المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 13

رقم الإداع : 1228 . 2013

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات في البحوث الخاصة بالعلوم
السياسية و العلاقات الدولية

The Algerian Journal of Political Studies

Volume VII
Number 1

المجلد السابع
العدد الأول

جوان 2020

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 13

رقم الإداع : 2013 . 1228

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم
السياسية و العلاقات الدولية

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

The Algerian Journal of Political Studies

Volume VII
Number 1

المجلد السابع
العدد الأول

جوان 2020

- **المدير ومسؤول النشر:**
البروفيسور. مصطفى صايج.
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **رئيس التحرير التقني:**
السيدة: بن بوزيد هجيرة.
مديرة المكتبة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

•الهيئة الاستشارية

أ.د.مختار مزراق.....رئيس جامعة الجزائر 3-
أ.د.عبد السلام بن زاوي.....مدير المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والاتصال -الجزائر
أ.د.سعود صالح.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د.شوشة عبد الغني.....مدير المركز الجامعي تمنراست
.د.أعراج سليمان.....عميد كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3-
أ.د.عبد الحميد بوديا مراد.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.جون ماركو.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.أحسن بشاني.....رئيس اللجنة العلمية لقسم السياسات العامة.
أ.د.علي ربيج.....رئيس اللجنة العلمية لقسم العلاقات الدولية.

•العنوان:
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون الجزائر.

الإيداع القانوني: 1228-2013
الترقيم الدولي ISSN : 0294-2353
الترقيم الدولي الإلكتروني EISSN : 6480-2600
الهاتف: 07 01 23 23 (0) 213+

أعضاء الهيئة العلمية للتحكيم

اسم ولقب المحكم	المؤسسة الأصلية
أ.د. عبد الوهاب بن خليف	جامعة الجزائر 03
أ.د. بن عنتر عبد النور	جامعة باريس 08
أ.د. طاهر بن قيزة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس
د. الكبسي محمد علي	جامعة تونس
د. عبد الكريم كاظم عجيل	جامعة ذي قار. العراق
د. قحطان حارث	جامعة تكريت. العراق
د. سي بشير محمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خيدر محمد كريم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. فليسي نرجس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. لوراري علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. ربيج علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. العاقل رقية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مغراوي لقمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. هارون مليكة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. تاحي طارق	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. لخضاري منصور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بولالوة ياسين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بوزورين نجوى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بن طبيبل درية	جامعة الجزائر -3
د. شيخاوي سليم	جامعة الجزائر – 3
د. قاسمي سعيد	جامعة تمنراست
د. لطاد ليندة	جامعة الجزائر – 3
د. مغيش كنزة	جامعة الجزائر -3
د. عمروش عبد الوهاب	جامعة بومرداس
د. فوكة سفيان	جامعة خميس مليانة
د. خياري لطفي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خميس جديد	جامعة عنابة
د. زياني صالح	جامعة باتنة
د. لعروسي رابح	جامعة الجزائر – 3
د. محمد شريف فتحي	جامعة الجزائر -3

الافتتاحية

كثيرا ما نلخص تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة من جهة وعلم السلطة من جهة أخرى، فهو العلم الذي يهتم بالتجارب الانسانية التاريخية والحضارية لأشكال الحكم التي سادت في الحضارات المتعاقبة، من الفكر السياسي الشرقي كالحضارات ما بين الرافدين وبلاد الفرس إلى الحضارات الصينية والهندية والمصرية في بلاد النيل، وقديما قيل بأن الحضارات ولدت ما بين الأنهار والوديان وهي التي طبعت شكل الحكم الذي كان سائدا، وهو ما جعل المفكر اليوناني هيرودوت يختصر مصر بأنها هبة النيل. ومن الفكر الساسي الشرقي إلى الفكر السياسي الغربي بكل مراحله من العصر اليوناني الهليني إلى الروماني المسيحي وصولا إلى الحقبة المعاصرة الغربية مع العقد السياسي الاجتماعي الذي تصور نوع الحكم من خلال الطبيعة البشرية خيرة كانت أم شريرة، وهي الاشكالية التي لا تزال قائمة في الفكر السياسي وفحواها: كيف نحد من القوة الشريرة للحكام المستبدين، التي استعبدت الشعوب وذبحت أبناؤهم واستحيت نساؤهم على الطريقة الفرعونية؟

وما بين التاريخ الساسي والغربي برز الفكر السياسي عند المسلمين في فترات كان العالم الغربي يعيش ما يسميه بالقرون الوسطى الظلامية، حيث التحالف بين الكنيسة والنظام الملكي انتهى بقيام الثورة الفرنسية على شعار:" اقتلوا آخر ملك في أمعاء آخر قسيس"، فهي ثورة على نموذج الملك لويس الرابع عشر الذي قال :" الدولة هي أنا، وأنا الدولة" وثورة على الكنيسة التي كانت تخذر الشعوب بصكوك الغفران، تبيع الصكوك كصفقة باسم الإله كتأشيرة لدخول الجنة. في هذه البيئة الغربية، كان الفكر الإسلامي التنويري الذي قاده ابن سينا، وابن رشد، والماوردي وحركة الإصلاحيين فيما بعد مع جمال الدين الأفغاني، محمد عبده وعبد الحميد بن باديس، وهي حركات إصلاحية انتفاضة على أوضاع الإسلام والمسلمين الذي استباح الغرب أرضه وعرضه.

وعبر كل هذه المراحل التاريخية، لا نزال نتساءل كيف نبني دولة معاصرة قوية، وما هو النظام السياسي الأفضل الذي يبني الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات العربية، فالتجربة الراهنة التي تعرفها البلدان العربية أثبتت أن الفوضى الداخلية والمطالبة بالتغيير السياسي، والاختراق الخارجي كانت في بيئة سياسية القاسم المشترك فيها أن الحاكم بقي في السلطة لما يقارب أو يزيد عن الثلاثين سنة في الحكم وأضحى نموذجا للملك لويس الرابع عشر:" الدولة هي أنا وأنا الدولة"، فالدولة المعاصرة القوية، هي أن نحد من استبداد السلطة مهما كان نوعها، لأن القاعدة الدستورية المعاصرة قائمة على توازن السلطات وهي الكابح لهذا الفساد السلطوي، فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

ا.د مصطفى صايج
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مسؤول النشر

الفهرست

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
01	الدولة التسلطية في الوطن العربي الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية: د. محمد أمزيان، جامعة قطر	06
02	الدولة العربية القطرية بين المرجعية المعرفية التاريخية وتطوير أدوات عمل حضارية عصرية: د/خروبي بزارة عمر– كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة الشلف	27
03	أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها ط/ أحمد وادي. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر**3**	44
04	الحجاج في الخطاب السياسي لدى الأحزاب السياسية - قراءة في المفهوم وبحث في الآليات والاستراتيجيات: أ.عائشة قرة. جامعة محمد لمين دباغين / الجزائر	59
05	المجتمع المدني في الجزائر ، وعملية التحول الديمقراطي أ.د: محمد مجدان.كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر **3**	78
06	شكل نظام الحكم ومبدأ تصدير الثورة كمتغيرين في الصراع الإيراني – السعودي: ط/إلياس ميسوم. جامعة وهران **2** محمد بن احمد	105
07	إشكالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير المرافق العمومية بالجزائر: أ/ سمير بوعيسى. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر **03**	125

الدولة التسلطية في الوطن العربي

الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية

L'État autoritaire dans le monde arabe

Racines historiques et formation des élites politiques

محمد أمزيان * – جامعة قطر

Mohammed Amezzian- Qatar University

mamezzian@qu.edu.qa

تاريخ الاستلام: 2019/09/14 تاريخ القبول: 2020/04/23 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

هذا البحث إلى الإسهام في تفسير واقع الاستبداد في المجتمعات العربية باعتبارها واحدة من الظواهر المزمنة التي طبعت الحياة السياسية العربية منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن. ويركز على ثلاثة عوامل أساسية في تشكل هذه الظاهرة: الأول تاريخي يرتبط بالتقاليد السياسية التي راكمتها قرون من التجارب السياسية العنيفة التي حكمت المجتمعات العربية والإسلامية. والثاني، مرتبط بالصدمة الاستعمارية التي تعرضت لها المجتمعات العربية مطلع القرن العشرين، وما صاحبها من ممارسات قمعية نتيجة الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في إدارة عملية الصراع ضد الأهالي. أما العامل الثالث، فيرتبط بالذهنية النفعية المفرطة التي طغت على النخب السياسية التي تشكلت في أحضان الاستعمار حفاظا على مصالحها الخاصة، وهو ما جعلها تعيد إنتاج كافة أدوات القمع الاستعماري في إدارة دولة ما بعد الاستعمار .

الكلمات المفتاحية: الدولة التسلطية، الاستعمار، الاستبداد، النخب السياسية، الدول العربية.

Cet article a pour but de contribuer à l'interprétation de l'état de la tyrannie dans les sociétés arabes comme l'un des phénomènes chroniques qui a caractérisé la vie politique arabe depuis l'indépendance jusqu'à nos jours. Cette interprétation se concentre sur trois facteurs principaux étant responsables de la création de ce phénomène : le premier est lié aux traditions politiques accumulées par des siècles de violence politique pratiquée dans les sociétés arabo-musulmanes. La seconde est liée au traumatisme des sociétés arabes au tournant du XXe siècle sous l'influence du colonialisme et ses pratiques oppressives associées à l'utilisation excessive de la force militaire dans sa gestion du conflit contre les peuples colonisés. En fin, Le troisième facteur résulte du pragmatisme extrême des élites politiques arabes qui se sont développées sous le soutien du colonialisme afin de préserver leurs propres intérêts. En accédant au pouvoir, ces élites ont reproduit tous les outils de la répression coloniale durant la période de l'indépendance.
Mots-clés : colonialisme, tyrannie, élites politiques, Etats arabes

*المؤلف المرسل: محمد أمزيان، الإيميل: mamezzian@qu.edu.qa

تقديم

اهتمت العديد من الدراسات السياسية النقدية برصد مظاهر الدولة التسلطية وآليات اشتغالها في العالم العربي، وهذا المدخل يحسب له أنه نجح في تشخيص أزمة الشرعية في الدولة الوطنية الحديثة، خاصة فيما يتعلق برصد أنماط انتقال السلطة، والآليات المتبعة في الدول العربية على اختلاف أنظمتها السياسية في التداول عليها، ودور النخب السياسية فيها. وعلى أهمية هذا المدخل في تعرية واقع الاستبداد العربي الراهن، ثمة حاجة إلى مزيد من الدراسات النقدية لفهم هذا الواقع ضمن سياقه التاريخي، وكشف الخلفيات والعوامل التي جعلت منه منظومة صلبة عصية على الاختراق، ومقاومة لكل أشكال التغيير التي استهدفها منذ إعلان الاستقلال إلى اليوم.

عادة ما تكون المعضلات المستعصية والحالات المتأزمة ناتجة عن تراكمات متجذرة في التاريخ، كما في واقع الممارسات الاجتماعية مما يمنحها قدرا من الممانعة ضد التغيير. وأعتقد أن هذا الحكم ينطبق على الحالة السياسية التي يعيشها العالم العربي والتي لا يمكن اختزالها في كونها مجرد نزوة حاكم أو حتى فئة من النخب

السياسية المتهمة دوما بالفساد. ومع أن هذه النخب تتحمل عمليا مسؤولة احتكار السلطة ومناهضة أي شكل من أشكال التعددية السياسية بمعناها التداولي الحقيقي، إلا أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تفهم بمعزل عن طبيعة البيئة التي تشتغل فيها تلك النخب بكل ما تحمله من ترسبات تاريخية واجتماعية، فضلا عما تتعرض له من إكراهات خارجية، وكلها تشكل عامل إمداد وإسناد لهذه الظاهرة. لذلك، ومن أجل فهم أعمق للحالة السياسية العربية، ثمة حاجة إلى معالجتها من منظور متعدد يأخذ في الحسبان مجموع العوامل التي ساهمت في ترسيخها، وسنقتصر في هذه الدراسة على التجارب السياسية لدول المغرب العربي نموذجا لتشخيص هذه الظاهرة.

أولا. الخلفيات التاريخية الحاكمة لظاهرة الاستبداد

ثمة عوامل متداخلة ساهمت بمجموعها في إنتاج ظاهرة الدولة التسلطية العربية، منها ما يعود إلى تراكمات تاريخية تخص الداخل العربي وتجربته في الحكم عبر تاريخه الممتد، وما رسخه من تقاليد سياسية اكتسبت شرعيتها العرفية بحكم الأمر الواقع، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالإكراهات القمعية الدولية التي تعرضت لها المنطقة العربية إبان مرحلة الاحتلال تحت الضغوط العسكرية. وبموازاة مع حالة القهر السياسي التي فرضتها ظروف الاحتلال، ثمة ظاهرة سياسية جديرة بالرصد تتعلق بهيمنة التقاليد النفعية والانتهازية المفرطة التي صاحبت تشكل النخب السياسية التي تبلورت نواتها الصلبة في ظل سلطات الاحتلال في أفق تأهيلها لتسلم زمام الحكم في مرحلة الاستقلال.

1. الترسبات التاريخية

من منظور تاريخي، تظهر الحالة السياسية العربية الراهنة أوجها من التماثل عبر تاريخها الممتد بدء من انكسار دولة الراشدين وإلى سقوط الدولة العثمانية. وخلال هذه الفترة الممتدة لقرون ترسخت تقاليد سياسية تقوم على مبدأ الإكراه والغلبة فرضت نفسها بحكم الأمر الواقع. وبالعودة إلى وقائع التاريخ السياسي، وتحديدا ما يتعلق منها بالطرق التي تم اعتمادها في التعاقب على الحكم، نجد أنها كانت تتمحور حول ركيزتين شكلتا ثابتا تاريخيا لا تزال آثاره ممتدة وقائمة إلى اليوم. هاتان الركيزتان هما: الحسم العسكري والحكم العشائري. أما الحسم العسكري فقد مثل على الدوام الأسلوب الوحيد الناظم للصراع على الحكم بين الأسر التي كانت تتنافس على الحكم، حيث جرى استخدام القوة العسكرية كآلية لحسم الصراع والتربع على سدة الحكم. وأما الحكم العشائري، فقد استقر على مبدأ التوارث كآلية للحفاظ على السلطة داخل أفراد الأسرة الحاكمة التي استقر لها الحكم. ولا أدل على ذلك من استقراء أسماء الدول التي تعاقبت

الحكم على المنطقة العربية، وهي تكاد جميعها تحمل أسماء الأسر التي حكمتها، و تنتسب إلى أسماء مؤسسيها([1]).

هذا من حيث الآلية، أما من حيث التوصيف الفقهي القانوني لهذا النمط من الحكم، فقد عرفت الدول التي ظهرت نتيجة التغلب بإمارة الاستيلاء، وهو اصطلاح يعكس إلى حد بعيد طبيعة النظام السياسي الذي ساد في هذه الدول، حيث ينتصب مفهوم "الاستيلاء" في الوعي الفقهي نقيضا لمبدأ التعاقد كأساس للشرعية. وهذا النموذج السياسي الذي استقر عليه نظام الحكم تاريخيا في المنطقة العربية يعتبر من أقوى المؤثرات السلبية في مجرى الحياة السياسية المعاصرة. فبالعودة إلى القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي سجل ظهورا قويا لرواد النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي عموما، لا نجد في أدبياتهم السياسية التي أفردوها للإصلاح السياسي ما يدل على انقطاع مفهوم "الاستيلاء" بكل ما يجتره من ثقل تاريخي ما فتئ يزداد رسوخا مع عصور الانحطاط. وفي هذه المرحلة التاريخية المفصلية حيث كان العالم العربي مهيأ لدخول الاستعمار، تعكس تجربة خير الدين التونسي الإصلاحية وعيا ثاقبا بأزمة المؤسسة السياسية من موقعه كرجل سلطة بامتياز، وبحكم تجربته في الاحتكاك المباشر بالطبقة الحاكمة محليا في تونس ومركزيا في عاصمة الخلافة العثمانية. اجتهد خير الدين التونسي في وضع خطة عمل تحد من احتكار السلطة والحكم الفردي تتضمن العمل بمبدأ المساءلة: "الاحتساب على الدولة لتكون سيرتها مستقيمة"([2])، من خلال مجلس شورى تكون وظيفته: "مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة... بمقتضى قوانين مضبوطة"([3])، كما عمل على إعداد دستور للبلاد أُعلن عنه لأول مرة في العالم الإسلامي سنة 1277هـ 1861م. ولا أحد يجادل في الأهمية القصوى لهذه المبادئ وضرورتها للخروج من المآزق التي كانت قد انتهت إليها دول المنطقة، ومع ذلك فشل خير الدين التونسي في تحقيق مشروعه الإصلاحي كما فشل غيره من كبار رجالات النهضة المعاصرين، وهو ما يقوم دليلا على أن أزمة العالم العربي ليست فقط أزمة أفكار ومبادئ بل أزمة غياب الإرادة السياسية التي تتمثل تلك المبادئ.

([1]) لمزيد من التفصيل حول آليات حيازة السلطة في تجربة الحكم الإسلامي، ينظر كتاب المؤلف: في الفقه السياسي مقاربة تاريخية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2000، ص97 وما بعدها.

([2]) أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد الحداد، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، 2012، ص21.

([3]) نفسه، ص22.

والسؤال هنا لماذا فشل خير الدين فيما فشل فيه أجيال الفقهاء قبله؟ من خلال الردود التي حاجج بها تلك الفئات التي عارضت إصلاحاته التنظيمية، يتضح حجم الحضور الذي يمثله ثقل التاريخ. ذلك أن الممانعة لم تقتصر على الطبقة الحاكمة بل تعدتها إلى القوى النفعية، أولئك الذين يؤثرون "فوائدهم الشخصية التي تتوفر لهم بالاستبداد"، (470[4]). وقد عد خير الدين هؤلاء من أعظم القوى التي تغذي ظاهرة الاستبداد "لما لهم في تعطيلها من المصالح الخصوصية التي منها دوام تصرفاتهم في الخطط بلا قيد ولا حساب"([5]). وعندما يأخذ الاستبداد شكله المؤسسي، ويصبح مدعوما من شركاء المنفعة، وضمن بيئة مجتمعية كانت ولا تزال تتماهى فيها السلطة بشخص الحاكم، واستحكمت فيها التقاليد السلطوية المتوارثة قرونا من الزمن، تبدو عملية التغيير السياسي عصية وأبعد منالا، وأشبه باصطياد السراب.

2. الإرث الاستعماري: سياسة القهر والإخضاع

إلى جانب الضعف الأصلي المتوارث تاريخيا، والذي أدى إلى إفقار التقاليد السياسية الإسلامية وإفراغها من مضمونها التعاقدي، تعتبر مرحلة الاستعمار المرجعية السياسية الفعلية لدولة الاستقلال حيث تميزت بترسيخ ثقافة الاحتراب كنهج عام سلكته سلطات الاحتلال في إدارة مستعمراتها. فبحكم طبيعتها العسكرية كسلطة احتلال، مارست كل أشكال الإخضاع المؤسسي حيث أدارت البلدان المحتلة بأنظمتها العسكرية القمعية وأجهزتها الاستخباراتية، دونما أي اكتراث بالمؤسسات والقوانين المدنية المعتمدة في إدارة الشأن السياسي. لذلك، وكما يؤكد رفيق عبد السلام، لم يكن في حسبان سلطات الاستعمار إدخال مؤسساتها المدنية كالبرلمان ومؤسسات الرقابة الدستورية والقضائية إلى مستعمراتها حيث ظلت أدوات العنف طليقة اليد في إدارة شؤون المستعمرات([6]). ولاشك أن هذا الرأي له وجاهته إذا ما تم فحصه في ضوء وقائع التاريخ السياسي للاستعمار. لكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن المرحلة الاستعمارية شهدت ميلاد بعض المؤسسات المدنية كالتنظيمات الحزبية، وبعض التجارب البرلمانية، والهيئات الثقافية. لكن هذه

(4) نفسه، ص 70.

(5) نفسه، ص61.

([6]) رفيق عبد السلام بوشلاكة، الجذور الحداثية للاستبداد، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا، ضمن كتاب: الاستبداد في نظم الحكم العربية، تأليف جماعي، تحرير على خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص 87.

لا يمنع ذلك من وجود بعض الهيئات التمثيلية كما هو الحال مع الاستعمار الفرنسي في تونس، لكن تلك المجالس كانت حكرا على الفرنسيين بهدف تمكينهم من إيصال صوتهم إلى السلطة التنفيذية، ولم يسمح الاحتلال بإشراك التونسيين في عضوية تلك الهيئات. راجع: نور الدين الدقي، مبحث تنظيم الحكم، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005، ص42.

التجارب، كانت تشتغل ضمن بيئية قمعية، وكثير منها كان إما من إنشاء سلطات الاحتلال ذاته أو بدعم منه بقصد التحكم في عملية إدارة الصراع ضد الأهالي. وبالمقابل، كانت سلطة الاحتلال تحظر على هيئات المقاومة ممارسة نشاطها السياسي، وتحاكم رموزها، وتطردهم خارج أوطانهم، مما أسس لتقاليد سلطوية مدعومة بالقوة العسكرية.

وبالتساوق مع هذا التفسير دائما، يلاحظ أن نمط الانقلابات العسكرية الذي اعتمد في الوصول إلى السلطة في البلاد العربية نشأ متزامنا مع مرحلة التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال، وهنا يقدم صمويل هنتنغتون تفسيرا يربط فيه تضخم الجهاز العسكري وتدخله في الحياة السياسية بالظروف التاريخية التي مرت بها المجتمعات العربية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث تميزت هذه المرحلة بضعف المؤسسات السياسية نتيجة الممارسات الإمبريالية التي عملت على إضعاف المؤسسات السياسية الأهلية أو القضاء عليها نهائيا([7]). وهذا التفسير لا شك في مصداقيته خاصة إذا ما تم فحصه من الوجهة التاريخية، حيث ظل النهج الاستعماري لعقود طويلة يتوسل بالعنف أداة للتحكم في مفاصل الحياة السياسية والإدارية، مما ساهم بقوة في ترسيخ التقاليد السلطوية في ظل غياب أي شكل من أشكال العمل السياسي التعاقدي الذي من شأنه أن يفسح المجال لظهور المؤسسات المدنية.

واستنادا إلى هذا التفسير، يمكن الاستنتاج بأن الحالة الاستبدادية العربية، سواء أتعلق الأمر بالحكومات المدنية أم العسكرية، تجد جذورها في نمط الإدارة الإمبريالية التي مارست أسلوب القهر والإخضاع بالتوازي مع إضعاف مؤسسات الحكم الأهلية والقضاء عليها. هذا الإرث الاستعماري بثقله المؤسسي القائم على الأرض، شكل الأداة الأساسية التي اعتمدتها النخب السياسية غداة الاستقلال في إدارة الحكم، حيث ورثت هذه النخب دولة تفتقر إلى المؤسسات المدنية مقابل تضخم التشكيلات العسكرية والأمنية، وهو ما أثر على طبيعة أدائها السياسي تحت ضغط الممارسات النمطية التي رسختها الأجهزة الأمنية والعسكرية. لكن المفارقة هنا أن النخب السياسية الوطنية التي خاضت معركة التحرير، لا شيء يدل على أنها قد استوعبت الدرس التاريخي من محنتها مع الاستعمار، فقد ورثت هذه النخب من جلاديها آليات القهر التي ما فتئت تعمل على استنساخها وإعادة إنتاجها بمجرد وصولها إلى الحكم وتسلمها زمام السلطة.

([7]) Samuel P. Huntington. Political Order in Changing Societies. Yeal University. 2006. P.199.

وعملية الاستنساخ هذه ستأخذ طابعا دوليا حيث بات الحفاظ على استمرارية الطبقة الحاكمة في السلطة غداة الاستقلال مطلبا إمبرياليا حيث حرصت القوى الاستعمارية عشية خروجها من مستعمراتها على تثبيت الزعامات الوطنية الموالية التي كانت توصف بالاعتدال لتأمين استمرارية مصالحها في مستعمراتها القديمة بالرغم من تعارضها آنذاك مع تطلعات شعوبها. وهذا الوضع السياسي العام الذي يمكن وصفه بالإلحاقي أفرز نمطا من العلاقات الدولية غير المتكافئة بين دول الأطراف وبين المركز الأوروبي، وهي العلاقة التي باتت محكومة كما يقول برتران بادي بمنطق التبعية من جهة، ومنطق الزبونية من جهة ثانية. فأمام الإكراهات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها دول الأطراف، تجد النخب السياسية المتحكمة في هذه الدول نفسها مدفوعة إلى المراهنة على رعاية حكام الشمال وما يوفرونه لها من حماية ضد مجتمعاتها المحلية. وهذا التوجه المتزايد نحو الخارج بموازاة مع الزبونية المدعومة تنتهي بالضرورة إلى تعميق الشرخ الذي يفصل هذه النخب عن فضاءاتها الاجتماعية الداخلية، ومن ثم تقليص إمكانات التواصل المؤسساتي بين الحكام والمحكومين([8]). ولاشك أن فهم هذا الوضع يستدعي العودة بهذه الظاهرة إلى جذورها التاريخية وفهمها ضمن سياق السياسة الاستعمارية في اصطناع الزعامات المحلية الموالية ودعمها ضد القوى التحررية الوطنية الأكثر تشددا في إنجاز استقلالها الكامل.

ثانيا. نفعية الطبقة الحاكمة والارتهان للاحتلال

ثمة وقائع تاريخية مثيرة للاهتمام تشير إلى أن النخب السياسية كان لها دور بارز في التأثير السلبي على مجرى الحياة السياسية العربية. والواقع أن الممارسات السياسية العربية بكل تمظهراتها الإقصائية الراهنة لا يمكن أن تفهم بمعزل عن بدايات تشكلها حيث تشير العديد من الدراسات النقدية المعاصرة التي سنأتي على ذكر بعضها إلى الحاضنة الاستعمارية التي أفرزت طبقة من المنتفعين والانتهازيين من كبار الملاك والإقطاعيين الذين وطدوا علاقاتهم بسلطات الاحتلال حماية لمصالحهم. وهذه الخلفية التاريخية لم تغب عن كثير من الدارسين العرب لتكوُّنِ الأحزاب العربية أيضا، والتي تعتبر فاعلا مؤثرا في صناعة المشهد السياسي العربي في اتجاهه السلبي. في هذا السياق يتحدث حليم بركات عن "أحزاب البرجوازية التقليدية الكبرى" وقدم جردا للعديد من الأحزاب التي نشأت في مختلف الأقطار العربية كمصر والعراق وسوريا ولبنان والجزائر والمغرب. وكما سجل الكاتب، فإن كثيرا من هذه الأحزاب نشأت بتحريض من قوى الاستعمار

([8]) Bertrand Badie, L'Etat importé. Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique. Ed. Fayard. Paris 1992. p.36.

وبالتعاون مع الطبقة البرجوازية التقليدية، وبعض العائلات الحاكمة، وحتى الزعامات القبلية والسياسية([9]). وتكمن أهمية استحضار هذه الخلفية التاريخية لنشأة الأحزاب العربية وتطورها في استكشاف الدوافع النفعية ودور المصالح الذاتية التي كانت تصدر عنها حيث اتخذت من العمل السياسي والسعي إلى السلطة وسيلة لتحقيق مكاسبها والحفاظ عليها. ويعني ذلك أن كثيرا من الأحزاب العربية التي اعتادت ممارسة العمل السياسي بعقلية "المقاول" هي أبعد ما تكون عن منطق التعددية السياسية الذي يعتبر الركيزة الأساسية لمبدأ التداول على السلطة. أما إذا نظرنا إلى المسألة من الزاوية المهنية، فيبدو أن القيادات التي احترفت السياسية كمهنة للتكسب كانت أسيرة لنزعتها النرجسية التي يطغى عليها عبادة الذات، وكانت محكومة سيكولوجيا بالعداء لكل ما يمكن أن يهدد مصالحها الشخصية، وهو ما يفسر نزوعها نحو التسلطية والاستبداد، وافتقارها إلى الحس الشوري، وما نتج عنه من حدة التوترات السياسية التي سادت بين رفقاء التحرر الوطني مباشرة بعد الاستقلال، وهذا بحد ذاته موضوع بحاجة إلى دراسة مستقلة.

وبإمكاننا أن نقدم في هذا السياق العديد من الشواهد التاريخية التي تعم التجارب العربية باستعراض نماذج من الأحزاب والتكتلات والقوى السياسية التي ظهرت خلال فترة الاستعمار، خاصة بعد انتهاء مرحلة المقاومة المسلحة، حيث نشطت إدارة الاحتلال في تشكيل الموالين لها من جهة، ودعم التيارات السياسية المتعاونة معها من جهة ثانية.

1. شواهد من التجربة المغربية

في دول المغرب العربي عموما صنف علي محافظة القوى السياسية المتعاونة مع الاحتلال الفرنسي إبان فترة الاحتلال إلى ثلاث فئات هي القيادات التقليدية، والطرق الصوفية، والنخب المثقفة. وهذه الفئات كان لها مصالحها الخاصة التي كانت تسعى إلى الحفاظ عليها بالتعاون مع الاحتلال الفرنسي الذي وظفها في تعزيز نفوذه وإحكام سيطرته على المنطقة. وبخصوص القيادات التقليدية، اعتمدت سلطات الاحتلال الفرنسي على إشراك الأعيان في إدارتها للمنطقة، وكان منهم القواد والباشوات وزعماء القبائل مقابل حفاظهم على مراكزهم الإدارية وامتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد استخدام الاحتلال القواد، وهم موظفون إداريون، في عملية في ضرب المقاومة، وإخضاع القبائل المتمردة على الاحتلال. أما الطرق الصوفية المتهالكة، فقد نجح الاحتلال في استمالتها، كما أنشأ طرقا صوفية جديدة، وكان لها دور هام في الحد من

([9]) المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1998، ص283-284.

المقاومة من خلال تحريف المفاهيم القرآنية عن الجهاد من جهة، والتحالف مع قوى الاحتلال في ضرب حركات المقاومة وتعقبها من جهة ثانية. وفيما يتصل بالنخب الفكرية، تعدى دور هذه النخب عملية التطبيع مع ثقافة المحتل إلى المشاركة في القتال تحت رايته إلى جانب القوات المحلية التي جندها الاستعمار خلال الحرب العالمية الأولى والثانية([10]).

وفي المغرب الأقصى، عندما يثار الحديث عن القوى العميلة للاحتلال تتصدر الطبقة الإقطاعية المشهد السياسي باعتبارها جزءا من منظومة الحكم المخزني التي كانت تتكون عادة من السلطان والقواد والأعيان وزعماء القبائل إلى جانب العسكر. هذه الطبقة التي كانت تمثل إحدى الأذرع الأمنية التي كانت تعتمد عليها السلطة المخزنية في التحكم في الأهالي وإخضاعهم بالقوة، لم تكن من صنع الاحتلال الفرنسي لكنه أعاد توظيفها ضد شركائها التقليديين، الأمر الذي كشف الانتهازية المفرطة لهذه الطبقة المقيتة التي لم تتردد في التخلي عن أسيادها القدامى ونقل ولائها لسلطة الاحتلال. ضمن هذا التحالف التقليدي فقط يمكن أن نفهم الظاهرة "الكلاوية" حيث كان التهامي الكلاوي مصدر إغراء للاحتلال الفرنسي بما كان يتمتع به من نفوذ يفوق نفوذ السلطان نفسه في الجنوب المغربي. كان الكلاوي، باشا مدينة مراكش، أغنى من السلطان نفسه حيث بلغت الأملاك المسجلة باسمه في منطقة الحوز وحده 11400 هكتار، فضلا عن 25 ألفا هكتار من الأراضي التي ليس لها رسوم، وكان يدير شبكة للدعارة قوامها ستة آلاف امرأة وفقا لما ذكره المؤلف الفرنسي "كي دو لانوي" في كتابه "ليوطي، جوان، محمد الخامس، نهاية الحماية"([11]). واستنادا إلى ما كتبه عنه ابنه عبد الصادق الكلاوي، يمكن أن نفهم بأن هذا النفوذ كان يجد مصدره في التحالف الذي ربط "دار الكلاوة" بالقصر الملكي حيث كتب يقول: "ومن مباعث فخرنا، هناك العلاقات التي أقامها الكلاوي مع السلطان سيدي محمد بن يوسف، متابعا الصلة التي انعقدت بين السلطان ودار كلاوة، والتي تتجسد في "لَلَّا عَبلَة" أم ولي العهد مولاي الحسن...وهي الزوجة التي اختارها السلطان من دار كلاوة، والأمر نفسه كذلك بخصوص لَلَّا بهية الزوجة الثانية للملك محمد الخامس..."([12]). أما عن ولائه للاحتلال، فيحدثنا عبد الصادق الكلاوي كيف "استغل نظام الحماية البنيات التقليدية للبلاد بغية توطيد السلطة المركزية (سلطة الاحتلال) وقام بمنح القواد الكبار إمكانات

([10]) موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1/1985، ص223-229.

([11]) ينظر: توفيق البطيوي، التهامي الكلاوي صفحة سوداء من تاريخ المغرب الحديث، موقع مدونات الجزيرة بتاريخ 2018/5/8.

([12]) توفيق جبرو، قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي، سلسلة "أحاديث ونقاشات عن مغرب القرن العشرين"، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب، د.ت.، ص24.

جديدة لتدعيم سلطتهم (...). والدور الذي وجد نفسه مضطرا لإعطائه للقواد الكبار في الجنوب في مجال إخضاع الأهالي وإدارة شؤونهم سوف يغير بشكل ملحوظ من طبيعة العلاقة التقليدية التي كانت تربط القائد ومخزن السلطان"([13]). كما يحدثنا عبد الصادق عن فشل بعض الضباط المحليين في "تحجيم أهمية هذه العائلة، فإن ليوطي نفسه (الحاكم العسكري) في الرباط عمل كل ما في وسعه من أجل الحفاظ عليها. وبعد ليوطي باءت محاولات من جاؤوا بعده بالفشل، فقد وجد الكلاويون حينها في باريس نفسها مناصرين أقوياء لهم"([14]).

ضمن هذا السياق التوظيفي يمكن أن نفهم الدور الذي اضطلع به الكلاوي في تنفيذ أكبر مؤامرة تعرض له مطلب الاستقلال الذي التحم فيه العرش بالشعب، ومشاركته في خلع الملك محمد الخامس رمز المقاومة حينها، وتنصيب المغمور محمد بن عرفة الذي يمثل في الذاكرة السياسية المغربية رمز الخيانة. كان الكلاوي على حد وصف ابنه عبد الصادق يدرك بأنه "لم يكن سوى شخصية رئيسة في مسرحية كبيرة"([15])، وكان الدافع وراء قبوله الانخراط في خيانة الوطن والدين هو الدفاع عن امتيازات طبقة القواد وكبار الإقطاعيين، وحماية نظام اجتماعي كان يؤمّن مصالحهم([16]). وكان الإقطاعيون يمثلون الورقة التي لعب بها الاحتلال بعد أن أظهر الملك محمد الخامس رفضه المطلق للمساومة على مستقبل شعبه ووطنه، وهو ما تكلل بانتصار الإرادة الوطنية وعودة الشرعية وتحقيق الاستقلال. ومن هذا المنظور تبدو تجربة محمد الخامس تحديدا خارج المعتاد إذا ما قيست بغيرها من تجارب الأسر الحاكمة في تلك المرحلة التي غلب عليها ممالأة الاحتلال حفاظا على مكاسبها. لقد رفض محمد الخامس مساومات الاحتلال، كما رفض مقايضة الوطن بالعرش، وكان نفيه بمثابة الشرارة التي أشعلت لهيب المقاومة الوطنية فيما عرف بثورة الملك والشعب، والتي توجت بعودة الشرعية وتحقيق الاستقلال.

2. شواهد من التجربة الجزائرية

([13]) نفسه، ص25.

([14]) قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق، ص26.

([15]) قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق، ص128.

([16]) نفسه، ص125. ولمزيد من التفاصيل حول هذه الأحداث، ينظر: عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ط1، 2006، ج11، ص11 وما بعدها.

إن الدرس التاريخي الذي يمكن استخلاصه من التجربة المغربية أن الاحتلال كان يراهن في تثبيت وجوده على القوى المحلية العميلة منها والمخلصة لمشروعها الوطني على السواء، ولئن فشلت سياسة الترويض مع الوطنيين الأحرار، إلا أنها لم تعدم من يمد لها يد الغدر من العملاء المغامرين. وهذه الحالة ذاتها تنطبق على التجربة الجزائرية. فمع دخول الاستعمار كان في الجزائر طبقة من الملاك الكبار الذين كانوا يعهد إليهم بجمع الضرائب إلى جانب وظيفتهم العسكرية في فرض الأمن، وهو نظام شبيه بنظام المخزن المغربي في ظل حكم البايات. كانت سيرة كثير من البايات والإقطاعيين الملطخة بالمظالم ترشحها للاصطفاف إلى جانب المحتل ضد المقاومة المسلحة التي فجرها الأمير المجاهد عبد القادر الجزائري، وقد أعاد الاحتلال تنظيمهم ليعتمد عليهم في سحق الثورة المتجددة بين الأهالي والتحكم فيهم([17]). وقد عرفت الحركة الوطنية الجزائرية من جهتها انقساما حادا دفع بالجناح "المعتدل" إلى التعاون الكامل مع المحتل، وهو الموقف الذي مثله المثقفون ورجال السياسة اللبراليون الجزائريون الذين كانوا أكثر تحمسا للتعاون مع المحتل، وانضووا تحت جمعيات أهلية كحركة "الشباب الجزائري"، و"اتحاد المنتخبين الجزائريين"، وأصدروا عدة مجلات منها مجلة التقدم، ومجلة "التفاهم الفرنسي الإسلامي"، وأخذ بعضها عناوين دينية مثل "جمعية علماء السنة"، وهي التي أسست "نادي الإخاء" التي قال رئيسها ابن الحاج: "إننا جميعا وقبل كل شيء فرنسيون، فوطننا هو فرنسا، والراية التي نعيش في ظلها هي الراية المثلثة الألوان". وفي الياق ذاته، أسس كبار زعمائهم أمثال فرحات عباس حزب "الاتحاد الشعبي الجزائري الذي دعا من خلاله إلى سياسة الاندماج، وهو ما عبر عنه صراحة حينما قال للوزير الفرنسي مارسيل رونييه: "لم يبق شيء في هذه البلاد إلا الاندماج طريقة لصهر العنصر الوطني في المجتمع الفرنسي"، كما أنكر الهوية العربية الإسلامية للجزائر عندما نشر مقالا بعنوان "فرنسا هي أنا" جاء فيه: "القومية هي تلك العاطفة التي تدفع شعبا إلى العيش داخل حدوده الإقليمية، ...ولو أني اكتشفت الشخصية الجزائرية لكنت قوميا...، ومع ذلك، فما كنت لأموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له"([18]). وبعدما رفضت فرنسا الاعتراف بمطالب النخبة اللبرالية في المساواة مع الفرنسيين، تخلوا عن تبني سياسة الاندماج وانضم بعضهم إلى صفوف الحركة الوطنية التي تطالب بالاستقلال.

3. شواهد من التجربة التونسية

([17]) مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص53.

([18]) موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، مرجع سابق، ص230-239.

أما في تونس، فتشير الوقائع التاريخية إلى وجود تشابه في السياسة الاستعمارية في منطقة المغرب العربي حيث عملت فرنسا على توظيف الجهاز الإداري المحلي لتبرير التغلغل الاستعماري تحت ذريعة الإصلاحات، وقد كانت الطبقة الحاكمة وأعوانها من الانتهازيين وأصحاب المصالح أول من سيقف إلى جانب الاحتلال والتعاون معه لوأد حركة المقاومة. تعود بداية القصة إلى تاريخ 12 ماي 1881 عندما توجه الجنرال الفرنسي بربار بنزرت إلى قصر باردو لمطالبة الباي بتوقيه معاهدة الاحتلال. كانت تلك اللحظة التاريخية حدثا مفصليا في تاريخ تونس. فعندا جمع الباي مستشاريه من كبار القضاة والمفتين، كان رد الشيخ العربي زروق، بخلاف زمرة الانتهازيين الانهزاميين أن يركب خيار المقاومة. لكن الباي الذي كان مذعورا من رؤية الجيش الفرنسي، رفض أن يدفع حياته ثمنا للدفاع عن شرف بلاده، فقام غاضبا وفض الاجتماع، وسارع إلى توقيع المعاهدة وتجريد العربي زروق من جميع وظائفه([19]). كانت هذه اللحظة التاريخية اختبارا عسيرا للطبقة السياسية التي كانت تحكم البلد والحاشية المحيطة بها، ومن يومها كان الناس فريقان: فريق سخر نفسه لجهاد العدو بما أتيح له من إمكانات قتالية وسياسية، وفريق وضع نفسه في خدمة المحتل، وسخر ما أتيح له من إمكانات قتالية وسياسية رهن إرادة الاحتلال لتصفية رجال المقاومة، حيث اتخذ من الخيانة جسرا للعبور إلى سلطة رضي أن يكون فيها مجرد خادم ذليل. في الحالة التونسية، يستوقفنا هذا التشابه المثير بين بداية الاحتلال حيث كان الباي في عام 1881 يتآمر مع إرادة الاحتلال لإجهاض المقاومة أملا في الاحتفاظ بعرشه، وبين "منح" الاستقلال في عام 1956 حيث كان الحبيب بورقيبة يتآمر مع ذات الاحتلال لتصفية أبطال جيش التحرير في تونس وليبيا والجزائر طمعا في التربع على عرش الباي. والمفارقة هنا أن كلا من الباي وبورقيبة حكما تحت السيادة الفرنسية، الأول بموجب معاهدة باردو التي وضعت البلاد رهن الاحتلال الفرنسي، والثاني بموجب معاهدة "إكس ليبان" التي لم تكن في حقيقتها سوى التفاف وإجهاض لمطلب جيش التحرير بتحقيق الاستقلال الكامل.

وحتى نعطي لها التوصيف بعضا من دلالاته الحقيقية، نترك المجال لبعض الوقائع التاريخية بقدر ما يسمح به المقام. بخصوص سلطة الباي، كان أول ما فعله المقيم العام الفرنسي أن جرد بايات تونس من كل صلاحياتهم، ليصبح الحاكم الفعلي في البلاد. ووفقا لما يقوله المؤرخون، أظهر البايات خضوعهم لسلطة الاحتلال، وهذا الوضع كان يعضده انقسام أفراد العائلة الحاكمة وراء التزلف للمحتل طمعا في بعض الامتيازات المادية ومراكمة ثروتهم. وباستثناء الموقف المناهض الذي أظهره المنصف باي (1940-

([19]) الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط2، د.ت، ص26.

1943)، كانت علاقة البايات الحسينيين بالاحتلال قائمة على التبعية والولاء([20]). وكشاهد تاريخي على هذا الولاء نسوق هذه الرسالة التي وجهها الباي بتاريخ 29 دسمبر 1984 إلى أتباع المجاهد علي بن خليفة، بطل المقاومة التونسية. وكان علي بن خليفة قد غادر إلى طرابلس ليواصل من هناك مقاومة الاحتلال الفرنسي، وعندما عجز الاحتلال عن مقاومتهم كون فرقة من خيالة المخزن (السلطة الرسمية) لمراقبة الحدود، وبعد وفاته رفض كثير من أتباعه نداء الاحتلال بالعودة إلى تونس، فكان مما ورد في خطاب الباي: "إنكم لما جاهرتم بالعصيان ضد أوامر حكومتنا ارتكبتم عملا يستنكره العدل والعقل. ولقد انسقتم إلى ما أسداه إليكم بعض قادتكم من نصائح مشؤومة، ومع ذلك فإننا عاملناكم دوما وأبدا بالرحمة والشفقة (...)، وأيدت الحكومة الفرنسية الفخيمة والمجيدة التي قبلنا حمايتها الفعالة تلك التدابير الرحيمة التي أزالت عن أبصاركم غشاوة الضلال. هذا وإن منكم من لم يثب إلى رشده، على أن الحكومة الفرنسية من حقها استعمال القوة لإكراهكم على الرجوع إلى الإيالة، وذلك وفقا للسلطات التي منحتها لها المعاهدة التي أمضيناها معها..."([21]). ولا شك أن هذا النص الذي صدر من سلطة رسمية عميلة ضد المجاهدين الشرفاء يغني عن كل تعليق.

وهذا التوجه الرسمي الذي ربط مصيره بسلطة الاحتلال سيتعزز مع نضج الحركة الوطنية التونسية، وخاصة بعد انشقاق الجناح البورقيبي عن الحزب الحر الدستوري القديم الذي كان يتزعمه عبد العزيز الثعالبي. وقد عرف بورقيبة بتصلبع في تبنيه للخيار السياسي الذي كان يروج له الاحتلال الفرنسي وهو الاستقلال الداخلي. وكما أسلفنا، فعندما كان بورقيبة في القاهرة ممثلا لتونس في لجنة تحرير المغرب العربي، كان يجري اتصالات سرية مع السفارة الفرنسية، ناقضا بذلك تعهده بمبادئ اللجنة التي نصت على منع التفاوض مع الاحتلال قبل الجلاء. وكان التفاهم البورقيبي الفرنسي قائما على أساس منح تونس بعض الإصلاحات مقابل عقد معاهدة تخول فرنسا امتيازات استراتيجية وعسكرية. وعلى هذا الأساس عاد بورقيبة إلى تونس عام 1949، وتشكلت أول حكومة تونسية في أكتوبر 1950، بمشاركة الحزب الدستوري الجديد، وهو ما لقي إدانة شديدة واسعة حيث توالى صدور بيانات التنديد من قبل زعماء الحركة الوطنية من داخل تونس وخارجها. وكانت الردود الأكثر قوة من داخل الحزب الدستوري الجديد ذاته، حيث رفض الوطنيون التونسيون من ذوي الميول القومية العربية معاهدة 1950 التي لا تعترف باستقلال تونس، فصدر بيان من

([20]) ينظر مبحث "نظام الحكم"، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص35-37. وكذلك: أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، 1881-1956، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، ط1، 1986، مرجع سابق، ص22.

([21]) تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، مرجع سابق، ص47-48.

اللجنة التنفيذية باسم يوسف الرويسي، عضو المكتب السياسي للحزب، ورئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي في دمشق، وبيانات أخرى عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم (الحزب الأم) باسم أمينه العام صالح فرحات، وبيان تاريخي أيضا باسم الأمير عبد الكريم الخطابي، رئيس لجنة تحرير المغرب العربي([22]).

وبالفعل، فقد صدقت توقعات الزعماء المعارضين لهذه الحكومة التي أراد الاحتلال أن يجعل منها مجرد واجهة وطنية لتثبيت وجوده ومصالحه، وانتهى الأمر بسلطات الاحتلال إلى اعتقال أعضائها ونفيهم منذ يناير 1952، وكان من بين المعتقلين بورقيبة نفسه. وقد شكل هذا الحدث منعطفا تاريخيا في مسار الحركة الوطنية التونسية التي تبنت ابتداء من هذا التاريخ خيار المقاومة المسلحة ردا على الغدر الفرنسي والتصعيد العسكري الخطير الذي صمم على سحق الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال حيث عمت موجة القل والاعتقال كافة البلاد التونسية. وأمام تأجج المقاومة وتألقها في قض مضاجع الاحتلال والمعمرين، عسكريين ومدنيين، ومع توحد دول المغرب العربي حول خيار المقاومة المسلحة حيث أصبح جيش التحرير يخوض معارك ضارية ضد الوجود الفرنسي من ليبيا إلى المغرب الأقصى، لم تجد فرنسا بدا من العودة إلى سياسة التهدئة لإجهاض مطالب البلدان المغاربية بالاستقلال الكامل تحت ضغط المقاومة العسكرية. وفي الواقع، كان الأمير عبد الكريم الخطابي قد طرح فكرة توحيد المقاومة المسلحة المغاربية منذ وقت طويل، وكان يدرك بأنه من المتعذر على الجيش الفرنسي أن ينجح في قمع جيش يمتد على طول دول المغرب العربي. وعلى الطرف المقابل، كان بورقيبة يتزعم القطب الأشد معارضة للخيار العسكري، مؤمنا بضرورة التعاون مع الاحتلال الفرنسي لنيل الاستقلال حتى بعد اعتقاله ونفيه، وهو ما أكده في رسالة بعث بها من منفاه إلى مندوب حزبه لدى فرنسا محمد المصمودي، الذي لم يتردد في إبلا غ أصدقائه الفرنسيين([23]). هكذا أعادت فرنسا بورقيبة إلى فرنسا قبل التحاقه بتونس ليتولى تنفيذ السياسة الفرنسية في سحق الثورة المسلحة وإجهاض مطلب الدول المغاربية في تحقيق الاستقلال الكامل. فابتداء من سبتمبر 1954 بدأت فرنسا مفاوضاتها مع الحزب الدستوري الجديد حيث صدرت تعليمات الاحتلال إلى الحزب بمطالبة الثوار تسليم أسلحتهم إلى سلطات الاحتلال. وفي يوم 3 من يونيو 1955 أعلن بورقيبة قبوله اتفاقية منح

([22]) ينظر المضامين الاحتجاجية لهذه البيانات، وتناقضها مع المصالح الوطنية التونسية، وضمانها للمصالح الاستعمارية الفرنسية في المرجع السابق، ص 77-99.

([23]) تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، ص110.

تونس استقلالا ذاتيا لا يلغي الاحتلال، دون أن يقدر حجم المخاطر التي تنجم عن انفراد فريق من أنصاره بقبول اتفاق بهذا الحجم، وهو ما أدخل تونس في حرب أهلية خاضها بورقيبة بكل ضراوة بمساعدة قوات الاحتلال ضد الجناح المعارض للاتفاقية، وعلى رأسهم الأمين العام لحزبه صالح بن يوسف. في هذه اللحظة كان بن يوسف على رأس وفد تونسي في مؤتمر باندونغ يدافع عن الاستقلال التام لبلاده، ومن هناك أعلن إدانته للاتفاقية. وبعد عودته، نظم اجتماعا كبيرا حضره عدة آلاف من التونسيين في مسجد الزيتونة قال فيه إن الاستقلال الذي يضع أمن البلاد وقضاياها في أيد أجنبية إن هو إلا استقلال زائف وخدعة استعمارية، ودعا إلى التضامن مع الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعبان الجزائري والمغربي، وأبلغهم تضامن الشعوب العربية الإسلامية في تحرير أرضهم من الاستعمار الفرنسي البغيض. ومن جهته، نشر قائد جيش التحرير التونسي، الطاهر الأسود، بيانا صحفيا رفض فيه الاتفاق الذي يتنكر لدماء الوطنيين الشهداء، وأعلن تأييده لصالح بن يوسف. وبالمثل، أدان يوسف الرويسي من دمشق الاتفاقية التي اعتبرها مؤامرة استعمارية انجرف إليها الوفد المفاوض ممن تنكروا لدماء شهدائهم في وقت أشرق فيه فجر الخلاص من الاحتلال. أما خارج قيادات الحزب، فقد تلقى بورقيبة نقدا عنيفا من زعماء المقاومة في المغرب العربي ومصر الذين أدانوا ما أقدم عليه بالنظر إلى خطورة المرحلة التي وُقِّع فيها الاتفاق حيث كان الاحتلال الفرنسي قد بدأ يترنح أمام تأجج الثورة في المغرب العربي، وخسارته الحرب في الهند الصينية أما المقاومة المسلحة الفيتنامية عام 1954. فقد اعتبر الزعيم علال الفاسي الاتفاقية أعظم خيانة وقعت في شمال أفريقيا، كما نددت بها جبهة الحرير الوطني الجزائرية، واعتبرته مصر مؤامرة استعمارية تورط فيها بورقيبة وجماعته، وأصدر الأمير عبد الكريم الخطابي من القاهرة بيانا موجها إلى مجموع الشعب في المغرب العربي تحت عنوان: "المجد للذين يحاربون اتفاق الخزي والعار"، أدان فيها جماعة بورقيبة التي وصفها بأنها "باعت الكرامة والشرف والوطن، وسلمت البلاد لطائفة قليلة من المستعمرين بثمن بخس هو تلك المناصب الزائفة الحقيرة"([24]).

كان رد فعل الاحتلال الفرنسي على خطاب بن يوسف عاجلا وحاسما، وكان أخشى ما تخشاه سلطات الاحتلال دعوة بن يوسف إلى التضامن والوحدة العربية التي أعقبتها موجة من المظاهرات الصاخبة الداعية

([24]) لمزيد من التفاصيل حول ردود الفعل هذه، ينظر: عبد الله مقلاتي وصالح لميش، تونس والثورة التحررية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ب. ت. ص51. وينظر نص البيان الذي أصدره الأمير عبد الكريم الخطابي بوصفه رئيس لجنة تحرير المغرب العربي في: الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص115. وكذلك: خليفة الشاطر، مبحث "المقاومة والتحرير"، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص172-173.

إلى رفض الاتفاق. وأمام احتجاج المقيم العام الفرنسي سيدو على رفض بن يوسف للاتفاقية، بادر بورقيبة إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات الإجرائية للحد من تأثير بن يوسف ودعوته التضامنية. كان أولاها عقد اجتماع في مدينة القلعة الكبرى قال فيه: "لقد تغلبنا على الجبروت الاستعماري بعمل داخلي وهو صمود الشعب ووحدته، وبمناصرة الأحرار الفرنسيين والرأي العام الفرنسي وصحفه التقدمية، فحلت لنا الصداقة والتعاون محل الحقد والضغينة، وهكذا وصلنا إلى نتيجة وهي تخليص سيادتنا الموحدة، وبذلك كسبنا المعركة، وبدلا من التقتيل وإسالة الدماء، أصبح الفرنسيون والإسرائيليون ضيوفنا وإخواننا، فلنتقبلهم بصدر رحب"([25]). وبعد اجتماعه بالمقيم العام الفرنسي بتاريخ 13 أكتوبر 1955، قام بورقيبة بفصل بن يوسف من الأمانة العامة للحزب ومكتبه السياسي، وهو ما كان بداية لسلسلة طويلة من الاغتيالات والاعتقالات والاختطافات والتصفيات الجسدية التي استهدفت اليوسفيين ودعاة الاستقلال، ووصلت إلى غايتها مع تصفية جيش التحرير التونسي، واستشهاد صالح بن يوسف، وهي الأحداث التي سنفصل القول فيها لاحقا في حديثنا عن النزعة التسلطية لدولة الاستقلال.

وبهذه النخبة السياسية المخضبة بدماء الوطنيين الأحرار، ستستقبل تونس استقلالها، حيث كان منطق التاريخ السياسي الاستعماري يقضي بتسليم الاستقلال للجناح الموالي للاحتلال، تماما كما صرح به الوزير الفرنسي للشؤون المغربية والتونسية سافاري أمام البرلمان الفرنسي في يونيو عام 1956 حيث اعترف صراحة بأن فرنسا وقعت اتفاقية استقلال تونس سنة 1956 لإيقاف الثورة التونسية ومنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية، وهي تساند بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المد القومي العربي تجاه إفريقيا الشمالية([26]).

4. شواهد من التجربة الليبية

ومن تونس إلى ليبيا، تتشابه الأحداث من حيث المبدأ مع تباين في تفاصيلها. في دراسة حديثة بعنوان "المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا"، أشار علي عبد اللطيف حميدة إلى وجود طبقة من المتعاونين مع الاحتلال الإيطالي، شملت إلى جانب تجار اليهود كثيرا من الزعامات التي تحالفت مع الاحتلال بدافع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية أو بدافع الصراع على النفوذ وحماية مناصبها. وقد عمل هؤلاء مع

([25]) الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص117.

([26]) الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص17.

الاحتلال كمستشارين وشرطة ومخبرين وجنود وإداريين، وهو ما بينه الباحث من خلال تحليل الكثير من الوقائع التاريخية وإبراز الدوافع التي كانت تقف وراء هذا التواطؤ([27]). ومع خضوع ليبيا للاستعمار البريطاني، نفذت سياستها المعهودة في تعميق الشقة بين فصائل المقاومة الليبية، كما أسست حزبا عميلا تحت اسم الجبهة الوطنية الموحدة كانت تضم الأحزاب الموالية للاحتلال، والتي جمعت في صفوفها أصنافا من ذوي المصالح، تجارا وأثرياء ورموزا دينية([28]). وقد انتهت مرحلة الكفاح الوطني بإعلان ليبيا المستقلة تحت قيادة الجناح المعتدل وهو ما اقتضى تنصيب محمد بن إدريس السنوسي ملكا على البلاد.

لكن ثمة تجاوزات غير قابلة للتبرير تكمن في تفاهمات ما قبل الاستقلال بين بريطانيا وإدريس السنوسي، والتي تم بموجبها مقايضة المصالح البريطانية بالاستقلال الموعود، في فترة كانت فيها برقة لا تزال تحت الحكم العسكري البريطاني. وثمة محطات متعاقبة تشير إلى خضوع السنوسي للهيمنة البريطانية. ففي التاسع من شهر غشت 1940 تعهدت بريطانيا بمنح الليبيين استقلالا داخليا، تتولى فيه بريطانيا الحماية على ليبيا وإدارة شؤونها المالية والحربية، على غرار إمارة شرق الأردن دون تقديم أي ضمانات بشأن مستقبل ليبيا واستقلالها. وبالمقابل، كان السنوسي كما وصفه المؤرخ مجدي خدوري "أكثر اعتدالا، وأظهر اكتفاءه بالتعهدات الشفوية"([29]). وفي تاريخ 18 يونيو 1945 وجهت القيادة السنوسية من القاهرة رسالة إلى وزير الدولة البريطانية في الشرق الأوسط إدوارد غريغ تضمنت مخططا لإنشاء حكومة مستقلة في برقة تعترف بها بريطانيا تحت إمرة إدريس السنوسي على أن تبقى برقة حليفة بريطانيا العظمى([30]). وأثناء عودة إدريس السنوسي من منفاه إلى برقة، صرح بأن بلاده بحاجة إلى تحالف مع دولة قوية في البر والبحر والجو. وعندما اعترفت بريطانيا باستقلال إمارة برقة التي كانت تخضع لحكمها العسكري سنة 1949 برزت مسألة المعاهدة، وتم تأجيلها في انتظار ما سيؤول إليه مستقبل ليبيا. ومع إعلان الاستقلال تم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بتاريخ 29 يوليو 1953([31])، وهي المعاهدة التي أجهضت استقلال الدولة

([27]) المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، 1830-1936، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998، ص152-163.

([28]) يراجع التفاصيل في: محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت 2014، ص329.

([29]) Majid khadduri. Modern Libya. A Study in political Development. The Johns Press Baltimore. 1963. p. 34.

([30]) ibid. pp. 57-58.

([31]) Modern Libya. op. cit. p. 226.

الوليدة، وأثارت موجة عالية من السخط في العالم العربي إذ انتهكت سيادة ليبيا وجعلت منها مجرد محمية بريطانية، وفقا لما ورد في تحليل راشد البراوي لمضامينها، وهو ممن عاصر حيثيات فرض المعاهدة ([32]).

هكذا يتكشف استقلال ليبيا عن ميلاد دولة منقسمة على ذاتها وتفتقر إلى الإجماع الوطني تحت نظام حكم ملكي ولد هشا بسبب الانقسامات الحادة بين القوتين الوطنيتين خاصة بين ولايتي برقة وطرابلس بسبب صراع الزعامات السياسية على الحكم، كما يتكشف عن ميلاد نظام عميل تخلى عن رمزيته التاريخية الجهادية، وتحول إلى مجرد وكيل غير شرعي لضمان استمرارية المصالح الإمبريالية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

5. شواهد من التجربة الموريتانية

مع الحالة الموريتانية تتكرر التجارب السابقة بحذافيرها حيث أفرز الاحتلال الفرنسي طبقة هجينة من المترجمين والكتاب وشيوخ القبائل التابعين المحصلين للضرائب، والذين كانوا يتصارعون على الولاء للاحتلال مقابل ما كان يسبغه عليهم من جاه رمزي ومادي يمكنهم من التسلط على مواطنيهم ومنافسيهم، على حد وصف الكاتب الموريتاني حماه الله ولد السالم. وهذه الحالة وصفها بدقة الحاكم الفرنسي لموريتانيا بيير مسمير عندما قال "إن الموريتانيين يتصارعون من أجل الفوز الرمزي على ابن العم أو الخصم القبلي المنافس، وليس من أجل ربع مادي بذاته، وهو مستعدون للخضوع للسلطة الحاكمة والعمل لصالحها بكل السبل من أجل تلك الانتصارية الرمزية"([33]). وكما سبقت الإشارة، كان الاحتلال الفرنسي قد أسس في موريتانيا حزب الاتحاد التقدمي العميل الذي ضم إلى جانب الفرنسيين فريقا من كبار الملاك والزعماء الدينيين، وفئة المترجمين من خريجي المعاهد الفرنسية تحت الرئاسة الشرفية للجنرال ديغول. وضمن هذا السياق الموالي برزت قيادات محلية موالية كان أبرزها المختار ولد داده الذي سيقود لاحقا حزب الشعب، والذي حظي بالدعم الفرنسي ضد الجناح الوطني ذي التوجه العربي الإسلامي ممثلا في حزب الوفاق الوطني وحزب النهضة لاحقا. وقد سار الاحتلال الفرنسي على نهجه الذي سلكه في تونس في تسليم الحكم غداة الاستقلال إلى القوة السياسية التي ترعرعت في كنفه وتحت رعايته، ومن ثم كان من الطبيعي

([32]) ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1953، ص30 وما بعدها.

([33]) حماه الله ولد السالم، جمهورية الرمال، حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014، ص127.

أن يعمل على تقوية التيار الفرنكفوني، إذ كانت مطالب المختار ولد داده في الواقع لا تتجاوز السقف الذي سمح به الاحتلال، وهو الاستقلال الذاتي في إطار الاتحاد الفرنسي، مكرِّرا بذلك تجربة بورقيبة، وهو ما أدى إلى تأجج مشاعر الغضب الشعبي حيث خرج الشعب الموريتاني في احتجاجات أعلن فيها صراحة إدانته لأعوان الاستعمار.

وبالرغم من أن الاستقلال قد أوجد كيانا سياسيا مستقلا إلا أن هذا الكيان ولد مشوها بسبب حرص الجناح الموالي للاحتلال على تجريده من هويته العربية الإسلامية. فعندما تأسست أول حكومة موريتانية عام 1957 وجه رئيسها المختار بن داداه خطابا إلى "الأمة" يوضح فيه تصوره لهوية الدولة المرتقبة قال فيه: "إن موريتانيا هي بالفعل جسر طبيعي وهمزة وصل بين العالم العربي المتوسطي والعالم الأسود". كما أعلن بأن الوجود الفرنسي هو الضمانة الوحيدة لعدم ابتلاع موريتانيا من أفريقيا البيضاء الشمالية وأفريقيا السوداء الجنوبية، وأن دعم فرنسا للاستقلال يجعله يقول لا للمغرب، وأن الموريتانيين ينتمون لأفريقيا الغربية والاتحاد الفرنسي([34]). وغير خاف البعد الإقصائي والنفس الكولونيالي لهذا الخطاب الذي كان يعكس تسلط الأقلية الفرنكوفونية على إرادة الشعب الموريتاني تحت الدعم الفرنسي الذي عمل وبطريقة ممنهجة على إقصاء التيار الوطني ممثلا في حزب النهضة الوطنية الذي كان على العكس من ذلك امتدادا للقوى القومية العربية في المغرب العربي.

والخلاصة التي نخرج منها من هذا السرد التاريخي لتجارب الدول المغاربية الخمس، أن الاختلالات السياسية التي تشهدها المجتمعات العربية الراهنة هي نتيجة طبيعية للتقاليد السلطوية التي جرى ترسيخها على مدى عقود طويلة في ظل الاحتلال، وهي تجد تفسيرها في غياب المؤسسات المدنية مقابل تغول المؤسسة العسكرية إبان الاحتلال، إلى جانب الانتهازية المفرطة للطبقة الحاكمة التي ربطت استمراريتها في السلطة بولائها للاستعمار، وهو ما مكنها عمليا من الإمساك بزمام الحكم غداة الاستقلال مقابل الإقصاء الممنهج الذي تعرض له الوطنيون المناهضون للسياسة الاستعمارية. وبحكم معايشتها الطويلة للسياسات القمعية في ظل الاحتلال، يبدو أن السياسة التي انتهجتها النخب المخضرمة في مرحلة الاستقلال تقوم على إعادة إنتاج أدوات القمع الاستعماري، وهو ما جعلها أشد احترافا وإتقانا لأساليب الإقصاء والتفرد بالسلطة والتنكيل بالأصوات المعارضة، وهي ظاهرة نجدها في الدول التي تبنت نظام الحزب الواحد، كما

([34]) جمهورية الرمال، مرجع سابق، ص83-84.

لدى الأنظمة التي أبقت على التعددية الشكلية، وحتى لدى الأنظمة التقليدية في منطقة الجزيرة العربية، وهوما يجعلها جميعها تشترك في نفس الممارسات، وإن اختلفت الآليات.

المراجع

الأشرف، مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

أمزيان، محمد، في الفقه السياسي مقاربة تاريخية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2000.

البراوي، راشد، ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1953.

بركات، حليم، لمجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1998.

البطيوي، توفيق البطيوي، التهامي الكلاوي صفحة سوداء من تاريخ المغرب الحديث، موقع مدونات الجزيرة بتاريخ 2018/5/8.

بوشلاكة، رفيق عبد السلام، الجذور الحداثية للاستبداد، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا، ضمن كتاب: الاستبداد في نظم الحكم العربية، تأليف جماعي، تحرير على خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد الحداد، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، 2012.

جبرو، توفيق، قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي، سلسلة "أحاديث ونقاشات عن مغرب القرن العشرين"، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب، د.ت.

حميدة، علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، 1830-1936، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998.

داهش، محمد علي، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت 2014.

الدقي، نور الدين، مبحث تنظيم الحكم، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005.

الفيلالي، عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ط1، 2006.

القصاب، أحمد، تاريخ تونس المعاصر، 1956-1981، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، ط1، 1986.

الطاهر ، عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط2، د.ت.

محافظة، علي، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العرية، بيروت، ط1/1985.

مقلاتي، عبد الله، ولميش، صالح، تونس والثورة التحررية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ب. ت.
ولد السالم، حماه الله، جمهورية الرمال، حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.

Bertrand Badie, L'Etat importé. Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique. Ed. Fayard. Paris 1992.
Majid khadduri. Modern Libya. A Study in political Development. The Johns Press Baltimore. 1963.
Samuel P. Huntington. Political Order in Changing Societies. Yeal University. 2006.

الدولة العربية القطرية بين المرجعية المعرفية التاريخية وتطوير أدوات عمل حضارية عصرية

The Arab-Qatari State between the historical knowledge reference and the development of modern cultural tools

د/خروبي بزارة عمر

Dr.Kherroubi Bzara omar

كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة الشلف ، o.kherroubibzara@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2019/06/17 تاريخ القبول: 2019/12/05 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

إن استمرار أزمة الدولة العربية القطرية جاء نتيجة ضعف وتخلف أطر العمل السياسية والاقتصادية، واستمرار التمسك بقيم وعادات وتقاليد تجاوزها التاريخ (مرجعية تاريخية)، وقيام السلطة في الدولة باضطهاد الحرية الفكرية والثقافية، وغياب الرؤية العلمية البعيدة المدى عن الحكم، واعتبار فشل وعدم قدرة الدولة العربية القطرية وإفلاسها على الغير، خاصة قوى الغرب الاستدمارية (مع العلم أن الكل يعرف ان الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية كانت نتائجه وبالا على مجتمعاتها)، ومع ذلك فإن قوى التخلف داخل الدول العربية القطرية أنتجتها بيوت ومدارس وقصور وعقول عربية، ودون إدراك هذه الحقيقة والاعتراف بها لن تنجح أية محاولة نهضوية للمجتمعات العربية ، وإخفاق كل محاولة في سبيل إعادة تأسيس شرعية الدولة الوطنية المجتمعية وفاعلية مؤسساتها.

كلمات مفتاحية: الدولة العربية القطرية – أزمة الدولة – انهيار الدولة – إفلاس الدولة – الوعي السياسي.

Abstract:

The continuation of the crisis in the Arab-Qatari state is the result of the weakness and underdevelopment of political and economic frameworks, the persistence of respect for values, customs and traditions that have been overtaken by history. , the oppression of intellectual and cultural freedom by the state, the absence of a long-term scientific vision of the government, especially with the destructive powers of the West (knowing that foreign occupation of Arab countries had a negative impact on their societies). However, the forces of underdevelopment in the Arab countries of Qatar were produced by homes, schools, palaces and Arab minds and without RAK This fact and this recognition will succeed in any attempt to revive Arab societies and to the failure of any attempt to restore the legitimacy of the national community and the effectiveness of its institutions

Keywords: Arab-Qatari State - State Crisis - State Collapse - State Bankruptcy - Political Awareness.

المؤلف المرسل: د/خروبي بزارة عمر ، **الإيميل**: **o.kherroubibzara@univ-chlef.dz**

مقدمـــة:

تعيش الدولة العربية القطرية أزمة بنيوية ووظيفية مركبة كنتيجة لولادة قيصرية صعبة، أفرزت معها تراكمات معرفية تاريخية، هي محصلة لصراعات داخلية ذات ثقافات متباينة –مع اشتراكها في الكثير من عوامل البناء والنهضة– من جهة، وتدخلات أجنبية كان لها الدور الكبير والحاسم في النشأة المشوهة للدولة العربية القطرية.

تلك التراكمات المعرفية التقليدية التاريخية أدت في النهاية إلى إفلاس الدولة القطرية، وربما الانهيار فيما بعد إذا لم تتخذ الخطوات المناسبة في سبيل تطوير أدوات عمل حضارية عصرية لتنافي الإفلاس والانهيار النهائي لتلك الدولة، وربما وصلت بعض الدول العربية القطرية إلى الانهيار وهو ما تعيشه الآن الدولة الليبية، واليمنية والسورية والصومالية والعراقية واللبنانية التي وصلت إلى مرحلة الانهيار النهائي، بينما تعيش الدول القطرية الأخرى مثل الدولة التونسية والجزائرية والمغربية والمصرية والأردنية...مرحلة الإفلاس دون الانهيار، وهذه الحالة تستدعي حلول جذرية تتفادى معها الدولة القطرية الانهيار النهائي، فتقوية الدول الضعيفة ضد الإفلاس أسهل بكثير من إنعاشها بعد إفلاسها وانهيارها النهائي، بناء على ذلك نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن للدولة العربية القطرية الانتقال من التمسك بالمرجعية المعرفية التاريخية إلى تطوير أدوات عمل حضارية عصرية تعيد رابطة الثقة بين الدولة ومجتمعها؟

وستعتمد الدراسة في تحليل هذه الأزمة على العناصر التالية:

- التكوينات الجنينية للدولة العربية القطرية
- الولادة المتأزمة للدولة العربية القطرية الحديثة
- ظاهرة إفلاس الدولة وانهيارها من منظور روتبرغ
- العجز الوظيفي للدولة العربية القطرية الحديثة
- الجغرافيا العنصر المغيب في تحليل أزمة الدولة العربية القطرية الحديثة
- عوامل إفلاس الدولة العربية القطرية الحديثة
- إصلاح البنية المعرفية والوظيفية للدولة العربية القطرية

1- التكوينات الجنينية للدولة العربية القطرية:

لقد قدم "إيليا حريق" تصنيفا خماسيا للسلطات التقليدية التي سبقت ميلاد الدولة الحديثة في المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين:[1]

النمط الأول: سلطة الإمام-الرئيس:

وهي الدول التي كانت تتحد فيها الزعامة الدينية والسياسية أي الدول التي اعتمد رؤساؤها في شرعيتهم السياسية على نسبهم للنبي محمد صلي الله عليه وسلم، مثل الهاشميين في الحجاز والعلويين في المغرب، ودول أخرى نشأت من أقلية دينية هاجرت إلى الأطراف هربا من الاضطهاد الديني، مثل الإمامة الزيدية في اليمن والتي حكمت من 897إلى 1962م، والإمامة الإيباضية في عمان والتي حكمت من 751إلى 1970م.

النمط الثاني: سلطة الإمام والرئيس:

وهي الدول التي لم يدع رؤساؤها السياسيون شرعية دينية لكنهم اعتمدوا في تحصيلها على دعم علماء الدين، مثل تحالف آل سعود والوهابيين في منطقة نجد.

النمط الثالث: سلطات تقليدية علمانية:

وهي الدول التي اعتمد رؤساؤها على قبول القوى التقليدية بمجتمعاتهم لرئاستهم، وفق أعراف وموازين قوى سائدة، وذلك النمط يشمل الإمارات الصغيرة على ساحل الخليج العربي، والتي شكلت فيها بعد دول: الإمارات، قطر، البحرين، الكويت.

النمط الرابع: حكم النخب (القلة) العسكرية البيروقراطية:

وهي الدول التي أسسها وحكمها قادة عسكريون، كانوا في الأصل تابعين للدولة العثمانية، ثم أعلنوا شيئا من الاستقلال عنها، وإن ظلوا يحكمون باسم الخليفة العثماني، ووجد هذا النمط في الشمال الإفريقي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (دولة محمد علي باشا في مصر وحكم البايات في تونس وحكم الدايات في الجزائر).

---

[1]- محمد عفان، **الدولة العربية الحديثة السياقات والتشوهات**. دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو 2016، ص2 www.eipss-eg.ozg

النمط الخامس: الدول التي أسسها وكونها الاحتلال الأجنبي:

وهي الدول التي كانت مجرد ولايات عثمانية ثم قام الاحتلال بترسيم حدودها، وتأسيس النظام السياسي بها وفق مصالحه، وتشمل العراق سوريا الأردن لبنان وفلسطين.

بالإضافة إلى ذلك فإن اختلاف نمط التأسيس لمختلف الدول العربية ساهم قبل وجود الاحتلال الأجنبي فوق الأراضي العربية من استفحال وتوسع هوة التفرق بين الدول القطرية العربية فيما بعد.

يعتبر تعثر مشروع الإصلاح العثماني جانبا مهما من أزمة الدولة العربية الحديثة، إذ يعد فشلا في تطوير مشروع ذاتي لمواجهة أزمة غياب الفاعلية والرشادة في الدول العربية القطرية ونظمها الاجتماعية والسياسية، وكان البديل هو مشروع التحديث للاحتلال الأجنبي الذي مثل الجانب الآخر من الأزمة، فقد افتقد إلى المشروعية لأنه لم يكن خيارا طوعيا، وافتقد إلى الفاعلية، إذ أنه استنسخ من مشروع تحديث في سياق اجتماعي مختلف تماما، وكان يستهدف بالأساس مصلحة المحتل.[2]

لقد عمد الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية على تطبيق سياسات متقاربة وقد تمثلت في:[3]

- تقوية الإدارة المركزية بتلك المستعمرات، وتحديث الجهاز البيروقراطي، وتقوية الأجهزة الأمنية لفرض النظام وبسط قانون المحتل.
- إيجاد حلفاء محليين من ملاك الأراضي والنخب المدنية، وكذا شيوخ القبائل مع تقديم بعض المزايا الاقتصادية والاستعانة بهم في شؤون الإدارة والحكم بهدف ضمان ولائهم.
- تدعيم الأقليات العرقية والطائفية، وإتباع سياسة فرق تسد.
- تطوير الأبنية الاقتصادية، وإنشاء البنوك المركزية، وربط اقتصاديات المستعمرات باقتصادياتها.

يتضح أن عملية التحديث التي باشرها الاحتلال ثم ميلاد أبنية الدولة العربية القطرية الحديثة كانت مشوهة، فقد استمرت تبعات هذه السياسات حتى بعد الاستقلال (النزاع الحدودي، الانقسامات الثقافية، الصراعات الطائفية والعرقية، التبعية الاقتصادية،...).

[2]– محمد عفان، مرجع سابق، ص5

[3]– نفس المرجع، ص7

2- الولادة المتأزمة للدولة القطرية العربية الحديثة:

لقد مهدت اتفاقية "سايكس بيكو" 1917م لبداية تشكل الدولة العربية القطرية، وإن كان ذلك بخطى بطيئة، وبدأ الحديث عن كيفية بناء الدولة الحديثة، ومواجهة المعضلات التي تراكمت على مدار عقود من التبعية والاحتلال، واحتلت مسألة بناء الدولة الحديثة حيزا واسعا في الفكر والممارسة، في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وتقرير المصير والبحث عن الهوية والظهور على المسرح العالمي، وتأدية الدور الحضاري والثقافي لكل أمة وشعب.[4]

ولقد عملت كل دولة عربية على الحفاظ على هويتها وسيادتها لكنها عانت خلال تاريخها من تفاعلات وإرهاصات انعكست سلبا على الهوية الوطنية للدولة القطرية، فمع حجم التحديات الكبيرة التي واجهتها الدول العربية، بدأت كل منها تبحث لنفسها عن هوية تمهد لها الطريق للتغلب على الصعاب الكبيرة التي تواجهها، وخاصة وأنه لكي يتم بناء دولة حديثة وعصرية يجب تحقيق الانسجام السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، وهو أمر لن يكتب له النجاح إلا إذا نجحت الدولة في اكتشاف هويتها، ومن ثم العمل على تعزيزها كهوية جامعة ووحيدة لجميع أفراد المجتمع، لتكريس الجهود نحو بنائها.[5]

لقد حملت الدولة العربية القطرية مع الولادة أسبابا مزمنة للتخلف، توارثتها عن مجتمعها القديم، ولم تلبث أن تحولت إلى معوقات ضاغطة لازمت قيام الدولة وأفقدتها القدرة على التأسيس لتجربة ناجحة تأخذ بأسباب النهضة ومراكمتها، وأبرز تلك المعوقات اثنان:

- مشكلة الانتقال إلى مجتمع الدولة الحديثة
- مشكلة عدم دخول الدولة الحديثة في الوعي السياسي العربي.

إن دخول المجتمع القديم عهد الدولة الحديثة أشعره بصعوبة استيعاب المؤسسات الجديدة كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والنوادي، ومراكز الضغط والتدخل (المجتمع المدني)، الذي شكل قيامه خروجا عن سلطة الخلافة في القرن التاسع عشر، وأيضا عن الدولة العسكرية التوتاليتارية في القرن العشرين.

---

[4]- فاتن أحمد برهم الجرف، **أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي**. جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2017، ص14

[5]- نفس المرجع، ص 14

من جهة أخرى فقد شكلت الثقافة القديمة والتاريخية المخزونة في وعي المجتمع الأهلي العربي أحد أبرز المعوقات التي واجهت قيام الدولة الحديثة، فثقافة هذا المجتمع وكذا النخب التي تبوأت مقاليد السلطة وفق آلياتها الأوروبية الوافدة (انتخابات، دساتير، برلمانات، حكومات،...)، ظلت ثقافة محكومة بنزعة المحافظة على البنى التقليدية المتمثلة بالعائلة والجماعة الإثنية، والعشيرة، الطائفة وغيرها.

إن الدولة القطرية العربية الحديثة كانت تتطور على قاعدة أزمة بنائية ووظيفية باتت معها غير قادرة على الخروج منها بسهولة تمثلت هذه الأزمة على مستويين[6]:

- تعثرها في إنجاز هياكلها المؤسسية الداخلية.
- عجزها الوظيفي في إدارة مجتمعها من ناحية، وفي التوصل إلى مصالحة مع مجالها القومي من ناحية أخرى.

يصدق القول أن مشروع الغرب الرأسمالي في السيطرة على المنطقة العربية وثرواتها، وفي توفير الأمن للكيان الاستيطاني الصهيوني وحمايته، هو مشروع ثابت إستراتيجيا في السياسات الغربية الخارجية، إلا أن الصحيح كذلك أن هناك ثمة إخفاقا في مشروع الدولة العربية القطرية، هذه الدولة مازالت منذ نشأتها كاجتماع سياسي تعاني اختلالات بنيوية ومعرفية تاريخية عميقة، طالت مختلف هياكل البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والديمغرافي والثقافي، تلك الاختلالات برزت للعيان منذ ظهور تلك الدولة القطرية، التي لم تظهر نتيجة لتطورات ذاتية، وإنما كانت استجابة لمشروعات السيطرة الأوروبية في إنتاجها جغرافيا سياسية عربية تتوزعها عدة كيانات سياسية– دول تأخذ مسارات متباينة من التطور، كل ذلك بهدف تعميق التجزئة من جهة، وإبقاء الدولة الكيان في دوامة الإخفاق والعجز الوظيفي من جهة أخرى[7].

3– ظاهرة إفلاس الدولة وانهيارها من منظور روتبرغ:

لقد رصد روبرت روتبرغ خمس خصائص للطبيعة الجديدة لإفلاس الدولة الوطنية وهي:[8]

---

[6]– محمد مراد، **الدولة العربية الحديثة ومأزق الانكشاف الوظيفي والاستراتيجي**. 2012
www.lebarmy.gov.ib

[7]– نفس المرجع ونفس الصفحة

[8]– سعيد الصديقي، **ظاهرة إفلاس الدولة الوطنية في عالم الجنوب– قراءة في الأسباب**. 2014
www.researchgate.net

- العنف الدائم، فالحدة المطلقة للعنف لا تحدد وحدها الدولة المفلسة، بل الخاصية المستمرة لهذا العنف، كما أن اتجاه أي عنف ضد الحكومة أو النظام القائمين، والخاصية الشديدة للمطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هو الذي يسوغ أو يبرر اعتبار العنف محددا للدولة المفلسة.
- الحرب الأهلية، ويتجلى إفلاس دولة ما عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة (سوريا، لبنان، الجزائر، اليمن، العراق، ليبيا،....)، وعندما تتراجع مستويات العيش بشكل كبير، وعندما تنهار البنية التحتية للحياة العادية.
- وجود تناقضات بين الجماعات، مع العلم أن وجود دول تضم مجموعة غير متجانسة من المصالح الإثنية والدينية واللغوية هو عامل مساعد أكثر منه سببا أصليا لإفلاس الدولة القطرية، بمعنى آخر أن إفلاس الدولة لا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة على بناء أمم انطلاقا من كتلة من المجموعات الإثنية.
- عجز عن مراقبة الحدود، إذ أن عكس الدولة القوية، لا تستطيع الدولة المفلسة مراقبة حدودها وهو الحال مع الكثير من الدول العربية. القطرية
- نمو العنف الإجرامي، إذ يعتبر أحد مؤشرات إفلاس الدولة، فعندما تضعف سلطة الدولة، وعندما تصير الدولة عنيفة بقمعها لمواطنيها، فإن الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف، حيث تسيطر العصابات والجماعات الإجرامية على شوارع المدن (انتشار تجارة الأسلحة، المخدرات، الاختطاف،...)، ويكون من الطبيعي في هذه الحالة أن يلجأ المواطنون لحماية أنفسهم إلى زعماء المليشيات أو الوجهاء الأقوياء(لبنان مثلا)، الذين يجسدون النظامين الإثني والعشائري، وبالتالي بروز قوة جديدة فيما تنحل فيه جميع المؤسسات بما فيها الدولة.

4- العجز الوظيفي للدولة القطرية العربية الحديثة:

تقف وراء إشكالية العجز الوظيفي تلك أسباب بنيوية كما ذكرنا أنفا، وتتعلق ببنية الدولة نفسها، وهي تتمثل بإشكاليات عديدة أبرزها أربعة أساسية:[9]

إشكالية الجغرافيا السياسية: على امتداد التاريخ العربي كانت النزاعات العربية اللامركزية تعبر عن نفسها في نطاق مقاطعات شبه مستقلة، لم تلبث أن تحولت مع السيطرة الاستدمارية الأجنبية إلى كيانات سياسية

[9]- محمد مراد، مرجع سابق

منفصلة، لتعود لتظهر في مرحلة الاستقلال في إطار جامعة الدول العربية، التي لم تكن في الواقع سوى تجمعا للتجزئة المانعة لقيام الدولة الأمة أو الدولة القومية على قاعدة التوحيد الشعبي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

إشكالية الهوية: وتتمثل في انقسامية اجتماعية وثقافية لم تستطع الدولة القطرية الحديثة التغلب عليها من خلال قلب الانقسام إلى التوحد على قاعدة الاندماج المجتمعي وقيام مجتمع الدولة المتجانس والمتكامل، فالوطن العربي كيان مركب معقد تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية القطرية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود السياسة مع حدود الأمة[10].

إشكالية الديمقراطية: إن عملية تحديد النخب الحاكمة والتداول على السلطة عن طرق الانتخابات الشعبية يفسح المجال أمام المشاركة الديمقراطية، وهي عملية مازالت خارج الممارسة السياسية في الدولة العربية القطرية، حيث مازال الحنين إلى القيادة الكارزمية تخترق وجدان القيادات السياسية في تلك الدول، ويسيطر على المخيال السياسي العربي.

إشكالية العلاقة بين الدولة والسلطة: إذ تعتبر السلطة الحاكمة في الدولة العربية القطرية فوق الدولة، وهي إشكالية تاريخية حكمت العلاقة بين السلطة والدولة، حيث باتت الدولة مؤسسة عامة ووظيفة ملكا خاصا لأهل السلطة.

وتتجلي أهم أزمات الدولة العربية القطرية بالإضافة إلى ما تم ذكره آنفا في تغول النظام السياسي على الدولة، وقد كشف تاريخ هذه الدولة منذ مرحلة ما بعد الاستقلال أن النخب الحاكمة وخصوصا الطبقة العسكرية، قد راحت تبتلع الدولة وحولت النظام السياسي نفسه إلى الدولة، ولم يعد من الممكن فصل الدولة عن النظام السياسي، وبهذا تم تهميش موقع ودور النخب الاجتماعية والاقتصادية، وجعلها تابعة للنظام السياسي، من دون إفساح المجال أمامها لتكون نخبا مستقلة في رؤيتها وتطلعاتها، وأكثر من ذلك هو إقصاء تلك النخب عن المشاركة في صنع القرار الوطني، بهذا يكون النظام السياسي قد عزل نفسه عن المجتمع.[11]

إن دولة الاستقلال العربية عندما ورثت تشوهات الميلاد تلك من طعن في المشروعية وانقسامات سياسية وتوترات اجتماعية، وضعف مؤسسي، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية، كانت استجابتها سلطوية عنيفة،

---

[10]– أسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. **المستقبل العربي**، العدد 282، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2002، ص96

[11]– حسام ميرو، **أزمة الدولة الوطنية العربية**. 2016/09/19 www.alkhaleej.ae

فاستطاعت أن تتغلب على تلك المشكلات مؤقتا، لكنها في المقابل أوهنت أبنية المجتمع التقليدية (القبيلة، الطائفة، والمجموعات الصوفية...)، والحداثية كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية...، وتغولها عليها، حتى إن البعض يرى أن دولة الاستقلال العربية ورثت من دولة الاحتلال منطقه وآلياته في إخضاع وإحكام السيطرة عليه، واعتصار موارده، ولذا اعترى الضعف هذه الدولة لاحقا ولم تقو مجتمعاتها على الاحتفاظ بالحد الأدنى من تماسكها وفاعليتها، وضربت الفوضى العنيفة مجتمعاتنا السياسية.[12]

5- تغييب الجغرافيا في تحليل أزمة الدولة العربية القطرية الحديثة:

إن الجغرافيا السياسية تعمد إلى تحليل البيئة الطبيعية المؤثرة في الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول[13]، وبالحديث عن علاقة الجغرافيا بالأزمة التي تعيشها الدولة القطرية العربية، تواجهنا عدة مشاكل، أهمها استحالة الخروج بقانون عام يمكن تطبيقه على الواقع العربي بأسره، رغم التسليم بانتماء العربي إلى أمة واحدة تجمعها اللغة والتاريخ والجغرافيا، ولكن هذه التقاطعات لا تنفي وجود عناصر إعاقة لنشوء الدولة العصرية بنسب متفاوتة بين الأقطار العربية.

الأمر الذي يجب التأكيد عليه هو أن ما حكم التكوين السياسي لحدود الدولة القطرية العربية لم يكن التاريخ أو الجغرافيا الطبيعية للبلدان العربية، ولكنه إرادة الدول الاستدمارية، وكان ذلك طبعا ضد رغبات الشعوب العربية، وقد تم ذلك وفقا لمصالح واستراتيجيات الدول الكبرى، هذا الواقع بات معروفا، ولم يعد هناك من سبيل إلى تخطيه، إلا بتغيير معطياته وخلق ظروف أخرى مغايرة، تمكن من إعادة تشكيل الخارطة السياسية العربية، على ضوء حقائق التاريخ والجغرافيا، ويبقى ذلك في خانة التمنيات.

ولأن التشكيل الجغرافي كان مشوها منذ البداية، وكانت ولادة الدولة العربية القطرية ولادة قيصرية، فإن النتائج لم يكن لها أن تكون طبيعية، فهناك اندماج في حالات (دول) لم تتحقق فيها الوحدة الوطنية في إطار القطرية الواحدة (العراق، لبنان، اليمن...) ولم تفتح القنوات لنشوء دولة عصرية، وهناك تفتيت لمناطق لا تؤهلها الظروف التاريخية ولا قدراتها الاقتصادية والبشرية لتشكيل دولة عصرية حديثة.

---

[12]- محمد عفان، مرجع سابق، ص17

[13]- محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق. **موسوعة السماك العلمية**، ص40 www.books.google.dz

وحين حدث ما بات يعرف "بالربيع العربي" استيقضت النزاعات الانفصالية الكامنة طائفية ومناطقية وقبلية، لتعيد الاعتبار مجددا للعناصر التي من شأنها التأهيل لقيام دولة مدنية عصرية، بعد أن تمت صناعة الحدود بقوة الأمر الواقع، وفي تجاهل كبير وواضح لحقائق الجغرافيا والتاريخ.[14]

6- عوامل إفلاس الدولة العربية القطرية الحديثة:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد العوامل التي تقف وراء ظاهرة إفلاس الدولة العربية القطرية والتي تعصف باستقرار مجتمعاتها، فهناك من يرجعها إلى عوامل داخلية كامنة في هذه المجتمعات، وبالخصوص الحكام والمتحكمين في زمام السلطة، بينما يحمل آخرون مسؤولية هذا الإفلاس للبنية الخارجية وخاصة الطريقة التي تشكل بها النظام الدولي الحالي:

الرأي الأول: ويتزعمه روبرت رتبرغ إذ يرى أن الإفلاس من صنع الإنسان (إنسان هذه الشعوب)، فهو ليس فقط مسألة عرضية، كما أنه ليس ناتجا بشكل أساسي عن عوامل جغرافية أو بيئية أو خارجية، فهو يرى أن قرارات القيادة وإفلاس الزعامات دمرت الدول وتستمر في إضعاف السياسات الهشة التي تقود إلى الإفلاس[15].

الرأي الثاني: ويتزعمه هانس هنريك هولم الذي يؤكد على أن ظاهرة إفلاس الدولة العربية القطرية -التي هي جزء من دول العالم الثالث- كان نتيجة للطريقة التي تشكل بها النظام الدولي، حيث يرى أنه مع نهاية مرحلة الاحتلال، تشكلت مجموعة من الدول، وقد ضمنت ظروف الحرب الباردة لهذه الدول القدرة على الاستمرار بغض النظر عن فقدانها للمشروعية، أو غياب دولة القانون أو الأساس الاجتماعي للدولة، وقد استمرت هذه الدول طيلة الحرب الباردة بفضل الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي من هذا المعسكر أو ذاك من قطبي الحرب الباردة أو حلفائهما، وقد نتج عن هذه الصيرورة غياب نظام دولة فعال في دول العالم الثالث، وهو ما أصطلح عليه البعض بـ"شبه الدول"، وبعد نهاية الحرب الباردة، فقدت القوى العظمى المصلحة في تقديم الدعم السياسي والعسكري للدول الضعيفة، وفي نفس الوقت تم تقليص الدعم الاقتصادي لهذه الدول، وهذا ما جعل محمد أيوب و روبرت روش يخلصان إلى أن إفلاس الدولة هو إلى حد كبير نتيجة انقطاع الدعم الخارجي عن البلدان الضعيفة[16].

---

[14]- يوسف مكي، **الجغرافيا المغيبة في قراءة أزمة الدولة العربية.** www.alwatan.com.sa

[15]- سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص 11

[16]- نفس المرجع، ص 12

في الواقع كلا العاملين سواء فساد الحكام أو بيئة النظام الدولي السائد (تعدد الأقطاب) يمكن أن يفسر جانبا من ظاهرة إفلاس الدولة العربية القطرية ، ذلك أن العوامل الداخلية غالبا ما تجعل هذه الدول لها "القابلية للإفلاس والانهيار"، حيث تمثل الظروف الداخلية مقدمة لتفعل العوامل الدولية فعلها في انهيار الدولة العربية القطرية بصفة خاصة.

في هذا الإطار فقد ذهب "ثورر D.thurer" في تقديمه لتحليل شامل أن الدولة المفلسة الموجودة حاليا، والتي هي أساسا دول العالم الثالث، تأثرت بثلاث عوامل جيوسياسية: نهاية الحرب الباردة، تركة الأنظمة الاستدمارية، العمليات العامة للتحديث دون بناء الأمة القادرة على إقامة الدولة على أساس ثابت، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أن تقوية الدول الضعيفة ضد الإفلاس أسهل بكثير من إنعاشها بعد إفلاسها أو انهيارها النهائي[17].

قد يكون "نعوم تشوميسكي" باعتباره باحثا لسانيا مجددا على حق عندما نبه إلى "أن الدولة موجودة في الأدمغة"، لكن لن يكون المواطن العربي مخطئا تماما وهو يبحث عن دولته في جيوبه أو حافظة نقوده، وحين يعثر عليها بوجهها الإيجابي يرد على ذلك بالارتياح إلى قطريته، أما عندما يحصل العكس فإن انتماءه للدولة القطرية يضعف ويتراجع إما لصالح انتماء أكبر وأشمل قومي أو ديني مؤجل للخلاص، أو كوني محتضن لمبادئ الكرامة والحرية السياسية والفردية، وإما لصالح انتماءات أضيق وأكثر انعزالا، وسواء قاس الهوة بين حقوق ومؤهلات الانتماء وبين ما يحصل عليه مقابل ذلك بأدوات ديمقراطية أو قومية، وسواء ارتفعت درجة الانتماء أو انخفضت بعد هذا القياس، فإن الدولة بمؤسساتها وأشخاصها ستكون حاضرة بكل ثقلها كجسر بين القومي والقطري أو بين الوطني والمحلي.[18]

---

[17]– نفس المرجع، ص 13

[18]– حميد قهوي، **المواطن العربي والوعي القومي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص149

7- إصلاح البنية المعرفية والوظيفية للدولة العربية القطرية:

يمثل تجديد العقل العربي المفتاح الرئيسي لتحقيق الوعي بالذات والوعي بالآخر، حيث يشير "محمد جابر الأنصاري" في دراسته "تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية" أن النهضة الحقيقية في حياة الأمم لا تبدأ إلا بثورة علمية ومعرفية حضارية موجهة قبل كل شيئ إلى فهم الذات (الذات الجماعية للأمة) وإعادة اكتشافها[19]، أي تجديد هوية الدولة العربية القطرية

فالصورة العملية تكشف عن أزمة سياسية عامة تطال المجموع العربي، ومختلف أطرافه رسمية وشعبية، حيث يمتد وضع الأزمة ليشمل الدولة والسلطة والمعارضة والحركات الشعبية والأحزاب السياسية سواء من حيث الوعي السياسي أو الأداء السياسي، فقد أثبتت الاضطرابات في الدول العربية أن الأوطان لا تحمى بالأناشيد الوطنية والشعريات، بل بالمؤسسات الراسخة، وبترسيخ مفهوم المواطنة الجامعة.[20]

فالدولة العربية القطرية في جانبها الفكري والمعرفي مازالت مثقلة بالتصورات الضنية والأوهام والأمنيات ومفتقرة إلى التأسيس المعرفي العلمي فيما يخص معرفة الذات (هوية الدولة)، ومعرفة الآخر والعالم المحيط والعصر المتغير، حيث أن الخطاب السياسي والفكري للقيادات في الدولة العربية القطرية لم يتجاوز بعد بشكل قاطع الوصف العاطفي والوجداني المرتبط باللغة والتاريخ والمصير إلى الوصف والتحليل العقلي ذو العلاقة بالهياكل والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدولية.

إن علاقة الأخلاق والقيم الحضارية بإفلاس الدولة العربية القطرية أمر جلل، وهذا قد أشار إليه "محمد جابر الأنصاري" لما عدد أبعاد التخلف البنيوي الشامل في الواقع العربي، حيث اعتبر أن غياب الأخلاق والقيم المدنية والحضارية شكلت أزمة أخلاقية في الحياة العربية وهي أزمة عملية وواقعية تطال العلاقات داخل المجتمع العربي بين مختلف الفئات والقوى.

---

[19]- مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**. القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص513

[20]- مروان المعشر، **الدولة القطرية والهوية الوطنية والمواطنة**. مركز كارنغي للشرق الأوسط، أوت 2015 www.carnegie-mec.org

لقد الدولة العربية القطرية أفلست بسبب غياب الأخلاق المؤسسة على حساب الضمير ورقابته، وهي الأخلاق التي نفتقدها اليوم في حياتنا السياسية منها والاجتماعية العامة، والفساد المالي الإداري والمالي المستشري داخل الدولة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة قوية بجهازها الإداري، وأي عطب يصيب هذا الجهاز سيعرض الدولة إلى شلل جزئي أو كلي حسب درجة العطب، ما يصيبها بالإفلاس الذي سيؤدي لا محال إلى انهيار تلك الدولة ولو على المدى الطويل.

إن منع الدولة العربية القطرية من الإفلاس النهائي والانهيار يتطلب ما يلي:[21]

- تجديد العقل السياسي العربي كما أشار إلى ذلك "محمد عابد الجابري"، ولا يكون ذلك إلا بممارسة كل أنواع النقد بروح علمية، وبدون ذلك سيبقى كل حديث عن النهضة والتقدم والوحدة حديث أحلام، ولقد أشار الجابري إلى أن تجديد العقل السياسي العربي لن يتحقق إلا بما يلي:

–تحويل القبيلة إلى اللاقبيلة: والمقصود بذلك تحويل العلاقات القرابية والعصبية إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي (أحزاب، نقابات، جمعيات، مؤسسات دستورية)، وبعبارة أخرى بناء مجتمع فيه تمايز بين الدولة وأجهزتها من ناحية، والمجتمع المدني من ناحية أخرى، مما يفتح الباب لمجال سياسي حقيقي تمارس فيه السياسة ولن يتم ذلك إلا عبر تطور عام اقتصادي واجتماعي وسياسي.

–تحويل الغنيمة إلى اقتصاد "ضريبة"، ويعني ذلك تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، وتحويل العقلية الريعية التي ترى أن العائد أو المكسب هو أرزاق أو حظ أو صدفة إلى عقلية إنتاجية ترى العائد والمكسب نتيجة لعمل إنساني منظم وجزاءا على الجهد، أو مقابل تحمل المخاطر.

–تحويل العقيدة إلى مجرد رأي: والمقصود بذلك إفساح المجال لحرية التفكير وحرية الاختلاف، وذلك بدلا من التكفير المذهبي الطائفي المتعصب، والتحرر من سلطة الجماعة المغلقة، سواء كانت دينية أو حزبية أو إثنية يمكننا من التعامل بعقل اجتهادي نقدي.

بالإضافة لما تم ذكره آنفا فإن الدولة الحديثة تقوم على أساس المواطنة او ما يسمى بالعقد الاجتماعي المكتوب في دستور الدولة، عقد المواطنة ينص على المساواة بين جميع المكونات الاجتماعية في الدولة دون تفرقة في الحقوق والواجبات، وعليه أي خلل في الدستور أو عقد المواطنة ينتج عدم مساواة في الحقوق والواجبات، وتوزيع عادل للسلطة وكبت الحريات واضطهاد للأقليات.

---

[21]– مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص514–515

إن إصلاح بنية الدولة عملية معقدة لا تحدث دفعة واحدة ولكنها محصلة لسياق طويل من التغير والتبدل في المؤسسات والممارسات، والوضع السياسي العربي المعاصر يتنازعه اعتباران: أولهما موضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها، وثانيهما يتعلق بضرورة تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية، وتغييرها نحو الأفضل، وتحقيق نقلة معقولة من الحرية، وهي معادلة صعبة على الدولة العربية القطرية أن تواجهها[22] ،وقد غابت الأسس الموضوعية لبناء الدول العربية التي أعقبت تدهور الخلافة العثمانية ومن ثم نشأت سلطات كان يفترض في نشأتها تجاوز قبليات وطبقيات، بينما نشأت في الواقع سلطات لتكريسها وتقنينها بحيث يتقبل المجتمع مزيدا من التمايزات على أسس مناطقية وجهوية وقبلية تحت مسمى دولة قطرية تتشدق بالسيادة الوطنية في مواجهة دول جوارها العربية مع تخلي كامل عن هذا في التعامل مع غير العرب كلما اقتضت حاجة السلطة الحاكمة لذلك[23]. وبشكل عام يمكن القول أن هناك ثلاث مداخل رئيسية يمكن من خلالها إصلاح بنية الدولة والحكم:[24]

- إصلاح المؤسسات السياسية: فبناء مفهوم المواطنة أو إحيائه وكذا إحياء وتقوية شرعية الدولة العربية القطرية الحالية وتحديد بنيتها وقبولها لدى المجتمع يبدأ على مستوى هذه المؤسسات من خلال تأكيد القيم القانونية وتطهير الدولة ومؤسساتها والهيئات البلدية والمجالس المحلية والمؤسسات الاجتماعية كافة من المحسوبية واستغلال النفوذ والسلطة.
- وجود نخبة وطنية سياسية تتبنى منهج الإصلاح
- بناء مجتمع مدني قوي ومستقل
- التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مدخل لتقوية قيم المواطنة والتي تعتبر ركن أساسي من أركان عملية منع إفلاس الدولة العربية القطرية، فالتنمية الحقيقية هي التنمية البشرية التي تحاول تكوين الرأسمال البشري من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية (تعليم، صحة، سكن، ضمان اجتماعي...)

---

[22]– نفس المرجع ، ص 518

[23]– محمد العجاتي، **بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟** https://dem-society.com 2016 مارس

[24]– مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص518

ولابد للتنمية من محتوى اجتماعي هو "العدالة الاجتماعية"، بوصفها الضمانة الوحيدة لأن تكون الثروة في خدمة الشعب والأمة.

ومن بين الحلول الممكنة كذلك تعتبر الوحدة العربية (التكامل العربي) ضرورة ملحة لتفادي انهيار الدولة العربية القطرية، والعبرة في ذلك نأخذها من التجربة التكاملية الأوروبية، ورغم صعوبة تلك العملية إلا أن نتائجها إيجابية للدول العربية ومجتمعاتها، وأول خطوة نحو الوحدة هي تغذية الشعور القومي العربي الذي لا يتنافى حسبنا والانتماء القطري- في نفوس الشعوب العربية (على مستوى التربوي والإعلامي)، أي خلق الأجواء النفسية في الشعوب العربية —مع أن قاعدة ذلك متوفرة منذ زمن بعيد- لتفعيل فكرة التكامل والتعاون الاقتصادي، ويتميز منهج التكامل والاندماج في قضية الوحدة بالمرحلية والتدرج والحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية، بدءا بقطاعات فنية محدودة تتوسع تدريجيا، والبداية طبعا تكون بحل الخلافات بين الدول العربية القطرية والمتعلقة أساسا بمشكلة الحدود" مشكلة تاريخية".

فالوحدة العربية كحل لأزمة الدولة القطرية يجب أن يكون أولا مشروع فكري قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول العربية والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية، وقبل هذا وذاك فإن القاعدة الأساسية للوحدة العربية هي توفر شرطان ضروريان لا غنى عنهما: الديمقراطية (الشورى) وحكم القانون، فهما شرطان أساسيان لتوفير عنصر الاستمرارية في التجربة التكاملية، والتكامل والاندماج عملية تطورية تدرجية مستمرة، تتطلب بالتالي تقدما واعيا ومخططا وليس لحظيا أو انفعاليا[25].

[25]– حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 594

خـــــاتمة:

إن الدولة الوطنية القطرية بالمفهوم الحديث هي دولة حيادية، ويجب أن لا تكون خاضعة لحزب أو فئة اجتماعية أو دينية أو إثنية، أي أنها دولة جميع المواطنين، وأي انتقاص من المفهوم الحيادي للدولة نظريا أو عمليا هو مقدمة لتوسع الهوة بين الدولة والمجتمع، ومقدمة لاحتكار النظام السياسي للسلطة، وهو ما يؤسس عمليا لأزمات بنيوية قابلة للتفجر حين تصاب الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا باليأس من تغيير المعادلة، ولا تجد أي وسيلة لتحقيق مصالحها، ويكون من الطبيعي حينها أن يكون الصدام بين تلك الفئات والدولة هو التعبير الواقعي عن مستوى استفحال الأزمة خصوصا مع الغياب الطويل لأشكال التعبير النقابية والسياسية، فقد أثبتت الاضطرابات الأخيرة "ثورات الربيع العربي" في الدول العربية القطرية أن الأوطان لا تحمى بالأناشيد الوطنية والحماسية والأشعار التي تتغنى بالتاريخ، بل بالمؤسسات الراسخة، وبترسيخ مفهوم المواطنة الجامعة، وهي الهوية التي مازالت الدولة العربية القطرية تبحث عنها، وستجدها لا محال مع الأخذ بالخطوات اللازمة لذلك، بداية بإصلاح البنية الوظيفية والاستراتيجية لتلك الدولة، مع نشر الديمقراطية اللازمة وحكم القانون وكذا استبدال المعرفة التاريخية التقليدية التي قامت عليها الدولة العربية القطرية بأدوات عمل علمية ومعرفية حضارية تسهم في تنافي إفلاس الدولة القطرية قبل انهيارها.

أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها

The dimensions of identity and its relationship to the state and its construction process

أحمد وادي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، **ouadi.ahmed@univ-alger3.dz**

تاريخ الاستلام: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2020/05/09 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص :

تهدف هذه الدارسة الى ابراز تلك العلاقة القائمة، بين الهوية والدولة و عملية بناءها، من خلال تعريف كل من هذه المفاهيم و تحديد عناصرها، و من ثم ابراز مواطن التداخل و العلاقة بين عناصر الهوية بالدولة و عملية بناءها.

للهوية عدة أبعاد ثقافية و اجتماعية و سياسية، تمثل محددات أساسية للدولة، تساهم في تحديد طبيعتها، و طبيعة عملية بنائها، و مدى استقرار مؤسساتها و وحدة كيانها، و على هذا يتطلب تحديد طبيعة هذه الابعاد ذات العلاقة بكيان الدولة، التعريف الدقيق للدولة و إبراز عناصرها، و من ثم تحديد علاقة أبعاد الهوية بمسألة بناء الدولة باعتبارها عملية ديناميكية و معقدة.

الكلمات المفتاحية : الهوية؛ أبعاد الهوية ؛ الدولة ؛ بناء الدولة؛ علاقة الهوية ببناء الدولة .

Abstract :

This study aims to highlight the relationship that exists between identity and the state and the process of building it, by defining each of these concepts and defining its components, and then highlighting the areas of overlap and relationship between the elements of identity in the state and the process of building it.

The identity has several cultural, social and political dimensions, which represent basic determinants of the state, contributing to determining its nature, the nature of its construction process, the stability of its institutions and the unity of its entity, and on this requires determining the nature of these dimensions related to the state entity, the accurate definition of the state and highlighting Its elements, and then define the relationship of the dimensions of identity with the issue of state building as a dynamic and complex process.

Keywords : Identity Dimensions of Identity; State; State Building; Relationship of Identity to State Building.

المؤلف المرسل: أحمد وادي، ouadi.ahmed@univ-alger3.dz

1. مقدمة :

يعتبر موضوع الهوية، من المواضيع المثيرة للجدل، حيث لم يلقى اهتمام المفكرين والباحثين فقط بل لقي اهتمام البشرية جمعاء، لأنها تعبر عن كيان وانتماء الأفراد والجماعات في إطار الدولة، هذه الدولة التي تمثل الكيان السياسي الذي يجمع الأفراد والجماعات، وتشملهم منظومة شاملة ديناميكية متكاملة من الأنساق والأفكار والايديولوجيات، والمؤسسات، هذا ما يستدعي البحث في مكونات الهوية وعلاقة ذلك في بكيان الدولة وعلمية بناءها.

ومن هذا المنطلق فإن الأمر يستلزم البحث والتمحيص في أبعاد الهوية كونها مرتبطة بالعمليات السياسية للأفراد والجماعات وهي أيضا تعبير عن انتماءاتهم وايديولوجياتهم وأفكارهم السياسية والتي من خلالها يمكن بناء الدول. وعلى هذا ومن خلال إبراز المفاهيم الشاملة لكل من مفهوم الدولة وعملية بناءها والهوية ، يتطلب البحث في العناصر المشتركة التي تفسر تلك العلاقة القائمة بين عناصر هذه المفاهيم السابقة، والتي تحدد أهمية عناصر الدولة في تحديد طبيعة الدولة وعملية بناءها. فما هي علاقة أبعاد الهوية بالدولة وعملية بناءها ؟

من أجل الاجابة على اشكالية البحث وتأكيدا للفرضية القائلة : "تبرز علاقة أبعاد الهوية بالدولة ومسألة بناءها في كونها تمثل محددات تحدد مدى استقرارها ووحدتها وشكلها وطبيعتها" سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي من أجل عرض المفاهيم والحقائق التي لها علاقة بموضوع البحث، وإثباتها وتفسيرها تحليلها، هي والعلاقة القائمة بين المتغيرات في هذا الموضوع . وعلى هذا فقد تم تقسيم البحث الى محورين رئيسين يتناول المحور الأول الاطار المفاهيمي لكل من الهوية وبناء الدولة، أما الثاني فيتناول أبعاد الهوية ومكانة عناصرها في بناء الدولة.

1. في مفهوم بناء الدولة والهوية، ومواطن التداخل :

1.1. الإطار المفاهيمي لبناء الدولة والهوية :

شهد مفهوم الدولة باعتباره مفهوم نسبي ومركب، تطورا واهتماما كبيرين في الساحة الاكاديمية والممارسة السياسية من خلال الدراسة النظرية أو الممارسة الفعلية، كون مفهوم الدولة يتعلق بالسياسة والعكس صحيح، ويتعلق أيضا بمختلف الأصعدة الثقافية والإقتصادية والاجتماعية، على مختلف المستويات سواء فيما يتعلق بالإطار المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو حتى العالمي.

ويشير مصطلح الدولة في اللغة العربية، إلى فكرة السلطة والغلبة، وهي تعني أيضا عدم الثبوت والإستقرار، حيث ذاع استعماله خلال فترة الإنحطاط التي تلت تفكك وإنهيار الخلافة الإسلامية، بمعنى تداول الرأي والأمر بين الأفراد. [1] وفي هذا السياق أيضا عرفها ابن خلدون بهذا الخصوص كونها ظاهرة غير مستقرة تقوم على التداول والتغير المستمر.[2] أما في اللغات الأجنبية فيشير مصطلح الدولة بالمفردة الانجليزية State وبالمفردة الفرنسية Etat إلى فكرة الوقوف والإستقرار. فهما مصطلحين مشتقين من الأصل اللاتيني Status والذي كان يعني "المدينة" عند الإغريق، 'وهي هيئة جماعية تجمع بين أعضائها وحدة تاريخية ونمط من العبادات والشعائر الدينية بحيث يسمى المنتمي إليها بعضو المدينة". [3] وهذا يشبه إلى حد بعيد فكرة المواطنة والإنتماء إلى الدولة بمفهومها الحديث.

أما اصطلاحا فتعرف الدولة بهذا المعنى على انها "تجمع بشري مرتبط باقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه للمصلحة المشتركة تسهر على المحافظة على هذا المجتمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة". [4] كما تعرف أيضا بأنها "الكيان السياسي لشعب أو أمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها..". وهنا تبرز علاقة الدولة بهوية الأمة، بحيث تقوم مؤسسات الدولة بدور التعبير عنها والحفاظ عليها. [5]

وعليه فإن تعريف الدولة نجده يتأثر بقيم ومذاهب وايديولوجيات المعرفين، ويتحيز الى افكارهم وخلفياتهم الفكرية والتاريخية، بحيث هناك من يرى أن الدولة تعبير على المصالح البورجوازية والحكومة تلعب هنا دور لجنة تدير شؤون هذه الطبقة، مثل ما جاءت به المدرسة التبعية، وهناك من يعرفها على أنها أداة

في يد من يسيطر على وسائل الإنتاج من اجل السيطرة والإستغلال، وهناك من يرى فيها آلية ادارة علاقات الافراد والجماعات في المجتمع ووضع قواعد اللعب التي تعتبر نظام يضبط سلوكهم فيه. وأيضا من يرى أنها اداة لحفظ النظام الداخلي وحماية الأمن الخارجي، دون اغفال عنصر سيادة الدولة التي تبقى ذات أهمية بالغة، تعكس قوتها في الساحة المحلية والإقليمية والدولية .[6]

إلا أنه وبالنسبة لمفهوم بناء الدولة فتختلف المفاهيم حوله، بحيث نجد مفهومين مختلفين الأول يعد مفهوما تقليديا لبناء الدولة وقد انتشر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية ظهور النظام العالمي الجديد واستقلال معظم الدول التي كانت مستعمرة وانتهاء الحرب الباردة، بحيث كان يعني هذا المفهوم خلق المؤسسات القوية والآليات القانونية اللازمة والكفيلة بتحقيق الامن والاستقرار والتنمية في كل مجالات حياة الافراد.[7]

أما بعد الحرب الباردة فقد تطور هذا المفهوم ليهتم باعادة بناء الدول المنهارة في العالم والتي أطلق عليها اسم الدولة الفاشلة، والتي تعتبر مصدر تهديد للأمن والاستقرار على المستوى المحلي والدولي. وذلك من خلال مؤسسات هيئة الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الكبرى التي تساعد هذه الدول الفاشلة في اعادة بناء ذاتها من خلال طرح النظام السياسي والاجتماعي الكفيل بترسيخ الديمقراطية وتحقيق الأمن والاستقرار داخليا وانعكاس ذلك خارجيا على المستوى الدولي.[8]

فالاختلاف الملحوظ في هذين المفهومين حول عملية بناء الدولة من حيث المراحل والظروف المتباينة واختلاف الأهداف. وعليه فإننا من خلال هذه التعريفات نلاحظ أنها تؤكد على فكرة مفادها أن الدولة في بناءها ترتكز على عناصر أسايسية وهي : احتكارها لوسائل القهر والإكراه، ضرورة وجود مؤسسات قوية فيها، وأهمية امتلاكها السيادة الكاملة على اقليمها.

كما يجب القول أن عملية بناء الدولة تؤثر فيها جملة من العوامل الداخلية والخارجية، بحيث تختلف أنماط بناء الدول حسب معتقدات وأفكار وأهداف القائمين على تلك العملية، وكذلك حسب وضع البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، عشية الشروع في عملية بناء الدولة، كما تؤثر البيئة الخارجية من نظام دولي وفواعل دولية في نمط بناء الدولة في "العالم النامي"، مما يؤثر في مضامين وأهداف تلك تلك العملية. [9]

أما بالنسبة لمفهوم الهوية، فإنه مثل معظم مفاهيم العلوم الانسانية والاجتماعية، لا يزال مفهوما هلاميا، ولم يلقى اتفاقا بين مختلف الباحثين والأكاديميين لغموض المفهوم وطبيعته الزئبقية، بحيث يحمل الكثير من المعاني والتفسيرات، وله دلالته اللغوية، واستخداماته الفلسفية والاجتماعية والنفسية والثقافية. فكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم الهوية ومفاهيم أخرى لها صلة أو علاقة بهذا المفهوم، بحيث يصعب على الباحث أن يميز بين مفهوم الهوية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها، على غرار ما طرحته (duvant.D.A) سنة 1980 حين توصلت إلى القول: "بأن ثمة تكافؤا بين الهوية والذات والأنا".[10] ولهذا قد يظهر لنا من الوهلة الأولى بأن مفهوم الهوية يعد مفهوما بسيطا في الظاهر، ولا يكتنفه الغموض والتعقيد، لكنه على العكس من ذلك، كونه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته. فالهوية إذا تعتبر ذلك الاطار العام يجمع بين مختلف العلوم والمعارف التي تتقاطع فيه، وتم تناوله من قبل مختلف العلماء والباحثين في هذا المجال من علماء الاجتماع والعلوم السياسية، وعلم النفس والفلسفة والتاريخ والقانون والانتربولوجيا، بحيث يركز كل اختصاص معرفي في جانب من جوانب دراسة الهوية لدى الفرد أو الجماعة.

فهوية الفرد تعني سماته ومميزاته الفردية التي يتفرد بها ويتميز بها عن غيره من الأفراد الآخرين،[11] ونفس الأمر ينطبق على الجماعة كون الهوية تعني التميز والتفرد عن الغير وامتلاك السمات الشخصية التي لا يشترك فيها مع أحد، وبهذا المعنى يمكن إسقاط هذا المفهوم على باقي الكيانات المختلفة التي تمتلك صفات معينة مشتركة بين أفرادها، أو صفة وخاصية قوية مشتركة بين جميع أفراد الجماعة أو الكيان، تميزهم عن باقي الكيانات الأخرى، وبالتالي يمكن القول بوجود هوية مشتركة قائمة. [12]

ومنه نجد أن أغلب التعريفات التي تناولت مفهوم الهوية تشترك في إبراز عنصري التميز والإختلاف، بحيث عرفها من المعاصرين محمد صالح الهرماسي بأنها : "إن هوية ظاهرة ما، هي ما يجعلها مختلفة عن غيرها"، بحيث تمثل الهوية جملة الخصائص التي تميز الظاهرة محل الدراسة، وتكون هذه الخصائص تميزها عن غيرها لإنفرادها بها.[13] فمهما اشترك الناس في الخصائص والمميزات الثقافية والحضارية الواحدة، فإننا نجد ذلك التفرد والاختلاف الذي يميز كل واحد من هؤلاء الناس ويجعله متفردا عن غيره بجملة من الخصوصيات الشخصية. وكما يمكن أن ينطبق هذا على الفرد فإنه ينطبق كذلك على الأمة الواحدة التي تتميز عن غيرها من الأمم الأخرى ولو كانت تشترك في سمات تاريخية وحضارية معينة.

2.1 علاقة الهوية بكيان الدولة

هناك علاقة وطيدة بين الهوية كمفهوم والدولة ككيان قائم بذاته له ميزات وخصائص ومؤسسات وعناصر أساسية يرتكز عليها، حيث يمكن الحديث من خلال هذا عن علاقة قيام الدول وبناءها بالهوية بالشكل الذي يعكس بناء المؤسسات والإيديولوجية العامة للدولة وثقافتها وعادتها وتاريخها بهوية الشعب والإقليم والإرث التاريخي المشترك.

فبالعودة قليلا الى القرون الماضية نجد أن مفهوم الهوية قد تطور من خلال ظهور سيادة القوميات والدول القومية في أوروبا في القرن الثامن عشر، بحيث أصبحت هوية الشخص الآن ترتبط بالدولة ككيان سياسي قائم بذاته في رقعة جغرافية معينة.[14] وعلى هذا يمكن القول بأن بناء الدولة في المنظور التقليدي يتم عبر هوية المجتمع والتقاليد والأعراف السائدة في تلك الدولة، وذلك يتم من خلال تعامل الدولة مع مختلف النشاطات والانشغالات التي يبديها المجتمع، وأيضا في كيفية قيام الدولة بأدوارها ونشاطاتها بما يلبي طموحات المجتمع بكفاءة وفعالية.[15]

كما يمكن القول أيضا أن الهوية الجماعية تتضمن في أشكالها هوية ذات الصلة بالوطنية والقومية والأمة، وهناك هوية اجتماعية، وهوية ثقافية وهوية دينية، مما يؤكد تزايد الإهتمام من قبل علماء السياسة بمفهوم الهوية نظرا لأهمية ولإيديولوجيته القابلة للتناول من عدة زوايا.[16] فمن هذا المنطلق بالذات يشار إلى صفة المواطنة على أنها أساس الهوية وركيزتها. [17] فالأمر كذلك يتعلق بشموليتها الإطار الوطني القومي أو عدم ذلك باعتبارها هوية ما "دون القطرية" لا تبلغ حدودها حدود الدولة القومية بداعي التمايز الثقافي ووجود نوع من الإستقلالية، أو "هوية قطرية" تشمل الدولة القومية كلها وتركز على مقومات التفوق العرقي والثقافي والنفسي فيها وتستدعي خاصياتها التاريخية والحضارية مما يعزز وجودها ووحدتها. [18] ويشير أيضا كينيث هوفر في سؤاله حول "لماذا الهوية؟" بأن الناس يخلقون الدول لإثارة النقطة حول "من هم"، "وكم هم مختلفون عن أناس آخرين في الجانب الآخر للحدود".[19]

أما الهوية كخطاب سياسي فهي ظاهرة حديثة الظهور، فيعتبر برهان غليون "أن ظهور خطاب الهوية القومية جاء بعد انهيار الخطاب القومي والاديولوجيات القومية التقليدية، وحل بمعنى ما، مكان

القومية بوصفها خطابا يعطي للدولة شرعيته"، وقد تطور هذا الخطاب على المستوى الدولي نظرا للتطورات الحاصلة في الأنظمة وظهور المفاهيم الجديدة في النظام الدولي.[20]

2. أبعاد الهوية ومكانة عناصرها في بناء الدولة :

يتفق معظم الباحثين على أن الدولة هي نتاج الثقافة التي تسود في المجتمع وتؤطره، وهي أيضا نتاج بيئتها الداخلية والخارجية التي تتضمن عنصر التاريخ، الإقليم الجغرافي، والثقافة العامة للشعب، والإيديولوجية السائدة في الدولة، التي تمثل الأفكار التي من خلالها يرتكز نظامها ومؤسساتها، سواء أكانت هذه الأفكار وليدة الثقافة الشعبية السائدة، أم جاء بها النخب في تلك الدولة، أو قد تمثل إرادة الحكام، وقد تكون أيضا نتاج لكل هذه العوامل مجتمعة، وهذا يأخذنا إلى استنتاج تلك العلاقة بين مقومات الهوية وبناء الدولة ومؤسساتها من باب العناصر المشتركة ودرجة التأثير، والدور التي تلعبه مقومات الهوية كونها عناصر أساسية في تشكيل بناء الدولة وخصوصيتها بين الدول الأخرى. من خلال درجات التمايز اللغوي والثقافي والحضاري والتاريخي، وكل العناصر الأخرى.

1.2 الثقافة المشتركة وبناء الدولة :

تمثل ثقافة الأفراد والجماعات في الدولة هي مجموعة من السلوكيات والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف التي يحملونها. فهي كل ما يقع تحت مفهوم الثقافة من جانب مادي ومعنوي، من تلك القيم المشتركة، والعادات والتقاليد، والعرف، واللغة والإيديولوجيا والدين، ووحدة الرؤية والمصالح والمصير الواحد والتاريخ المشترك للأفراد والجماعات في إطار الدولة، وكل ما يتعلق أيضا بالملبس وطرق العيش والرموز والجانب الحسي والفني، وهي تمثل ذلك التراكم الذي تشكل عبر التاريخ وتوارث عن عبر مختلف الأجيال.

وهذا ما يجعل الإنسان كائن ثقافي، تتحدد شخصيته وهويته باختلاف اشكال الحضارات وتعددها، بحيث يمكن في إطار الدولة الواحدة أن نجد ذلك التعدد الثقافي في أبعاد الهوية المتمثل في اللغة والدين والعادات والتقاليد والأيديولوجيا ومختلف الأفكار والرموز بين الجماعات فيعطي ذلك خاصية فريدة للدولة تنفرد بها عن غيرها من الدول، وفي نفس الوقت يمكن أن تجتمع بعض الدول على هته الخصائص.

يمثل المتغير الثقافي الركيزة الأساسية في تشكيل هوية المواطن، وترسيخ البناء الثقافي للدولة، بحيث أن "مفعول الثقافة كقيم وسلوك، له سريان نافذ في تحديد طبيعة الدولة الناشئة"، كما يمكن القول أيضا أن الدولة هي ذلك الكيان الذي يحمل ثقافة الأمة ويعبر عن إرادتها.[21]

وعلى ذكر الثقافة، تأتي أهمية الثقافة السياسية* في بناء الدولة من خلال اعداد النظام السياسي لنمط ثقافي معين يتوافق مع ثقافة المجتمع، يقصد به تغيير قناعات هذا الأخير تدريجيا وفق استراتيجية النظام السياسي، بحيث يمكن أن نطلق على ذلك تعبير التنشئة السياسية.[22] كما يمكن أن يدرج ذلك أيضا في خانة بناء الدولة الأمة من خلال سعي النظام السياسي لإدماج مجموعات متمايزة ثقافيا داخل إقليم الدولة، وبهذا تبرز هنا قوة العلاقة بين الثقافة والدولة .[23]

يعتبر البعد الثقافي للهوية في بعض الأحيان، أداة يستعملها النظام السياسي يتمثل في خطاب الهوية هذا ما يعبر عن اخفاق الدولة في بلورة اجماع سياسي يعترف بالتناقضات والتضاربات بين مصالح الجماعات المختلفة في المجتمع، كما يعبر عن محاولة الدولة تجنب المسائل الحقيقية جاعلة من عملية التماثل الثقافي الجماعي فعل ولا سياسي، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية في الدولة والحفاظ عليها من صراعات ثقافية داخلية يمكن ان تحدث بفعل تعدد مكونات المجتمع وتمايز الجماعات المحلية عن بعضها البعض، "كما تسعى الدول العاجزة إلى شرعية اسمية، ويكون خطاب الهوية هنا بالتصور الذي يجعل من الثقافة أداة سياسية وسياسة ترفيه اجتماعية، وهناك ما يختزل الهوية في مجرد ثقافة".[24]

2.2 البعد الإثني للهوية وعلاقته باستقرار وبناء الدولة :

يمكن التعبير عن الهوية من خلال عدة متغيرات اجتماعية، كالانتماء والاثنية والأسرة وأيضا من خلال المكانة الاجتماعية، والطبقة، والوظيفة، وأيضا السمات البيولوجية التي تتعلق بالجنس واللون والعرف، وهذا يتم في إطار المنظومة الشاملة للدولة، بحيث أن الهوية لا يتحدد معناها إلا من خلال الجماعة، بحيث يتتميز خصائص وصفات الفرد سواء بالتطابق والاختلاف عن ومع الجماعة التي ينتمي إليها، وهنا تبرز خاصية الإنتماء التي تحدد إنتماء الفرد لفئات اجتماعية معينة، وأيضا "بالدلالة التي تبرز عن هذا الإنتماء" وهذا ما يؤكده (تاجفال Tajfel). ويمكن القول أيضا أن احساس الفرد بانتماءه لمجموعة اجتماعية معينة يجعله يسعى وراء تقوية هويته في اطار الجماعة التي ينتمي اليها،[25] دون الاغفال

بأنه من الناحية الاجتماعية نجد بأن الفرد يمتلك هويات متعددة، بحيث تكون منظمة حسب أولوياتها وأهميتها ووظائفها، مع استمرار الهوية المجتمعية عبر المواقف المختلفة، بحيث تعرف الهوية هنا بانها "العضوية في المجتمع السياسي" ويرتبط المفهوم كذلك بذلك الشعور بالنحن والتماسك بين الأفراد داخل اطار المجتمع، وهو يرتبط بالسلوك الظاهري طبعا.[26]

يمكن للبعد الإثني للهوية حسب هذه المفاهيم أن يلعب دورا في تحديد طبيعة الدولة، كما يمكنه أن يكون عاملا في وحدة الدولة وإستقرارها أو ضعفها وتفككها، فالدولة التي فيها اختلاف عرقي واثني عادة ما تكون فيها صراعات سياسية تشكل عائقا أمام إستقرار الدولة وتقوية مؤسساتها، بحيث يمكن أن يصل هذا الصراع في بعض الأحيان إلى المطالبة بانفصال الجماعات الاثنية عن الدولة التي تحكمها الجماعة المسيطرة التي تمتلك سلطة إدارة الدولة والتحكم في مؤسساتها.

3.2 الإقليم الاجغرافي وعلاقته بمسألة بناء الدولة :

تعتبر الأرض ركنا أساسيا من أركان الدولة ووجودها، وهي أيضا من تحدد هوية الشعب التي يعيش فيها وينتمي إليها، فهوية الدولة إذا تتبع هوية الأرض وتنبع منها، عاكسة لها وناطقة باسمها، ومنه لا يمكن تصور هوية دولة مختلفة عن هوية الأرض التي تنتمي إليها وتسود عليها إلا في حالة الإستعمار، بحيث يكون المستعمر بسلطته وما يمثله أجنبيا عن الأرض التي يحتلها ويستعمرها.[27]

كما تعتبر الوحدة الاقليمية للدولة أيضا، بخصائصها ومكوناتها عاملا أساسيا في تحديد هوية الجماعة الوطنية إزاء الجماعات الوطنية الأخرى، إلا إذا جرى تقاطع في الاحساس بالهوية المحلية في دولة معينة معززا بإدراك ولغة وعقيدة خاصة بالاقليم المحلي للدولة زيادة على الشعور أو التصور للأصل المختلف، "فتكون سلطة ومؤسسات الدولة ضعيفة، مع وجود قيادة داخلية تطالب بالانفصال بمساندة قوى خارجية". [28]

فالأرض ممثلة في الإقليم الجغرافي لها دور في "تحديد ملامح بناء الدولة في أي بلد، لذلك فإن شكل النظام السياسي ومختلف الفواعل المجتمعية الداخلية تتأثر بشكل كبير بهذا العامل".[29] فالمحيط الجغرافي هو أساس بناء الدول، وهو الذي يعطي التجمعات السكانية هوية معينة، حيث أكد على هذا "راتزل" بقوله

: "إن ما أسميه شعبا هو تجمع سياسي من المجموعات والأفراد، ليسوا في حاجة لكي يرتبطوا عبر عرق أو لغة، ولكن عبر فضاء مشترك، إن الشعب هو الأرض الواحدة المشتركة".[30]

4.2 التاريخ المشترك وعلاقته ببناء الدولة :

يعتبر التاريخ المشترك أحد مقومات الهوية للجماعة، فهو يمثل وعي الأمة وشعورها، بحيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تتوحد إلا بتاريخها المشترك، ذلك لأن "الذكريات التاريخية تقرب النفوس وتوجد بينهما نوعا من القرابة المعنوية"، وعلى هذا فإن من يشتركون في ماض واحد ويعتزون به هم أبناء أمة واحدة.[31]

وعلى هذا فإن احياء الدولة للتاريخ المشترك للأمة يزيد من تلاحمها ووحدتها واستقرارها، أما إهماله وتناسيه، أو السعي إلى طمسه وإماتته من خلال قوى داخلية أو خارجية، يؤدي ذلك لا محالة بالأمم إلى "فقدان شعورها ودخولها في سبات عميق لا تستيقظ منه إلا بالعودة إلى تاريخها الأصيل والاهتمام الفعلي الذي يمكنها من استعادة وعيها وشعورها".[32] والجدير بالذكر ايضا أن الكثير من الدول لعب فيها التاريخ المشترك لشعوبها دور في التأسيس لها وبناء مؤسساتها وفق خلفيات مشتركة.

5.2 البعد السياسي للهوية وعلاقته ببناء الدولة :

تحدد من خلال الدولة الوطنية أو القومية والنظام العام للكيان السياسي الذي يشمل المؤسسات المختلفة وديناميكية تفاعلها، وشكل النظام الإداري ونظام الحكم، والبناء المؤسساتي والدستوري والقانوني، الإيديولوجية العامة، والبنى السياسية المختلفة الرسمية والغير الرسمية التي تتعلق بالمجتمع المدني.[33]

تلعب القدرة الايديولوجية للدولة دورا في "عملية تكوين وبناء الدولة والنهوض بالشعور القومي وتنظيمه، فقد يكون هذا الأساس ديني أو ايديولوجي (اشتراكي، او ليبيرالي) أو قومي أو تحرري". كما يمكن لتحديد طبيعة الحكم والنظام السياسي أن يفرز علاقات اجتماعية منسجمة أو تنازعية، بحيث تصبح مؤسسات خاضعة لمبدأ الانتماء إلى العصبية الحاكمة والمهيمنة على المركز سواء أكانت قبلية او طائفية أو حتى جهوية. ومنه يبقى الأفراد مجرد رعايا لا يشاركون بشكل حقيقي في العملية السياسية.[34]

إن البعد السياسي للهوية يمكن أن يكون العنصر الأقوى أمام الأبعاد الاخرى المكونة للهوية، وذلك منوط بقدرة الدولة على التعبئة السياسية وفرض المشروع السياسي على المجتمع فتكون صفة المواطنة

هي أساس الهوية. [35] فالأمر كذلك يتعلق بشموليتها الإطار الوطني القومي أو عدم ذلك، أي اعتبارها هوية ما "دون القطرية" لا تبلغ حدودها حدود الدولة القومية بداعي التمايز الثقافي ووجود نوع من الإستقلالية، أو "هوية قطرية" تشمل الدولة القومية كلها وتركز على مقومات التفوق العرقي والثقافي والنفسي فيها وتستدعي خاصياتها التاريخية والحضارية مما يعزز وجودها ووحدتها. [36]

الخاتمة :

نستخلص من خلال ما سبق أن أبعاد الهوية لها علاقة مباشرة بالعناصر المكونة للدولة وكذا عملية بناءها التي لا تكون في معزل عن بيئتها، هذه البيئة بمكوناتها الأساسية التي تمثل أيضا أركان الهوية لدى المجتمع. فطبيعة المؤسسات والنظم في الدولة والايديولوجيتها العامة، تخضع لاعتبارات ثقافية واجتماعية وسياسية، تلعب دور المحددات التي تحدد مدى استقرار الدولة ووحدتها وطبيعتها السياسية وشكل المجتمع فيها.

يمكن للخطاب السياسي للهوية إضافة إلى التعبئة السياسية وترسيخ المواطنة، أن يلعب دورا في تعزيز بناء الدولة بالشكل الذي يعزز استقرار الدولة ووحدتها وتماسك مكوناتها، فالمواطنة هي أساس الهوية، كما يمكن أيضا للتمايز الثقافي والتعدد الهوياتي أن يساهم في تهديد وحدة الدولة واستقرارها.

وفي الأخير يمكن القول أن الدولة لا يمكن أن تبنى خارج اطار المجتمع، الذي يحدد ثقافتها والأرض التي تحدد ملامحها، والتاريخ المشترك التي يمثل وعيها وشعورها، كل هذا يعكس مدى ارتباط ظاهرة الهوية ببناء الدولة.

قائمة المراجع :

[1] – بادو سمية، بناء الدولة في المجتمعات الطافية: دراسة مقارنة بين الهند وباكستان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص53-54.

[2] – رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد3، بغداد، 1977، ص79.

[3] – بادو سمية، مرجع سابق، ص53.

[4] – سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر. دار النهضة العربية: القاهرة، ص11.

[5] – فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي– دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار، مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، 2014، ص34.

[6] – مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والإستقرار فيها، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص25.

[7] – عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص15.

[8] – pouligny, béatrice, state building et sécurité international - critique international, n28, (juillet-septembre 2005),pp119-69.

[9] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص37-38..

[10] – محمد مسلم، **الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا**، وزارة الثقافة الجزائرية: الجزائر،2009،ص86.

[11] – كاري نادية أمينة، **العامل الجزائري بين الهوية المهنية وثقافة المجتمع**، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 ص41-42.

[12] – خليل نوري مسيهر العاني، **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية**، ديوان الوقف السني، بغداد، 2009، ص44-45.

[13] – محمد صالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر**. ط1، دمشق: دار الفكر، 2001، ص20.

[14] – عبد السلام موكيل، المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجلفة، العدد1، ص37.

[15] – ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاسه على واقع الدولة القطرية العربية، دراسات استراتيجية، العدد 195، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص21.

[16] – عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص37.

[17] – محمد برهان المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007)، ص237.

[18] – محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا بين الإنتماء العربي والتوجه الإفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960-1993، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2003، ص50-51.

[19] – عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص38.

[20] محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص32.

[21] – محمد أمين بن جيلالي، التعددية الثقافية وبناء الدولة الأمة في أوروبا: رؤية هابرماسية، العدد9، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، ص212-213.

*– الثقافة السياسية: هي نمط معين من التوجهات نحو النظام السياسي يتمثل بمجموعة من المواقف والإدراكات، والقيمة والمشاعر نحو هذا النظام وأدواره المختلفة وشاغلي الوظائف فيه. أنظر: وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد 41-42، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص213.

[22] – المرجع نفسه، ص212.

[23] – محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص214.

[24] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص41.

[25] – كاري نادية أمينة، مرجع سابق، ص41-42.

[26] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص28.

[27] – محمد بودهان، في الهوية الأمازيغية للمغرب، سلسلة في سبيل الأمازيغية، ط3، منشورات تاويزا-5 : المغرب، 2013، ص29-30.

[28] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص39.

[29] – مشوار صيفي، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري،العدد 12، الجزائر، 2016، ص211.

[30] – المرجع نفسه، ص215.

[31] – شهيدة لعموري، إشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين محمد البشير الابراهيمي نموذجا، رسالة ماجستير في الفلسفة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص17.

[32] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[33] – عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص38-39.

[34] – بادو سمية، مرجع سابق، ص65.

[35] – محمد برهان المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007)، ص237.

[36] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص50-51.

الحجاج في الخطاب السياسي لدى الأحزاب السياسية

– قراءة في المفهوم وبحث في الآليات والاستراتيجيات –

The arguments in the political discourse of political parties -Reading the concept, searching of mechanisms and strategies -

أ.عائـشة قــرة

GUERRA Aicha

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / قسم الاعلام والاتصال جامعة محمد لميــن دباغين / الجزائر ،

guerraaicha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/17 تاريخ القبول: 2020/05/09 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

ترمي هذه الدراسة إلى عرض موضوع الحجاج في الخطابات السياسية للأحزاب السياسية كآليات ووسائل للتأثير في الجماهير وجذب انتباههم والحصول على أصواتهم، من خلال الوقوف على تحليل مفهوم الخطاب السياسي والحجاج الذي يمثل جوهر الخطابات السياسية، كما حاولت الدراسة البحث في الآليات والاستراتيجيات المختلفة التي تتميز بها الخطابات السياسية بالمقارنة مع خطابات في مجالات أخرى، حيث بينت الدراسة أن الحجاج واستراتيجيات التأثير في الخطاب السياسي لدى الأحزاب السياسية هي مجموعة العوامل التي يضفيها الخطاب السياسي على قوة الحزب وهيبته وقوة القائد السياسي أمام شعب أو الجماهير بمعنى أنها مجمل الأبعاد المؤثرة ايجابيا على قوة القائد السياسي، وتلك الآليات تجعل من الخطاب السياسي خطابا إقناعيا قصد التأثير في المتلقي وتحقيق الهدف المنشود.

كلمات مفتاحية: الخطاب السياسي، الحجاج، الأحزاب السياسية، الاستراتيجيات الحجاجية.

Abstract:
This study aims to present the subject of arguments in the political discours of political parties as mechanisms and means to influence the masses and attract their attention, through presenting the political discourse and arguments.
The study showed that the arguments and the strategies of influence in the political discourse of the political parties are the factors that the political discourse confers on the power of the party and the strength of the political leader in front of the people or the masses in the sense that they are all dimensions that positively affect the power of the political leader. These mechanisms make the political discourse influence the recipient and achieve the desired goal.
Keywords: political discourse, arguments, political parties, strategies.

المؤلف المرسل: أ.عائـشة قــرة ، **الإيميل**: **guerraaicha@gmail.com**

المقدمة:

تطورت دراسات الحجاج على يد العديد من الباحثين والمفكرين على مر الأزمان، حيث بدأ الاهتمام به أول مرة على يد السوفسطائيين الذين اهتموا ببنية الكلمة والجملة وبحثوا في طرق الإقناع وتغيير مواقف الآخرين وارتبط ظهور اهتمامهم بمساعدة المرشحين السياسيين للنجاح والاستلام السلطة، وظهرت حجج السفسطة التي ظاهرها الحق وباطنها الباطل، ومع الزمن تطور الحجاج مع الفيلسوفين سقراط وأفلاطون اللذان كانا رافضين للبلاغة داعيين إلى استعمال المنطق والحجج الواقعية العقلية.

ثم توالت العديد من الدراسات والتفكير في موضوع الحجاج والخطاب، حيث بلور أرسطو مجال الحجاج وطور فيه عندما ركز على وجوب وجود ثلاث أركان وهي اعتماد المنهج الجدلي، إلى جانب معرفة أنواع النفوس وما يناسبها من أقاويل، إضافة على معرفة ما يناسب المقامات المختلفة وأساليبها، ويركز أفلاطون فقد دعى إلى الاهتمام بمعرفة العادات والتقاليد التي تحكم المجتمع بما يتيح له حكمه وضمان ولائه عبر استثمار أخلاقيات الإقناع، وقد أقر أن الإقناع خديعة إظهار الحق باطلا والباطل حقا، ومن جهته وضع ثلاث أسس تتمثل في الارتكاز على المعرفة المتعمقة في الحقيقة، بالإلمام بنفسيات الجماهير، وضبط نوعية الحجج والبراهين الجدلية الموظفة في الخطاب حتى يكون الخطاب مقنعا.

من جهة أخرى نجد من أبرز علماء العرب الجاحظ الذي كرس اهتمامه بالحجاج وكما سماه "البيان" حيث أسس له سندين هامين يقوم عليهما وهما الإفهام والإقناع. ومع مرور الزمن وظهور العديد من المفكرين والمهتمين بالحجاج تم وضع العديد من النظريات والمقاربات التي تعمل على تحليل الخطاب عامة والخطاب السياسي بصفة خاصة ودراسات الحجاج.

وقد أجمع مختلف الباحثين والمفكرين بأن الخطاب السياسي يجمع بين الحجج العقلية والعاطفية واستمالة العواطف والمشاعر الجماعية، لكن تبقى لكل جمهور خصوصيته وميزته التي يجب على السياسي مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار أي أن الساعي إلى التأثير في الجمهور يتوجب عليه البحث في خصائصه والطرق التي تؤدي به إلى استمالتهم نحو ما يريد تبليغهم إياه بشكل ناجح وفعال، وما يميزه عن باقي الخطابات بناءه اللغوي، الأسلوب التواصلي غير المباشر الذي يعمل على إنتاج المعاني الغامضة والضمنية غير المباشرة.

فجوهر الخطاب السياسي ليس تعليميا بل ممارسة وفعل تأثير وإحداث الأثر في المتلقي المستهدف وهذا يعود لطبيعته الحجاجية ...خطاب نفعي أي خطاب وعد. وعموما يستخدم الخطاب السياسي للإقناع من خلال التأثير في العقل والعاطفة ويتميز بالمزاوجة بين السلطة والعاطفة، وبين الطرفين الجمهور والنخبة.

وفي هذا الصدد أشار الباحث "سعيد بن كراد" في محاضرة له عن أن التأويل ليس ممارسة حرة لا تكترث لاكراهات المنطوق الحرفي بل كل خطاب أو نص يحوي أربع أنواع من المعاني وهي: (معنى حرفي مباشر، معنى مجازي، معنى أخلاقي ومعنى باطني) كما يحمل 3 مقاصد (قصد النص، قصد القارئ، قصد الكاتب) ويدعم هذا أبو نجيب السهروردي بقوله "أن التأويل عبارة عن صرف الآية إلى معنى تحتمله، فالتأويل يختلف باختلاف المؤول من صفاء الفهم ورتبة المعرفة، وهذا يعني أن تأويلات الشخص ترتبط بمستوى المعارف التي لديه والشروط السيكولوجية والاجتماعية التي يمارس فيها عملية التأويل، أي أن التأويل المتلقي يتأثر دائما بميوله الايديولوجية والسياسية ورغباته اللاشعورية وتكوينه الثقافي والاجتماعي.

وعليه فإن التأويل له دور مهم في فهم الخطاب السياسي ونجد أن خطابا سياسيا واحد يتم تأويله إلى العشرات من التفسيرات ويختلف فهمه من شخص لآخر، تتحكم فيه العديد من العوامل النفسية، الاجتماعية، التربوية والتعليمية، وحتى الثقافية والاجتماعية، لذلك يعمل الخطيب السياسي المحنك على ضبط نصه وخطابه حتى لا يكون هنالك تأويلات وخروج عن فهم معناه الأصلي لدى الفئات المستهدفة من الخطاب.

1/إشكالية الدراسة:

بناءا على مما سبق تتبلور إشكالية الدراسة المتمثلة في التساؤل التالي: ما هو الخطاب السياسي؟ وماهي الآليات والاستراتيجيات التي يقوم عليها؟

وللتعمق أكثر احتوت الدراسة على 5 عناوين عالجت الموضوع وهي:

ماهية الخطاب السياسي؟

وظائف الخطاب السياسي وأهدافه.

دواعي الاستمالات في الخطاب السياسي.

آليات الحجاج في الخطاب السياسي.

2/ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى العديد من النقاط الهامة قصد إثراء البحث العلمي في موضوع الخطاب السياسي والحجاج من خلال: الوقوف على رصد تعريفات للخطاب السياسي والحجاج لتوضيح ماهيته

وأهميته في حياة الأفراد، إلى جانب السعي لرصد وظائف الخطاب السياسي وأهدافه والغرض الذي يرمي إليه السياسيون من وراء استخدامهم للخطاب، بالإضافة إلى محاولة إبراز الاستمالات التي يوظفها الخطاب السياسي للتأثير في الجماهير وإقناعهم، أخيرا أهم هدف تسعى إليه الدراسة هو الكشف عن آليات واستراتيجيات الحجاج المستخدمة في الخطاب السياسي.

3/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في قيمتها العلمية والنتائج المراد التوصل إليها، حيث أن لكل موضوع علمي أهمية تستدعي الباحث لدراستها والبحث فيها بالطرق العلمية والمنهجية المناسبة، لذلك تتوقف أهمية الدراسة الحالية في أنها تثير موضوع مهما وهو الخطاب السياسي والآليات الحجاجية التي أعطت له بعدا وتأثيرا وصدى لدى الجماهير والمواطنين خاصة في البلدان العربية التي لا تزال فيها الخطبة أو الخطاب تلقى أثرا كبيرا وصدى واسع لدى الجماهير بدءا بخطبة الجمعة أو الأعياد إنتهاءا بخطابات الرئيس، لذلك تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع الخطاب السياسي الذي تتخذه الأحزاب السياسية كأداة فعالة في التأثير على الأفراد واستمالتهم.

4/ مفاهيم الدراسة:

الأحزاب السياسية:

الحزب في لغة العرب: جماعة الناس، والجمع: أحزاب. وحزب الرجل: أَصحابه وجنده الذين على رأيه، والجَمْع كالجمع. ..وكل قوم تَشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب، وإن لم يلق بعضهم بعضا والحزب يعني الصنف من الناس أو الطائفة.

وقد قسم الباحثون تعريف الأحزاب السياسية إلى اتجاهين ، حيث يرى الاتجاه الأول الليبيرالي أن الحزب مرتبط بالإطار البرلماني، وتكون نشأة الحزب إما من داخل البرلمان او من خارجه، فالحزب عبارة من مجموعة من الأفراد تصوغ وتعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضاء هذه المجموعة، ويعرفه جيمس كولمان بأنه تجمع لو صفة التنظيم الرسمي، هدفه الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به، إما بمفرده أو بالانتخاب أو بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات أخرى داخل الدولة.

أما الاتجاه الثاني الماركسي فيرى أن الحزب السياسي عبارة عن أداة في يد طبقة معينة، أي عبارة عن مجموعة من الناس تربطه مصالح اقتصادية في المقام الأول، وتحاول الوصول إلى السلطة عف طريق الإنتاج والثورة.

باختصار يشير مفهوم الحزب السياسي إلى العديد من المؤشرات والعناصر التي يقوم عليها، وهي أنه مجرد تنظيم سياسي له هيكل خاص به، يقوده أشخاص يحافظون على مبادءه ويدافعون عنه، يهدف إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

الحجاج:

لغة: من الفعل الثلاثي (ح ج ج) أي تعني:

دلالة القصد أي الحج، يقال حجت فلان أي قصدته.

دلالة التخاصم والتحاج، حاجه محاجة أي نزعه الحجة.

دلالة البرهان والطريق والدليل والجدل، والحجة هي الدفاع عن الرأي وتقديم الدليل.

وعليه يضم مصطلح الحجج ثلاث مفاهيم تجمع بين الجدال بين طرفين على الأقل، الغلبة بالبرهان والدليل، والدفاع عن الرأي وتقديم الدليل، وفي هذا الصدد أعاد أوليفي روبول تجميع هذه الأنواع في حقلين هما: حقل دلالي يضم البرهانية والحجاجية، وحقل بلاغي يضم الخطابية والحجاجية.

أما ميشيل مييز فيعرف الحجاج على أنه "جهد إقناعي ويعد أساسي في اللغة بكون كل خطاب يسعى إلى إقناع من يتوجه إليه"، ويرتبط الحجاج بالعديد من التخصصات كالمنطق، تحليل النصوص، اللسانيات والخطابات، علم النفس وعلم التربية، التواصل والعلاقات الاجتماعية...إلخ، بالتالي تعددت وتنوعت نظرياته ومقارباته واستراتيجياته.

الخطاب السياسي :

الخطاب: كل منطوق موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا مع تحقيق أهداف معينة ، كما يشير مصطلح الخطاب إلى أنه ملفوظ يمثل نقطة التقاطع بين المنهجين البنية والوظيفة، يتخذ من الجملة أساسا له التي تعتبر سلسلة من الكلمات، كما يشترط في الخطاب وجود 3 عناصر تتمثل في المرسل، المرسل إليه، والعناصر المشتركة وهي جملة الظروف الاجتماعية والمعرفة المشتركة بين الطرفين.

ويعرفه فوكو ميشال: كلمة تطلق على مجموعة من التصريحات التي تنتمي إلى نفس التكوين الخطابي، أي أن الخطاب يتكون من عدد محدود من التصريحات التي يمكن تحديد شروط وجودها، فالخطاب بهذا المعنى ليس شكلا مثلثا مثاليا غير محدد الزمن بل من بدايته إلى نهايته شكل تاريخي أي قطعة من التاريخ يضع حدود الذاتية وتقسيمات وتطوراته والصيغ بصفته الأصلية .

الخطاب السياسي: يعرفه ميشال فوكو بقوله: يتسع مفهوم الخطاب وتتنوع مصادر إنتاجه، تشتمل الأفراد والجماعات والمؤسسات ويعرفه على أنه مصطلح لساني يتميز عن النص والكلام والكتابة وغيرها، ويشمل

كل إنتاج ذهني سواء نثرا أو شعرا مكتوبا أو منطوقا، فرديا أو جماعيا، ذاتيا أو مؤسسيا، وللخطاب منطق داخلي وارتباطات مؤسسية، فهو ليس ناتج عن ذات فردية يعبر عنها، بل يكون خطاب مؤسسة.

عموما يعرف على أنه كل إنتاج ذهني منطوق مكتوب يصدر من فرد أو جماعة حقيقية أو اعتبارية كالمؤسسات الرسمية، والخطاب السياسي نوعين:

خطاب ظاهر ومكشوف "علني" مخطط وممنهج له وفق هيكلة محددة مركب ومرسوم مسبقا من قبل التنظيم السياسي أو القيادات بما يخدم أهداف الجهة الموالي لها، تكون هنا الظاهرية تظليلية بما فيها مقولات مؤثرة إغوائية أو مادحة.

خطاب مستتر وهو الممارس سريا ويعكس الواقع السياسي والحقيقة السياسية للجماعات السياسية، من خصائصه الكتمان والإخفاء، يوظف التظليل السياسي في تبرير تعديات الضرورات السياسية على الأخلاق.

فالخطاب السياسي الجماهيري وهو نص تحريضي، دعائي يرتبط في الغالب الأعم بالمناسبات والأزمات، ويأخذ شكل الخبر السياسي أو النص المتكامل أو الشعار أو الأغنية أو الطرفة.

ويطلق لفظ الخطاب السياسي، عادة على خطاب السلطة الحاكمة او الحركات والاحزاب، التي تحمل برامج سياسية، وهذا يعني أنه خطاب، موجه لتحقيق مقصد سياسي ليؤثر في الملتقي وإقناعه، ويحمل هذا الخطاب أجندة سياسية، يسعى المرسل لترسيخها، لذلك يستخدم الخطاب السياسي الرموز والدلالات للتأثير في عواطف المخاطبين ليحقق أهدافه وغاياته.

يحضر مصطلح الخطاب السياسي بشكل عام، في معظم البحوث التي تشتغل بقراءة الواقع السياسي وملفوظاته وتشكيلاته واختلافاته، إما داخل نسق واحد أو في أنساق مختلفة ومتضادة، سواء كانت هذه الملفوظات مكتوبة أو شفاهية.

يعرف الخطاب السياسي بكونه شكلا للتخاطب بالواسطة، يسعى عن طريقه متكلم ما)فرد، أو جماعة، أو حزب، ... إلخ(، للظفر بالسلطة عبر خوض صراع سياسي ضد أفراد، أو جماعات، أو أحزاب أخرى .

وهكذا يتضح لنا، من خلال هذا التعريف التقريبي، البعد البراغماتي الذي يوجد دائما خلف أي خطاب سياسي، فالخطاب السياسي يرتب عادة خطاب السلطة والمعارضة، وله صلة وثيقة بها، فهو أحد أكثر الأدوات أهمية من بين تلك التي توظفها القوى السياسية في سعيها المشروع للحصول على السلطة. إن

الحصول على هذه الأخيرة، يشكل بالدرجة الأولى قضية خطابية، وشرعية الوصول إليها وحيازتها بالنسبة لجماعة سياسية، هو نتيجة نشاط خطابي متسع المدى، يجري تحت أشكال مختلفة بأهداف مختلفة.

وقد حدد "ماركونو" ثلاث مقومات لا تعدو أن تكون أسئلة تشكل منطق تشكيل الخطاب وتقبله وهي:

-من أكون حتى أكلمهم هكذا؟ انتقاء الألفاظ والكلمات الدالة على الثقة في النفس، والشعور بالمسؤولية صوب المستمع.

-من يكونوا حتى أكلمهم هكذا؟ لكي يكون تأثير الخطاب قويا ويساهم في تحقيق وظائفه، لا بد أن يستحضر السياسي كينونة ومكانة المخاطب هذا الفهم الذي يخلق نوعا من الانسجام والتناغم بين السياسي والمستمعين.

-من يكون حتى يكلمنا هكذا؟ يعني هذا السؤال استحضار الملقي لنقطة مهمة، هي أن المستمع يجب أن ينظر إليه باعتباره رمزا أو كيانا أو ضامنا للوحدة أو مدافعا، هذه الأمور يستغلها المخاطِب لينقل للمستمعين صورة الرجل المدافع عن حقوقهم والحامي لأموالهم وممتلكاتهم وأرضهم.

أولا: وظائف الخطاب السياسي وأهدافه.

يهدف الخطاب السياسي إلى تفعيل دور السلطة والهيمنة واستمرارها وإضفاء الشرعية عليها، كونه نشأ لدراسة الخطابات السياسية التي تنادي بعدم المساواة والعنصرية ، والقصد من الخطاب السياسي هو التوجه لمن تمارس عليهم السلطة وتوضيح الخطط والإجراءات المستقبلية، فهي لغة آمرة في طبيعتها وتميل أساسا إلى التذكير بالواجبات، فرجل السياسة المنتج للخطاب السياسي يزعم بأنه يعالج بخطابه مشكلات الواقع وذلك لإخفاء الجوهر السلطوي لذلك الخطاب.

تنقسم وظائف الخطاب السياسي إلى:

وظيفة البَنيَنَة: فبَنيَنَة الفاعل السياسي تعني تحويله من شخص إلى فاعل سياسي يمثل تنظيما سياسيا ويتحدث باسمه، وبَنيَنَة المتلقي تهدف إلى إعادة تشكيل هويته وجعله جزءا من الرأي العام، أما بَنيَنَة المجتمع فتتم من خلال ربط علاقة التفاعل بين أفراده.

وظيفة التقرير: أي أن الخطاب السياسي له دور هام في إتخاذ القرارات وقرارات الأحزاب السياسية التي تخص المواطنين مقررة بواسطة الخطاب تعمل على الضغط على المتلقي لتبنيه.

وظيفة علاجية: تعمل الخطابات السياسية على معالجة ومحاربة الشك وعدم الثقة التي يشعر بها الناخب أو المواطن تجاه الخطيب.

وظيفة بيداغوجية: تعني مدى تمتع الخطاب بالقدرة على تيسير عملية التواصل وتسهيل إدماج المتلقي واستمالته، فتحدد هذه الوظيفة من خلال تحكمه في المعلومة وتسهيله للتبادل أو إعادة إنتاج النسق السياسي.

ثانيا: دواعي الاستمالات في الخطاب السياسي.

إن استخدام الاستمالات المقصد من وراءها الحث أو التحفيز في ضوء علاقتها بتنظيم المضمون الاقناعي، ويكون بهدف مخاطبة العقل في مجادلات عاطفية ضد مجادلات منطقية، فالاستمالات العاطفية تخاطب المشاعر واستمالات التخويف تستخدم للتأثير، وكما هو متعارف عليه فالاستمالات هي تكنيك إقناعي يستخدم وفقا لخصوصية الموقف الاتصالي ويتميز بالتنوع والمرونة ومخاطبة العقل أو الشعور أو كلاهما، وعموما تنقسم الاستمالات إلى:

الاستمالات العقلية: تكمن أهميتها في أنها تخلق لدى المتلقي نظام المعتقدات الذي يقوده إلى تغيير اتجاهاته أو سلوكياته، وتتوقف فاعليتها على مدى الثقة في القائم بالاتصال وأسلوبه في ترتيب وتقديم الأدلة، وبمدى معرفة الجمهور المستهدف بها مسبقا، من أهم آلياتها استخدام الاحصاءات، البيانات، الدراسات والتجارب والخبرات.

الاستمالات العاطفية: يساندون الرأي الذي يهتم بالرسائل العاطفية والمشاعر من أماني ورغبات، تخاطب رغبات وعواطف المتلقي لتحقيق الإقناع، عبر عمليات نفسية وخلق عاطفة وجدانية تقود إلى الاقناع، من جهة أخرى يجب مراعاة طبيعة موضوع الرسالة وخصائص الجمهور وطبيعة الموقف الاتصالي.

الاستمالات التخويفية: يستخدم فيها التهديد والتخويف لتعزيز الإقناع والتأثير تعتمد هذه الاستراتيجية على إثارة مشاعر الخوف والقلق لدى المتلقي بهدف دفعه لقبول أراء وأفكار القائم بعملية الإقناع وذلك بالاعتماد على التخويف والترهيب، ويشير مصطلح استمالة التخويف إلى مضمون الرسالة الذي يشير إلى النتائج غير المرغوبة التي تترتب على عدم اعتناق المتلقي أو قبوله لتوصيات القائم بالاتصال وسوف تنشط أمثال تلك الاستمالات درجة معينة من التوتر العاطفي تزيد أو تقل وفقا لمضمون الرسالة، وتؤدي استمالة التخويف إلى جعل المتلقي يستجيب للرسالة في حالة شدة الإثارة العاطفية والتي تشكل حافز لدى المتلقي للاستجابة لمحتوى الرسالة.

استمالات الإقناع: قوة الإقناع في الخطاب السياسي تعرف بأنها "القدرة على نقل المعلومات التي تجعل المستمعين يقتنعون ويوافقون على رؤية معينة، والهدف من ذلك هو الحصول على كلمة "نعم"، أو حتى طرفة عين تدل على موافقة المستمع على ما يتضمنه الخطاب أو تدل على أن المستمع أصبح ينتهجها صاحب الخطاب أو يسير على خطاه . وعليه يعمد القائم بالخطاب إلى استخدام الإقناع من خلال العديد من التقنيات أهمها تقنية التكرار وتحويل وجذب الانتباه المجمهور لموضوع الخطاب من خلال استخدام أسلوب الخيال تارة والمبالغة والتضخيم تارة أخرى، كذلك هناك العديد من التقنيات التي تعد أسلوبا غير مرغوب وغير أخلاقي تتمثل في تشويه الحقائق، الكذب المستمر، التظليل والتشويه، السخرية والاختلاقات والشائعات واللعب على تقنية غريزة القطيع، إلى جانب توظيف الدين والتخويف من خلال الاستناد للسلطة والقوة.

الكذب في الخطاب السياسي:

من خصائص الخطاب السياسي أنه يقوم على ثنائية الظاهر الباطن/ الدلالة والمغزى أي أن الخطاب السياسي لا يؤدي هدفه إلا إذا تم الاستناد فيه على الكذب واللعب بعقول وعواطف الجماهير، ومن أهم الاستراتيجيات المستخدمة في هذه التقنية نجد أربع استراتيجيات:

استراتيجية عدم الوضوح.stratégie du flou.

استراتيجية الصمت.stratégie du silence

استراتيجية الموجب الأسمى.stratégie du raison suprême

استراتيجية الإنكارstratégie de dénégation

ثالثا: آليات الحجاج في الخطاب السياسي.

يعمم عادة الخطاب السياسي ليوائم حاجات وطبيعة الجمهور بشكل أساسي فالخطاب السياسي بالأساس حدث خطابي تفاعلي مباشر، لا يوجد عادة فاصل زمني بسبب إنتاجه وتلقيه، أي بعبارة أخرى فالخطاب السياسي يعنى بدراسة الجمهور الفعلي إذ يمارس الجمهور دورا متواصلا في تشكيل الخطاب وتوجيهه، إلى درجة قد يصل الجمهور إلى تغيير الموضوع أو الإسكات الاكراهي للخطيب بسبب تصاعد علامات الاستهجان والتشويش.

ويقصد باستراتيجيات التأثير في الخطاب السياسي مجموعة العوامل التي يضفيها الخطاب السياسي على قوة الدولة وهيبتها وقوة القائد السياسي أمام شعبه بمعنى أنها مجمل الأبعاد المؤثرة ايجابيا على قوة القائد السياسي

والدولة، ولضرورة دقة الخطاب السياسي، وتلك الآليات تجعل من الخطاب السياسي خطابا إقناعيا قصد التأثير في المتلقي وتجاوز أزمة الخطاب فيمكن تحديد أهمها في النقاط الآتية:

- ثقافة المتحدث: تظهر في استشهاداته ومقارناته فمهما امتلك المتحدث من مواصفات فنية تتعلق بمستوى أدائه وقوة شخصيته ومدى أهمية النص الخطابي إلا أن العامل الحاسم في نجاح أي خطاب سياسي يكمن في تلك المقومات الثقافية التي تميزه عن الآخرين وهي مجموعة المعلومات والمعارف العميقة والدقيقة والشاملة حول الموضوع الذي يرتكز عليه الخطاب.
- قوة وشخصية المتحدث: يتعلق الأمر هنا في قدرة المتحدث على الإقناع وطرح القضايا بجرأة ومواجهة المشكلات بكل ثقة وعلى المتحدث أن يتعرف على هذه القوى ويتعلم كيفية استثمارها بنجاح.
- استخدام التاريخ والعبارات المألوفة: يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الأساسية في توضيح الأفكار المحورية للخطاب ووضعها وفق سياق تاريخي يجعل المتلقي يفهم هذه الأفكار ويستوعبها بكل سهولة، على اعتبار أن هذا الأسلوب يعمل على ربط الماضي بالحاضر والمستقبل وهو الأمر الذي يكسب أفكار المتحدث المزيد من الواقعية ومن ثم تطبيقها بسهولة .
- استخدام النتائج المنطقية: يمنح هذا الأسلوب الخطاب السياسي قوة وفعالية من خلال اختيار الألفاظ ذات المعاني الثرية بالنتائج المنطقية ويعتبر ذلك مؤشر ضروري لمصداقية الخطاب، فالمتلقي يعيش في عالم مفتوح على مختلف وسائل الإعلام والاتصال التي تتوفر فيها على الوسائل التي تمكنه من الوصول إلى الحقائق، وبالتالي لم يعد يخفى عليه الكذب والنفاق لذلك يعد التصريح بالحقائق المعلومة للجمهور جزء من نجاح الخطاب السياسي.
- السياق: أي عدم خروج المتحدث عن مضمون الرسالة، وهو ما يساعد في عملية القراءة والتأويل لمختلف المعاني التي يحملها الخطاب، ويمنح تركيزا أوسع حول نقاط الوصول الفعالة إلى حلول المشكلات الاجتماعية وإستراتيجية تحقيق الأهداف، وعليه فإن تفاصيل الرسالة دون الخروج عن محدداتها الرئيسية يعطي انطباعا على أن الأهداف واضحة في ذهن المتلقي مما يسهل عملية تطبيقها .

- نقل وجهة النظر والإستراتيجية للجماهير: تعبير عن إتقان القائد السياسي لنقل أهدافه المنشودة من حديثه سواء عن طريق الإبلاغ أو التأثير أم الإقناع أم التحفيز أم التوجيه وبذلك تعد هذه الميزة في الخطاب بالغة الأهمية في توصيل المعلومة بفعالية حتى في الأجواء المتوترة وفي حالات الوقت الضيق.
- الوعي السياسي لدى المتحدث: هو تلك الرؤية الشاملة الناتجة من معارف سياسية وقيم واتجاهات سياسية التي تتيح إدراك أوضاع المجتمع ومشكلاته مع القدرة على تحليلها والحكم عليها والانحياز إلى موقف منها مما يدفعه للتحرك من أجل التغيير والتطوير.
- كسب الثقة: إن المهام التي تقع على عاتق أي شخص يطمح للقيادة هي أن يحض ى بثقة من يسعى لقيادتهم، إن الخطاب السياسي يوضح للجماهير مدى كاريزمية زعمائهم ومن أمثال هؤلاء الزعماء "مارتن لوثر كينج "، "جون كينيدي" ، "المهاتما غاندي" وغيرهم من الزعماء السياسيين الذي لديهم قدرة كبيرة في خلق الحماس اتجاه ما يتحدثون عنه.
- الشفافية والواقعية: هما أحد العناصر الهامة في تفعيل قوة الخطاب السياسي، لأنها تساهم في تعزيز قيمة الصدق في حياتنا لأنها ليست مطلبا فقط، بل هي قيمة ملتزمة تلازما أكيدا بقيمنا التربوية والسياسية والأخلاقية والتاريخية والوطنية والعقائدية، فعندما يتحدث أي مسؤول سياسي عن شفافية الانتخابات، في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن هناك تزويرا، فإن ذلك حتما سينقص من تقبل المتلقي للخطاب السياسي لهذا المسؤول، ويلقي به عرض الحائط.
- الأفعال الكلامية: تعد الأفعال السياسية أفعال كلامية في الغالب، لأن الكلام لا يحمل فقط رسالة دلالية، وإنما يشي أيضا بالموقع الذي يتخذه صانع الكلام من تلك الدلالة التي يتضمنها الخطاب السياسي، فاللغة تدل بما هي كلام وعلامات، وقرائن وإشارات على الميثاق التواصلي بين المتكلم والمتلقي، فآلية البدائل يتيح تأويل اللغة بحرية، ولكنها لا تتيح أي حرية لتغيير الحدث، فمأزق الفعل السياسي يقابله انعراج واسع في زاوية الفعل الكلامي لذلك يلجأ الفكر إلى سلطة اللغة عسى أن تعيد التوازن بين الفعلين، فعندما نكون حيال القول السياسي، ولا سيما في لحظة مباشرته الأولى أو لحظة إنشائه والإصدار به نجد أن المعنى الذي يحمله لا ينكشف من خلال البناء اللغوي أو المقام التداولي بين المتكلم والسامعين، ولكنه يوجد خارج الحدث اللغوي والتواصلي تماما. فالخطاب السياسي ما هي إلا جزء من الممارسة الأيديولوجية للسلطة من قبل الدولة، ولذلك فإن

كل التفاعلات الاجتماعية المحيطة بعملية إنتاج الخطاب السياسي الإعلامي وتلك التي تحيط بعملية قراءته هي بالأساس تفاعلات اجتماعية قبل أن تكون معرفية أو كلامية تأويلية.

الايحاء أو لعبة الكلمات: يلجأ السياسيون في خطاباتهم إلى لعبة الكلمات فقد تظهر في الخطاب كلمات تدغدغ مشاعر المواطنين، لاستمالة عقولهم إلى مستقبل بعيد المدى في تحقيقها،كما أنها لغة ملتبسة غامضة ومبهمة، ليست باللغة الصريحة وهي حافلة بالمعاني المتعددة والتفسيرات الهادفة إلى استثارة النفوس لخدمة السياسة. وبالتالي أضحت لعبة السياسة ضرورة ولازمة، حيث يتحول الخطاب إلى رقعة شطرنج، تمارس فيه لعبة من نوع خاص هي لعبة الكلمات والمعاني وتفسيرها وتأويلها بين المرسل والمتلقي لذلك يلجأ الخطيب السياسي إلى شحن خطابه برموز ومدلولات، تخبئ بعض المعاني التي يريد البوح بها إذ لا بد للسياسي من بعض الغموض حتى يقتنع المتلقي، لأن هذا الغموض أقوى من حيث التأثير في المتلقي، لأن المعاني الخفية والأفكار غير المعلن عنها تحتاج إلى إعمال الفكر وهو ما يرسخ الفكرة والمعنى في الذهن مع عدم المبالغة في الغموض والرمزية حتى لا يبتعد عن الهدف الذي يريد تحقيقه وهو التواصل والإقناع والتأثير.

- الاستعارة: الكلمات التي يستعملها الخطاب السياسي عادة هي تصورات إستعارية مثل المساواة الحرية والاستقلال والسلطة...الخ لذلك الاستعارة هي أداة من أدوات الفعل السياسي، فهي تستخدم أداة للتحريض والتحفيز والإقصاء والإغراء والتمييز والهيمنة وإسباغ الشرعية وإجهاض النقد، فهي لا تقول أو تعبر فحسب بل تخفي بعض مظاهر الواقع، فإن الاستعارة في مجال السياسة لها أهمية قصوى فقد تقيد حياتنا لأنها تعمد إلى إخفاء الحقيقة وإظهار ما يريد المتكلم إظهاره مما يفتح المجال أمام المتلقي للتأويلات، والقراءة المتعددة للمعاني التي يحملها الخطاب، فالاستعارة في الخطاب السياسي تستعمل لأغراض تواصلية بحته لأنها تزيد من إثارة المتلقي وتجعله يبحث عن المعاني التي تخفيها ومما يجعل عملية التأويل والقراءة للخطاب أقوى وأعمق وعليه سيكون التأثير أقوى.
- مراعاة مقتضى الحال: يلجأ الخطيب السياسي إلى مراعاة مقتضى الحال ليخاطب كل طبقة بما يناسبها ولتحقيق ذلك يجب أن يكون عارفا بأحوال من يخاطبهم اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لأن الكلام يفسر ويفهم حسب الموقف الذي يحدث فيه، لذلك يجب أن يجري أيضا حسب الموقف الذي يحدث فيه أو الذي يثير الكلام أو اللغة، فقد يعمد الخطيب إلى المنطق إذا كان يخاطب

أقواما قد غلب على حياتهم الفكر والعقل، ولا يرضيهم إلا الحقائق وقد يعمد إلى الظن وأقوال من عرفوا بالحكمة.

- التأويل: خاصية تداولية بحتة، يخضع لها الخطاب السياسي، وتعتمد على المتلقي الذي يحاول أن يتجاوز التلقي المباشر إلى إعادة قراءة الخطاب في ضوء معطيات تداولية متعددة، ينطلق فيها من قصد المرسل والظروف التي أنتج فيها الخطاب وكل السياقات التي تحتضن هذا الخطاب لحظة إنتاجه وإلقائه، لأن التأويل يعتمد على مدى فهم المتلقي لمعاني الخطاب ودلالاته، وهذا الفهم قد يختلف من متلق إلى آخر، وعليه ستكون عملية التأويل. فقراءة الخطاب وتأويله...لا تتوقف عند حدود "التلقي المباشر"، والمعنى الظاهر، بل تتجاوز ذلك إلى إسهام المتلقي عن قصد وبكل وعي، في إنتاج وجهة النظر التي يحملها الخطاب، فهذه القراءة الواعية لا تقبل الوقوف عند حد العرض والتشخيص والتحليل بل تتجاوز ذلك إلى التوغل بين خبايا الخطاب، قصد إعادة بناءه.
- الصورة الشعرية: بمثابة السهام النافذة التي تشق طريقها نحو المتلقي حيث يتحول الخطاب السياسي، من سياق الإخبار العادي إلى سياق آخر تكون للعبة الكلمات فيه التأثير القوي على المتلقي، وهو سياق الإبداع، حيث أصبحت الصورة الشعرية التي استعارتها السياسة من الأدب كاملة من الرسائل في نسيج اللغة القائمة بين اللغة ومستخدمي اللغة من مرسل ومستقبل، حيث يمكن أن يتجه الخطيب إلى تصوير الحقائق في صورة تثير الخيال، وتعجب بذاتها ويضع الحقائق في أسلوب شعري ليجتمع التصديق مع إثارة الخيال ويلتقي الإذعان وإثارة الوجدان.

الخاتمة:

تخلص الدراسة في النهاية إلى مسلمة أن الخطاب السياسي يتميز بانفتاح واسع على الجمهور كونه يستخدم الخصائص اللغوية والأسلوبية والتواصلية، من لغة سليمة وأسلوب مؤثر خاصة باستخدام حركات الجسد في دعم ما يتم طرحه، بالإضافة إلى استخدام الحجج العقلية والعاطفية من براهين وأمثلة وقياسات وشواهد إلى جانب الصور السياسية والمجاز والبلاغة لتقريب الصورة على ذهن المتلقي، وما هو مؤكد منه أن الخطاب السياسي يختلف من سياسي إلى آخر حسب قدرات كل شخص.

ويرى أرسطو أن الخطاب السياسي يجب أن يقوم على ركائز ثلاث هي: أخلاقيات المجتمع(ethos) ، محاكاة المشاعر الشعبية(pathos) ، والمنطق(logos) ، وهو ما يعني التشابك المرهق بين المنطق وقواعد اللغة وبين الصورة التي تركبها الاستعارات اللفظية (metaphor) والمجاز (metonymy) والجناس (analogy)في بنية الخطاب ، حتى يكون الخطاب مؤثرا أكثر وتكون له فعالية ويؤدي غرضه كما يجب.

الهوامش:

1. محسن عبود كشكول: أساليب الإقناع الدعائي في الحملات الانتخابية مع نموذج تطبيقي، ط1، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2015، ص31.
2. عبد الحق منصف: أبعاد التجربة الصوفية، ط1، دار أفريقيا الشرق ، المغرب، 2007، ص17.

ابن منظور. لسان العرب.المجلد الأول. القاهرة: دار المعارف ص 853.

3. بلقيس أحمد منصور أبو إصبع: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن-1991.2001-،رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر، 2003، ص13.
4. ابن منظور: لسان العرب، ط1،دار صادر، لبنان، 1955، مادة حجج ، ص27.28.
5. زكرياء سرياتي: الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، ط1،عالم دار الكتب الحديث، الأردن، 2014، ص20.
6. زكرياء سرياتي: المرجع نفسه، ص21.
7. عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ط1،دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان ،2004، ص39.
8. عبد الهادي بن ظافر الشهيري: المرجع نفسه، ص38 .
9. بسام عبد الرحمان المشاقبة: مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص232.
10. زكرياء السرياتي : مرجع سبق ذكره، ص99.
11. محسن عبود كشكول: مرجع سبق ذكره، ص26 .
12. Blanca Camps-Febrer-Political Humor as a confrontational tool against the Syrian regime, A study case: Syria, 15th March 2011 – 15th May 2012 - Institut Català Internacional per la Pau,Barcelona, December 2012.pp.19-39.
13. عبد الوهاب المسيري: في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص27.

14. نادية بولقدام: الخطاب السياسي الجزائري من منظور علم الاجتماع اللساني دراسة تحليلية، رسالة نيل شهادة الدكتوراه في شعبة علم اللهجات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص88.
15. نادية بولقدام: المرجع نفسه، ص178.
16. توين فان دايك: الخطاب والسلطة، تر: غيداء العلي، ط1، المركز القموي للترجمة، مصر، 2014، ص22.
17. توهامي وسيم: ترجمة الخطاب السياسي، العدد8، 2009، ص27.
18. محمد بنحمادة: الخطاب السياسي استراتيجيات التواصل وآليات بناء الثقة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص41.
19. محسن عبود كشكول: مرجع سبق ذكره، ص37.
20. نزهة حنون: الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية،رسالة ماجستير، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2008، ص41.
21. الحاجة سعود: إستراتيجية الشرعية والاستمرار الأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، 2015، ص77.
22. زكرياء السرياتي: مرجع سبق ذكره، ص122.
23. محمد مشبال: بلاغة الخطاب السياسي، ط1، منشورات ضفاف، لبنان، 2016،ص 71.
24. سميرة لغويل، مبارك فريطاس: الأحزاب في الجزائر بين الخطاب السياسي وواقع المشاركة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،المجلد9، العدد1 ،2018، ص299 .
25. مهملي بن علي: الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13، جوان 2016 ، ص93.
26. الحاجة سعود: المرجع نفسه، ص71.
27. راضية بوبكري: الخطاب السياسي الخصائص الاستراتيجية والتأثير، مجلة دراسات وأبحاث الجلفة، مجلد 5، العدد12، ص103.

28. راضية بوبكري: المرجع نفسه، ص103 .

29.http://www.mountainman.com.au/essenes/aristotles_modes_of_persuasion_in_rhetoric.htm

مراجع الدراسة:

1/ كشكول محسن عبود: أساليب الإقناع الدعائي في الحملات الانتخابية مع نموذج تطبيقي، ط1، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2015.

2/ منصف عبد الحق: أبعاد التجربة الصوفية، ط1، دار أفريقيا الشرق ، المغرب، 2007.

3/ ابن منظور: لسان العرب.المجلد الأول. القاهرة: دار المعارف.

4/ أحمد منصور أبو إصبع بلقيس: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن-1991.2001-،رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر، 2003.

5/ ابن منظور: لسان العرب، ط1،دار صادر، لبنان، 1955، مادة حجج.

6/ سرياتي زكرياء: الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، ط1،عالم دار الكتب الحديث، الأردن، 2014.

7/ بن ظافر الشهيري عبد الهادي: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان،2004.

8/ المشاقبة بسام عبد الرحمان: مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014..

9/ المسيري عبد الوهاب: في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الشروق، القاهرة، 2005.

10/ بولقدام نادية: الخطاب السياسي الجزائري من منظور علم الاجتماع اللساني دراسة تحليلية، رسالة نيل شهادة الدكتوراه في شعبة علم اللهجات ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2012/2011.

11/ توين فان دايك: الخطاب والسلطة، تر: غيداء العلي، ط1، المركز القموي للترجمة، مصر، 2014.

12/ وسيم توهامي: ترجمة الخطاب السياسي، العدد8، 2009.

13/ بنحمادة محمد: الخطاب السياسي استراتيجيات التواصل وآليات بناء الثقة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

14/ حنون نزهة: الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية،رسالة ماجستير، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2008.

15/ سعود الحاجة: إستراتيجية الشرعية والاستمرار الأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، 2015.

16/ مشبال محمد: بلاغة الخطاب السياسي، ط1، منشورات ضفاف، لبنان، 2016.

17/ لغويل سميرة ، فريطاس مبارك: الأحزاب في الجزائر بين الخطاب السياسي وواقع المشاركة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،المجلد9، العدد1 ،2018 .

18/ مهملي بن علي: الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13، جوان 2016.

19/ راضية بوبكري: الخطاب السياسي الخصائص الاستراتيجية والتأثير، مجلة دراسات وأبحاث الجلفة، مجلد 5، العدد12.

20/http://www.mountainman.com.au/essenes/aristotles_modes_of_persuasion_in_rhetoric.htm

21/ http:// youtu.be/VSOcuFIbqqIمؤمنون بلا حدود

22/Blanca Camps-Febrer-Political Humor as a confrontational tool against the Syrian regime, A study case: Syria, 15th March 2011 – 15th May 2012 - Institut Català Internacional per la Pau,Barcelona, December 2012.

المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي

Civil Society in Algeria & Democratic Transformation Process

أ.د: محمد مجدان

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3

Pr :Medjden Mohammed

e. mail : medjden.mohammed@outlook .fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/22 تاريخ القبول: 2020/06/18 تاريخ النشر: 2020/06/29

الملخص:

تقوم هذه الدراسة بتحليل مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة ، و في الجزائر بصفة خاصة ظهوره وتطوره ، بالإضافة الى دوره في عملية التحول الديمقراطي ، و التي تبرز من خلال عمليتي التنشئة السياسية والمشاركة السياسية ، و كذا علاقته بالنظام السياسي في الجزائر . ثم يتم تناول الصعوبات والعراقيل التي ظلت تواجه هذا المجتمع المدني في القيام بدوره. وأخيرا يتم تناول وسائل دفع المجتمع المدني وتدعيمه لكي يقوم بدوره على أحسن وجه .

و تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول موضوعا هاما ، مرتبطا بنجاح الديمقراطية ، و هو مساهمة المجتمع المدني في ذلك ،انطلاقا من الإستفادة من تجارب دول اخرى سبقت الجزائر. و لكن رغم هذا، فان المجتمع المدني في الجزائر ظل يواجه عدة صعوبات وعراقيل منعته من القيام بدوره .

لهذا تنتهي هذه الدراسة ،إلى أنه لكي يلعب المجتمع المدني دوره في عملية التحول الديمقراطي ،لابد من تحقيق شروط وإيجاد أرضية مناسبة لذلك بتوافر مجموعة من الوسائل : ثقافية-إجتماعية ، وإقتصادية ، وقانونية -سياسية ، تدعم هذا الدور وتدفعه .

الكلمات المفتاحية : المجتمع المدني ، التحول الديموقراطي ، التنشئة السياسية ، المشاركة السياسية ، النظام السياسي .

Abstract : This study is analysing the concept of civil society ، in general ، and in Algeria in particular ، by looking at its emergence and evolution ، & its role in the democratic process ، which can be seen in its role in the political socialization ، & in the political participation، in addition to its relation with the political regime in Algeria . The study also analyses the difficulties & the obstacles that are confronting the civil society in Algeria . Finally, the study presents these means which can help the civil society in Algeria to be more effective and dynamic in playing its role properly .

The importance of this study arises from the fact that it is treating an important subject which is linked to the success of democracy , that is the role of civil society in Algeria in this process. But unfortunately، this civil society is facing many difficulties and obstacles which prevent it from playing its role .

As a result the study concludes that in order that the civil society in Algeria plays this role perfectly، some necessary conditions : socio-cultural , economic، & politico- legislative ، have to be achieved .

Key words : civil society , democratic transformation , political socialisation , political participation , political regime .

1- ***مقدمة*** :

ليس هناك أدنى شك في الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم ، وذلك لأنه يعتبر من الفواعل الأساسية في هذه العملية ، فهو يعد همزة الوصل التي تربط بين المواطنين و النظام السياسي ، وذلك بتحويل انشغالاتهم ومطالبهم إليه ، إذ بواسطته يتم الضغط على هذا النظام للحصول على تلك المطالب، والإهتمام بتلك الإنشغالات، و تحويلها إلى سياسات عامة و قرارات ، يستفيد منها الجميع .

كما أن للمجتمع المدني تأثير مباشر على المواطنين أنفسهم في ميادين الحياة المختلفة ،لأنه الأقرب إليهم و بالتالي فبإمكانه فهم سلوكاتهم ومواقفهم إزاء أي ظاهرة سياسية أو إجتماعية ... الخ .

للمجتمع المدني كذلك تأثير على قرارات النظام السياسي المختلفة ، و منها عملية التحول الديمقراطي كما ان النظام السياسي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره الشريك الاساسي له في صناعة القرارات الهامة و المصيرية في المجتمع .

و أخيرا فإن المجتمع المدني يلعب دورا هاما في ضمان تثبيت و احترام مبادئ الديمقراطية و ضمان حقوق الانسان و الحريات العامة في المجتمع واحترامها .

و الجزائر تعتبر من بين الدول التي اهتمت بالمجتمع المدني وبدوره ، من خلال حثها و تشجيعها على إنشاء الجمعيات على اختلاف أنواعها و تنوع نشاطاتها . وما التشريعات المختلفة حول الموضوع إلا دليلا واضحا على هذا الإهتمام وذاك التشجيع .

كما أن المجتمع المدني في الجزائر يعتبر محركا هاما ، من خلال الدور الذي لعبه في دفع الكثير من الإصلاحات والتغييرات السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية إلى البروز والتحقق . بالإضافة إلى دوره في المحافظة على التوازنات العامة داخل الدولة ، خاصة في الظروف الصعبة و الإستثنائية التي مرت بها البلاد. كما تظهر هذه الاهمية للمجتمع المدني في الجزائر في تناوله و الإهتمام به دائما في الخطابات الرسمية، و في

المجال الإعلامي كذلك ، حيث أصبح عاملا مهما يعول عليه في كثير من الأمور الهامة و منها العملية السياسية ، وعملية التحول الديموقراطي .

فما هو مفهوم المجتمع المدني عامة ، و في الجزائر خاصة ؟ ثم ما هو الدور الذي لعبه و يلعبه في عملية التحول الديمقراطي فيها ؟ و ما هي الصعوبات والعراقيل التي ظلت تواجهه للقيام بدوره ؟ و أخيرا ما هي وسائل دفع و دعم دوره في عملية التحول الديمقراطي هذه ؟

للإجابة على هذه الأسئلة ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إماطة اللثام على دور المجتمع المدني في الجزائر ، من خلال التعرف على مفهومه عامة وعلى أهم مؤسساته ، ثم يتم تناول المجتمع المدني في الجزائر : ظهوره والدور الذي لعبه ويلعبه في الساحة السياسية الوطنية : في عملية التنشئة السياسية ،وفي المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي ظلت تربطه بالسلطة السياسية في الجزائر ، و ذلك من أجل معرفة الدور الذي لعبه ويلعبه في عملية التحول الديمقراطي فيها . ثم يتم التعرض للصعوبات و العقبات التي ظل يواجهها هذا المجتمع المدني ، و التي أعاقته عن القيام بدوره هذا . وأخيرا سيتم تناول تلك الوسائل التي من شأنها العمل على تدعيمه و دفعه لكي يقوم بهذا الدور كما ينبغي .

2- مفهوم المجتمع المدني،والمجتمع المدني في الجزائر

The concept of civil society & the civil society in Algeria

سيتم في هذا المحور التعرف على مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة ، بتناول تعريفه و نشأته بالإضافة إلى مكوناته و مؤسساته. ثم يتم تناول المجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة : ظهوره والإهتمام به .

2 .1- المجتمع المدني : المفهوم العام Civil society : general meaning

إن مفهوم المجتمع المدني يعد من بين أكثر المفاهيم عرضة للنقاش والخلاف ، فليس هنالك اتفاق حول مفهومه ،لأنه مصطلح غامض و مرن في نفس الوقت ، و خاضع لعدة تفسيرات والتي

قد تكون متناقضة أحيانا ، و ذلك حسب رأي المفكر والمرجعية التي ينطلق منها ، وكذلك بسبب الإختلاف الكبير بين ما يمكن إدراجه ضمن إطار المجتمع المدني و ما لا يمكن .

وإذا ما تم استعراض تاريخ ظهور و نشأة المجتمع المدني ، فإن جذوره ترجع إلى أرسطو ، الفيلسوف اليوناني ، الذي قام بتقسيم الدولة إلى ثلاث طبقات : الطبقة الغنية جدا ، الطبقة الفقيرة جدا ، والطبقة الوسطى ، ولكل طبقة دورها في المجتمع ، والذي يتفاوت من طبقة لأخرى(1) .

إلا أن المجتمع المدني لم تتبلور معالمه ولم تتضح مظاهره ، إلا في القرنين 18،17، وقد ارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطور الفكر السياسي في أوربا، وبظهور نظرية العقد الإجتماعي هناك ، و كذلك بعد انتقال المجتمع الأوروبي من النظام الإقطاعي الزراعي، إلى النظام الرأسمالي التجاري الصناعي، و ما نتج عن هذا الإنتقال من صراعات على جميع الأصعدة : فكرية، اجتماعية، سياسية واقتصادية،و غيرها كانت بداية لتشكل المجتمع المدني وبلورته(2) . كما كان لنجاح الثورات السياسية هناك الدور الكبير في تشكل المجتمع المدني وظهوره بشكل أوضح ، بدءا بالثورة الهولندية في بداية القرن 17 ، والثورة البريطانية (1641-1688) ، فالثورة الفرنسية (1785-1815) ، و الثورة الألمانية في منتصف القرن 19. هذه الثورات نقلت المجتمع الأوروبي من مجتمع مسير تبعا لنظرية الحق الإلهي وقوانين الطبيعة ، إلى مجتمع مدني متحضر ، يقوم على مبادئ الديمقراطية والحرية(3) .

ولهذا فإن المفكرين الغربيين قد اتفقوا على اختلاف توجهاتهم، على أن المجتمع المدني مر بمرحلتين: في الأولى ، كان الناس يعيشون تبعا لقوانين الطبيعة،و هي الحالة التي سبقت دخول الإنسان في المجتمع وتسمى حالة طبيعية . و في الثانية ، انتقل الإنسان للعيش داخل المجتمع ،في ظل قيود و قوانين يخضع لها الجميع ، و التي تم وضعها تبعا لعقد اجتماعي بين الناس(4) .

و إذا عدنا إلى إعطاء تعريف للمجتمع المدني ، فنجد أن هناك تعاريف متعددة في الفكر الغربي :

- فقد عرفه (Hygel) بأنه : "تلك الأنظمة و الأنشطة التي تقوم على أساس التعاُقد بين الأفراد خارج إطار العائلة أو الدولة ".

- و عرفه (Stephen Dilo) بأنه : "أشكال من الجمعيات يطلق عليها غالبا مجموعات طوعية، توجد خارج الهياكل الرسمية للدولة ، ينضم إليها المواطنون طواعية ،وتعمل ضد سلطة الحكومة المركزية"(5)

- وعرفه (Dominique Collas) بأنه : "تلك الحياة الإجتماعية، وخاصة الحياة العامة المنظمة إنطلاقا من منطق خاص بهم،والتي تضمن من خلال ذلك ديناميكية اقتصادية،ثقافية و سياسية(6) .

- و عرفه (Wright Jordan) بأنه : "مملكة تقع بين الدولة و الأسرة ، و تقطنها منظمات منفصلة عن الدولة ، إذ تتمتع بالإسقلال الذاتي في تعاملها معها ، وتتشكل من مجموعة من الأفراد يهدفون إلى حماية مصالح و قيم معينة"(7) .

هذا ومن المتعارف عليه أن المجتمع المدني يتكون من عدة مؤسسات أهمها :

1.1.2 – الجمعيات Associations : هي تعبير سياسي و اجتماعي ، يخص مجموعة من الأفراد ينضمون لبعضهم طواعية للدفاع عن مصالحهم المشتركة في إطار حدود معينة . و تختلف الجمعيات باختلاف اهتماماتها و مصالحها ، منها المهنية، الخيرية، الإنسانية ، الدينية ، العلمية ، و الرياضية.. وغيرها(8) . و تغطي هذه الجمعيات جل مجالات الحياة و نشاطاتها المختلفة . كما تعتبر أداة للأفراد لتوظيف معارفهم واستغلال وسائلهم من أجل تطوير النشاطات التي يهتمون بها .

2.1.2 – النقابات Trade Unions : هي مؤسسات تضم مجموعة من الأفراد بهدف الدفاع عن مصالحهم المهنية . و هي تعتبر من بين أهم التنظيمات الناشطة في المجتمع المدني ، إذ أن الكثير منها قاد عديدا من الإصلاحات ضد بعض الانظمة التسلطية والإستبدادية في العالم ، كنقابة تضامن في بولونيا في بداية الثمانينات، والتي أسقطت الحكومة الشيوعية هناك . كما تساهم النقابات في صيانة الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد، و الوقوف دون محاولات التقسيم لمبرر طائفي أو ديني أو عرقي ...أو غير ذلك . ومن أمثلة النقابات نجد : نقابات العمال عامة، ونقابة الأطباء، المحامين، المهندسين و المعلمين ...الخ(9)

3.1.2–المنظمات الغير حكومية Non-governmental organisations : و هي عبارة عن منظمات تقع بين الحكومة و القطاع الخاص ، مستقلة عن الدولة ، وليس لها أهداف تجارية ، وتتكون من مجموعة من الأفراد ، يسعون للتأثير في السياسات العامة للدولة المتواجدين فيها ، و هدفها

تحقيق الإتصال بين الأفراد و الجماعات على النطاق العالمي . ومن أمثلتها الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي كثيرة جدا من أن تحصى .

4.1.2 –الأحزاب السياسية Political Parties : هناك من يخرجها من المجتمع المدني ، و يعتبرها من المجتمع السياسي ، لأن ما يميز المجتمع المدني حسبهم ، ليس استقلاله عن الدولة فقط ، بل و استقلاله عن السياسة أيضا . و يرون أن الاحزاب السياسية تسعى الى السلطة ، بخلاف منظمات المجتمع المدني . و لكن هناك من يدخل الأحزاب السياسية في المجتمع المدني ، بل ويعتبرها من أهمها ، بسبب دورها الهام في تنشيط المجتمع ، فنشاطها لا يقتصر على المشاركة في الانتخابات والسعي نحو السلطة فقط ، بل تهتم كذلك بعملية الرقابة على الدولة ، و تحقيق المشاركة السياسية ،و تكريس التنشئة السياسية و الإجتماعية ، و المطالبة بترقية حقوق الإنسان واحترامها ، و العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية، والمطالبة بحرية الرأي و حرية التعبير ، إلى غير ذلك من النشاطات الهامة في المجتمع .

هذا ويتكون المجتمع المدني على اختلاف مؤسساته ، من مجموعة من المبادئ التي تعتبر أصيله في تكوينه و هي :

أ- قيام مؤسسات تنتمي إلى الدولة ، و تعكس مصالح المواطنين واهتماماتهم في مختلف الميادين ، وتتمتع بنوع من الإستقلال الذاتي في النشاط و اتخاذ القرارات في مجال اختصاصها .

ب- ضمان حق المواطنين في المعارضة الفكرية و السياسية، و هذا ما يدعم الولاء للمجتمع ككل و ليس لجهة اخرى محددة كالقبيلة أو العشيرة ... الخ ، خاصة في حالة تناقض المصالح و تضاربها .

ج- كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وقوي نشاطها ،كلما ضعفت قوة الدولة على ممارسة التسلط والضغط على المواطنين ، لأن المجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين الدولة و المواطن ، و ذلك لأن الفرد لا يتعامل مع الدولة كشخص منفرد ،و لكن يتعامل معها داخل جماعة أو مؤسسة أكبر منه ، تقدم له نصيبا من المساندة و الحماية .

2.2- المجتمع المدني في الجزائر Civil society in Algeria

عرف الميدان السياسي في الجزائر مفهوم المجتمع المدني بوضوح في النصف الثاني من القرن الماضي،و قد احتضنت بعض القوى السياسية و الإجتماعية ، هذا المفهوم بسهولة ، و تبنت أطره التنظيمية الجديدة ، و خطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية و الحزبية بعد وضع دستور 1989، الذي سمح بإنشاء الجمعيات. حيث يشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات و الحقوق في المادة 33 من هدا الدستور ، إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية،على الحقوق الأساسية للإنسان. كما يشير إلى أن الحريات الفردية و الجماعية مضمونة . وتظهر هذه الحقوق بصورة واضحة في نص المادة 41 ، من هذا الدستور التي تنص على أن حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمونة للمواطن . كما وضع هذا الدستور مادة خاصة للتفرقة بين الجمعية والحزب السياسي ، و هي المادة 42 المتعلقة بالحق في إنشاء الأحزاب .

و بعد إقرار دستور 1989 ، فقد تم إصدار قانون الجمعيات ، رقم 90/31 في 4 ديسمبر 1990، والذي عرف الجمعية في المادة 2 بأنها : "إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ،و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون و معنويون على أساس تعاقدي و لغرض غير مربح ، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات طابع مهني ، إجتماعي ، علمي ، ديني ، تربوي و ثقافي على الخصوص(10)

كما نص القانون العضوي رقم 12/06 الصادر في 15جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات على ذلك . و عرفت المادة 2 منه الجمعية بكونها "تجمع أشخاصا طبيعيين او معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة ، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعا، و لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والإجتماعي و العلمي و التربوي و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخيري و الإنساني" (11).

من خلال هذه الإشارات والتعريفات التي أتى بها المشرع الجزائري في مختلف قوانين الجمعيات ، يظهر أنه قد هدف إلى تقديم تعريف للجمعية ، لتمييزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين .

ثم جاء التعديل الدستوري في 7مارس 2016 والذي نصت المادة 48 منه على حريات التعبير،و أن إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمون للمواطن. كما نصت المادة 54 منه على أن حق انشاء الجمعيات

مضمون ، و أن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية(12) من هذا كله يتبين أن جميع هذه الإصلاحات و التشريعات ، جاءت لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تهيئة الإطار السياسي و الإجتماعي المناسب لتحقيق الديمقراطية ، من خلال تحقيق الإستقرار السياسي و التنشئة السياسية ، و تنشيط المشاركة السياسية .

هذا من الناحية القانونية . و لكن من الناحية الفعلية فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد من وراء تعامله مع موضوع المجتمع المدني وحثه على إنشاء الجمعيات والأحزاب لتحقيق هدفين اساسين هما :

1-امتصاص غضب المواطنين،بسبب تدهور مستوى المعيشة، التي ازدادت سوءا من الجانب الاجتماعي و الاقتصادي خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات .

2- زيادة إحكام قبضته على الأوضاع العامة في البلاد ،حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى سلم السلطة كما كان من قبل ،بواسطة وضع استراتيجية تمكنه من إنهاء هيمنة الحزب الواحد ، وتحييد الجهات الضاغطة التي تستخدمه .

3- دور المجتمع المدني في الجزائر في عملية التحول الديمقراطي

Role of civil society in Algeria in the democratic transformation process

يمكن رؤية هذا الدور في ثلاثأمور أساسية :في عملية التنشئة السياسية ، وفي ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية ، وأخيرا في علاقة المجتمع المدني بالسلطة الحاكمة .

3. 1- دورالمجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية

Role of the civil society in the political socialisation process

إن أهمية التنشئة السياسية تظهر في التعبير عن اتجاهات المجتمع ، وتحقيق التعبئة السياسية ، و اختيار النخب السياسية و تدريبها لتتقلد مناصب المسؤولية ، زيادة على نشر الثقافة السياسية، وتحقيق التكامل السياسي. و هنا تظهر علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية، وخاصة دور الأحزاب السياسية باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية، و ذلك عن طريق التثقيف السياسي من خلال

عقد الاجتماعات و المؤتمرات ، و تنظيم دورات التدريب السياسي ، و نشر البرامج و الاراء السياسية في صحفها و منشوراتها . فالأحزاب السياسية تعتبر مؤسسات للتنشئة السياسية ، حيث تقدم للمواطنين معلومات ومعارف سياسية متنوعة ، كما انها تعمل على تعبئتهم للمشاركة السياسية و كذا التصويت في الانتخابات ، او التعبئة وراء أفكار وبرامج سياسية معينة .

غير انه يلاحظ ان دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في الجزائر ، ظل محدودا ، وخاصة فيما تقوم به الاحزاب السياسية من تعبئة و تدريب وتحضير لنخبها ، هذا بسبب ضعف البرامج و الحملات التي تقدمها ،او ضعف التعبئة الجماهيرية لمرشحيها . و هذا يعني عجز في عملية التنشئة السياسية. و يرجع هذا العجز الى هيمنة مرشحي السلطة على الاحزاب السياسية او احتوائها ، فالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 مثلا ، عرفت عدة تحالفات حزبية و جمعوية اتخذت مواقف مدعمة و مساندة للرئيس بوتفليقة ، و هذا يدل على ضعف الاحزاب و المنظمات و على عجزها ويدل كذلك على سيطرة السلطة عليها ، والتي عملت على اختراق جل الجمعيات و احتوائها، و الضغط على الاحزاب السياسية (13)

و اذا كانت نسبة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات، تبين درجة الدور التعبوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من اجل تنشئة الافراد سياسيا ،فإنه يلاحظ امتناع المواطنين وعزوفهم عن المشاركة في العملية السياسية، ففي انتخابات 2012 التشريعية مثلا ، كانت نسبة المشاركة 42.26 %، بل و يرى البعض ان نسبة المقاطعة فاقت 80 % (14)

و هذه النسب المتدنية في الانتخابات ، و قلة اهتمام المواطنين بها ، تعتبر انعكاس حقيقي لظاهرة امتناعهم عن المشاركة في الانتخابات ، و بالتالي تعني عجز مؤسسات المجتمع المدني على زرع المبادئ و القيم السياسية ، و نشر الوعي السياسي ، و تعبئة المواطنين و تحسيسهم و تنشئتهم سياسيا . و حتى الاقبال الضعيف هذا ، لم يكن دافعه اسم الحزب وبرنامجه ، و انما كان العروشية و العلاقات الشخصية للمترشحين ، و يرجع هذا إلى فقدان الثقة بين المواطنين و الاحزاب . كما يدل هذا الامتناع ، على عجز الاحزاب السياسية على تقديم البديل عن النظام ، فهي في نظر الكثيرين تسانده ، و تمشي في ركابه .

و من جهة اخرى، و بما ان التنشئة السياسية هي عملية مستمرة ،الا ان الاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني ظلت دائما ذات نشاطات ظرفية او موسمية متقطعة تظهر فقط في المناسبات الانتخابية ثم تنسحب و تختفي(15)

كما يعود ضعف دور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر، الى طبيعة علاقته بالنظام السياسي،التي ظلت قائمة اما بتبعيته له او بتحالفه السياسي معه،مما جعل التعبئة الجماهيرية و الحملات الانتخابية غير متوازنة ، و ذلك لان المجتمع المدني ظل مستغلا من قبل النظام لدعم مرشحيه ، فيقوم بتعبئة المواطنين من خلال المؤتمرات و الحملات الدعائية والإعلامية ، ليس كأداة للمشاركة الفعلية ، بل كأداة لمساندة قراراته و اختياراته .

و هكذا فان تبعية المجتمع المدني للنظام الحاكم ، أثرت على حياديته و استقلاليته ، و على أداء ادواره الحقيقية عامة ، و في التعبئة الجماهيرية و التنشئة السياسية خاصة .

2.3- دورالمجتمع المدني في تدعيم ثقافة المشاركة السياسية

Role of the civil society in sustaining the political participation culture

إن المشاركة السياسية ، تمكن المواطنين من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين ، او كجماعات او كأحزاب سياسية ، او كعناصر ناشطة سياسيا . و في هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كإحدى الجهات التي يمكنها ان تعمل على تحقيق هذه المشاركة السياسية ، بواسطة تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية ازاء القضايا و الاهداف العامة للبلاد، من خلال تنشئتهم و توعيتهم كما أسلفنا(16)

و اذا ما تم استعراض مساهمة منظمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية في الجزائر في السنين الاخيرة ، فانها قد تمثلت في :

- الانتخابات التشريعية لماي 2012 ، و التي عرفت مشاركة 44 حزبا ، تتنافس على 462 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني ، و كانت نسبة المشاركة 43.14 % .

- الانتخابات المحلية (البلدية و الولائية) ، لنوفمبر 2012 ، عرفت مشاركة 44 حزبا بالإضافة الى الاحرار . و كانت نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية 44.27% (مقارنة ب.96. 43 % في

2007) . اما انتخابات المجالس الولائية ، فقد عرفت مشاركة 52 حزبا + الاحرار . و كانت نسبة المشاركة 84 .42% (مقارنة ب 26 .43 % في 2007 ، و التي شارك فيها 24 حزبا فقط) .

– الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014 . كانت نسبة المشاركة 71 .50% ، وقادت الى جدل حاد في الطبقة السياسية و المجتمع المدني ، بين مؤيد و معارض لترشح بوتفليقة للعهدة الرابعة نظرا لحالته المرضية ، حيث طالب المعارضون بتطبيق المادة 86 من الدستور الخاصة بعدم الترشح بسبب العجز و لكن المجلس الدستوري رفض ذلك .

– الانتخابات التشريعية لماي 2017 ، و عرفت مشاركة 55 حزبا + الاحرار . اما نسبة المشاركة فوصلت الى 55 .38% .

– الانتخابات المحلية لنوفمبر 2017 ، و شهدت مشاركة اكثر من 50 حزبا ، ووصلت النسبة الى 46.86% في البلدية ، و 96 .44% في الولاية(17)

ما يلاحظ بالنسبة لمساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية، انها كانت كبيرة ، و يظهر ذلك في مشاركة عدد لا باس به من الاحزاب السياسية في مختلف الانتخابات التي جرت ، الا ان نتائج هذه الاحزاب كانت منخفضة جدا، و ذلك بسبب سيطرة حزبي النظام :جبهة التحرير الوطني ،و التجمع الوطني الديمقراطي . اما مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات ، فقد كانت هناك مقاطعة كبيرة لهم مقارنة بعدد المسجلين منهم، و هذا يدل على عجز مؤسسات المجتمع المدني على غرس المبادئ و القيم السياسية ونشر الوعي ، و تعبئة الافراد ، وتحسيسهم و تنشئتهم سياسيا، للاهتمام بمثل هذه الامور، و كذلك عجز هذه المؤسسات على تقديم البديل الحقيقي للنظام السياسي القائم .

اذن رغم محاولات الاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني توسيع المشاركة السياسية ، الا انها لم تكن كما ينبغي،لان نشاطاتها ظلت مناسبتيه، كما انها لم تكن تملك قوة التأثير على المواطنين لترسيخ ثقافة سياسية من اجل تنشئة سياسية . كذلك نظرا لعجز هذه الاحزاب على تأطير المواطنين و توجيههم مما ادى الى انقطاعهم عن المشاركة السياسية، خاصة في الانتخابات . كذلك بسبب تبعية المجتمع المدني

للسلطة السياسية الممثلة في التحالفات السياسية في الانتخابات ، او التعبئة الغير متوازنة للافراد . كل هذا ادى الى عدم امكانية لعب مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في عملية التنشئة السياسية.

لكن رغم هذا فان المجتمع المدني في الجزائر أصبح بعد ذلك اكثر نشاطا وأكثر حيوية عما كان عليه من قبل، عندما كان يسود الركود والتهميش ، و حتى و ان اتسم نشاطه هذا بالعديد من السلبيات و المآخذ التي ظلت عالقة به ، سواء تمثلت في فكرته القائمة على التبعية و الدعم المطلق للسلطة في الانتخابات ، طمعا في الاستفادة من مكاسبها المادية ، او كان الامر متعلقا بموقف النظام السياسي نفسه من تنظيمات المجتمع المدني في العمل على ترويضها و احتوائها ، او حتى اقصاء من يراها تمثل خطرا على بقائه واستمراره. ان هذه الحركية للمجتمع المدني، و بصرف النظر عن خلفياتها و سلبياتها ، يمكن اعتبارها شيء ايجابي في اطار حرية الرأي وحرية التعبير التي يكفلها الدستور الجزائري . وربما هذه الحركية جاءت كذلك في سياق ما شهدته الساحة العربية ، فيما سمى بالربيع العربي ، و كذلك بسبب ضغوطات القوى والمؤسسات الدولية ومطالبتها باحترام حق الشعوب في الحرية ، دون وصاية السلطات الحاكمة . يضاف الى هذا قرب موعد الانتخابات الرئاسية في افريل 2019 ، والتي فرضت على المجتمع المدني ان يكون له موقف ، و ان يثبت وجوده في الساحة(*18*).

وقد ظهرت هذه الديناميكية للمجتمع المدني في المظاهرات (الحراك) الخاصة ضد ترشح بوتفليقة للعهدة *الخامسة* لهذه الإنتخابات منذ 22 فبراير 2019 . وقد استطاعت هذه الحركية إجبار النظام على إلغاء العهدة الخامسة وتأجيل انتخابات 18 أفريل 2019 ، ثم استقالة بوتفليقة قبل نهاية عهدته الرابعة . والأمور خضعت لتطورات متلاحقة بالإتجاه نحو انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 .

3.3- علاقة المجتمع المدني في الجزائر بالنظام السياسي

Relation of the civil society in Algeria with the political regime

كما أشير آنفا فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد في تعامله مع موضوع المجتمع المدني وتشجيع إنشاء الجمعيات والاحزاب السياسية ، إلى امتصاص غضب المواطنين واستيائهم ، بسبب تدهور الأحوال المعيشية ، والتي ازدادت تفاقما . كما قصد إحكام قبضته على الوضع العام ، حتى يستطيع تحقيق تجانس

وانسجام في أعلى هرم السلطة . ورغم ما عاشته الجزائر من هدوء نسبي ، مقارنة بالدول العربية ، الا ان هذا لم يمنع حركيات المجتمع المدني من التظاهر و الاحتجاج ضد النظام في كثير من جهات الوطن، وفي كثير من المرات، تعبيرا عن الوضع الاجتماعي السيء ، و عن الظلم ، و استنكارا لمختلف مظاهر الفساد وغير ذلك من المشاكل .

و قد استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية من هامش الحرية الذي يكفله الدستور الجزائري ، لكن هذا الهامش عادة ما كانت تملؤه اما تنظيمات طلابية متعددة ، تخضع لهذا الاتجاه السياسي او ذاك ، و اما نقابات هي في بعضها غير قادرة على الحركة . بالاضافة الى ان كثيرا من منظمات المجتمع المدني تحولت الى لجان دعم و مساندة للرئيس بوتفليقة وللنظام القائم في مختلف القضايا المطروحة ، و هذا ما يثير مسألة الاستقلالية التي تعتبر من الامور الاساسية في موضوع المجتمع المدني(19) .

كما استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية ، كما أشير آنفا من انعكاسات الربيع العربي الحركية ، و خاصة بعد رفع السلطات الجزائرية لحالة الطوارئ التي كانت تحظر مثل هذه النشاطات وتمنعها .

و من أهم هذه النشاطات الاحتجاجية قبل الحراك ،الذي انطلق منذ 22 فبراير 2019 ، نذكر على سبيل المثال ، التنظيمات الرافضة للعهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة ، و التي ظهرت مباشرة بعد اعلانه الترشح لهذه العهدة في الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014 . و من أهم هذه التنظيمات حركة "بركات"، التي قامت بتنظيم احتجاجات متواصلة امام الجامعة المركزية بالعاصمة ، منها احتجاج ضخم يوم 14 مارس 2014 ، و الذي ضم كثيرا من الفئات الاجتماعية غلبت عليها النخبة المثقفة من اعلاميين و سياسيين واساتذة جامعيين و موظفين(20) . كما نظم اساتذة الجامعة وقفة تنديدية بالعهدة الرابعة بجامعة بوزريعة يوم 12مارس 2014 .

و أهم المبررات التي أعلنتها هذه التنظيمات الإحتجاجية لهذه العهدة نجد :

1- حالة الجمود السائدة في مختلف القطاعات : الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية والإعلامية، الذي ميز اداء المؤسسات الحكومية و كذا المعارضة . و يظهر هذا خاصة في التضييق في المجالين السياسي

و الاعلامي ، بالاضافة الى الفوضى في الاداء الاقتصادي ، رغم تحسن الحالة المالية للدولة آنذاك زيادة على الفساد المستشري في كثير من قطاعات الدولة ، حتى وصل الى المؤسسات الهامة فيها ، كشركة سوناتراك ، ووزارة الأشغال العمومية وغيرهما(21)

2- حالة اليأس و الاستياء التي هيمنت على فئات كثيرة من الشعب، بسبب الوضع الإجتماعي والإقتصادي المزري ، وبسبب خوصصة المؤسسات و الاملاك العمومية بطريقة مريبة ، و عدم وجود برنامج اقتصادي واضح و دقيق ، بالاضافة الى تكريس و تدعيم الجمود ، بالمحافظة على نفس الوجوه في المناصب العليا دون تغيير ،رغم إجراء انتخابات شكلية ، التي اصبحت فقط وسيلة لتقوم النخب الحاكمة بتجديد نفسها بنفسها، و كسبها الشرعية بواسطة طرق تتكرر مع كل موعد انتخابي شكلي(22)

3- يضاف إلى هذا الانتقادات الكبيرة التي وجهها السيد اليمين زروال ، الرئيس السادس للجزائر في رسالة الى الشعب يوم 19مارس 2014، في ذكرى النصر حول الأوضاع العامة في البلاد ، حيث دعمت هذه الرسالة من موقف حركات المجتمع المدني الرافضة للعهدة الرابعة ، و زادتها إصرارا .

و في مقابل نشاط هؤلاء الرافضين ، هناك نشاط المؤيدين للعهدة الرابعة ، و تتمثل في جل التنظيمات الطلابية بمختلف الجامعات الجزائرية ، و التي اجتمعت بالجزائر العاصمة يوم 14 مارس 2014 ،و دعت الى ضرورة دعم و مساندة ما اسمته بمرشح "الوفاء و الاستقرار" . و هو نفس موقف منظمة الزوايا التي اجتمعت بالعاصمة في نفس اليوم ، و ضمت شيوخ الزوايا على مستوى الوطن ، و الذين عبروا عن دعمهم و مساندتهم لبوتفليقة ، بل و أعلنوا "البيعة" لعهدة رابعة . بالإضافة إلى المركزية النقابية ....وغيرها من الفعاليات .

و كانت مبررات هذه التنظيمات من هذا الدعم و المساندة ما يلي :

1- للرئيس بوتفليقة الفضل في القضاء على الارهاب ، بعد اصدار قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية مما ادى الى استقرار البلاد ، و عودة الحركية السياسية و الاقتصادية لها، و خاصة عودة الاستثمارات الكبيرة و الاجنبية منها على الخصوص .

2- عودة الجزائر الى صف الدول الهامة . و هو ما ظهر في الحركية الكبيرة التي شهدتها الديبلوماسية الجزائرية، حيث اصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا مع القوى المؤثرة في العالم في كثير من قضاياه .

4- صعوبات المجتمع المدني في الجزائر،ووسائل دفع و تدعيم دوره

Difficulties of the civil society in Algeria & means of sustaining its role

في هذا المحور سيتم التعرض للصعوبات و العراقيل التي ظلت تواجه المجتمع المدني في الجزائر في القيام بدوره . ثم يتم تناول الوسائل التي يجب توافرها لتجاوز هذه الصعوبات و القيام بهذا الدور كما ينبغي .

1.4- صعوبات وعراقيل المجتمع المدني في الجزائر

Difficulties & obstacles of the civil society in Algeria

على الرغم من كثرة تنظيمات المجتمع المدني التي ملأت الساحة (اكثر من 80 الف منظمة بعد صدور الدستور 1989)، الا انها بقيت غير فعالة فيما تقوم به ، اما بسبب تبعيتها للاحزاب السياسية ، او بسبب سعي الدولة لاحتوائها، و تكبيلها ، و يظهر ذلك من خلال اجراءات الاعتماد و القبول والتجديد لهذه التنظيمات ، التي ظلت مشددة وصعبة، مع تقليص نشاطات التنظيمات المقبولة منها والمعتمدة، في نشاط و هدف محصور و محدد . و هذا يعد نوع من المضايقات التي تحد من قدرات منظمات المجتمع المدني و من تقليص نشاطاتها .

وعامة،يمكن تبيان اهم الصعوبات والمعوقات التي ظلت تواجهها منظمات المجتمع المدني في الجزائر :

1- عدم وجود ثقافة سياسية حول المجتمع المدني في الاوساط الشعبية ، اذ ظل يتنكر الكثيرون لدوره باستمرار ، لأنهم لا يعرفون أهميته ودوره في الحياة العامة ، مما دفع السلطات في احيان كثيرة الى التشكيك في بعض نشاطاته ، وبالتالي التضييق عليه .

2 - ربط تنظيمات المجتمع المدني بشخصية معينة ، أي شخصية القائد ، و ضعف مبدأ التداول على القيادة في هذه التنظيمات وخاصة الأحزاب السياسية ،إن لم يكن انعدامها .

3 – الجري خلف المساعدات و العطايا التي تمنحها الدولة لهذه التنظيمات ، مما ادى الى تقديم المصالح الضيقة على حساب اهداف المنظمة و ادوارها

4 – عدم وجود برامج واضحة لدى هذه التنظيمات ، و هيمنة الاعمال الارتجالية و المزاجية على قراراتها مع ضعف التنظيم و غياب الاحترافية عند الناشطين فيها ، مما جعلها عاجزة على مجابهة المشاكل التي تواجهها ، و القيام بالمهام الموكلة إليها وعلى أدوارها .

5 – عدم وجود شراكة حقيقية بين هذه المنظمات و السلطات العمومية، إما بسبب تكاسل هذه المنظمات في العمل الميداني ، من اجل الدخول في مفاوضات مع هذه السلطات ضمن شراكة مفيدة ، او بسبب عجز هذه المنظمات ، نتيجة لاحتكار السلطات الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ، وصناعة القرارات و اصدار القوانين(23)

6 – اما اكبر عائق ظلت تواجهه تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ، فهو خضوعها لسيطرة الدولة ، و ذلك بقيام هذه الاخيرة بفرض إجراءات وقوانين تعقد و تصعب اولا عملية انشاء هذه المنظمات ، و تعقد و تصعب عملها المحدود ثانيا اذا انشئت . كما ظلت الدولة تقوم بالتغلغل داخل هذه المنظمات ، والسيطرة عليها ، بل اكثر من ذلك ظلت تقوم بخلق تنظيمات و جمعيات مصطنعة موازية نابعة من النظام و تابعة له(24) . و هنا يمكن الإشارة الى ما كان يسمى بالمسيرات العفوية ، و تجميع الاشخاص المؤطرين لتمجيد النظام ، و الصراخ بحياة الرئيس و بقائه (لجان مساندة الرئيس بوتفليقة لعدة عهد ، وحتى العهدة الخامسة لأبريل 2019 ، والتي ألغيت بفضل قيام الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019) . كما يمكن ذكر دور المنظمات الجماهيرية الكثيرة التابعة لحزب السلطة (جبهة التحرير الوطني(25)

و لاشك ان هذه الممارسات الغريبة ، قد تركت تأثيرات سلبية على تنظيمات المجتمع المدني وعلى نشاطاتها ، حيث نجدها اما ممنوعة من النشاط ، او مقيدة بشكل كبير بمجموعة من القوانين و الضوابط.(26).

نعم ان كثيرا من منظمات المجتمع المدني الناشطة في الساحة هي من صنع النظام الحاكم ، و قليل منها مستقلة ، و لكنها تتعرض لقيود قانونية و مالية صارمة و ظالمة ، و إلى ضغوطات كثيرة ، فافتقارها

لمصادر التمويل التي تسمح لها بالنشاط الحر والاستقلالية مثلا شكل عائقا لها ، جعلها عرضة لاستغلال النظام بل ربما لاستغلال الجهات الخارجية(27)

لكل هذا نجد ان المجتمع المدني في الجزائر قبل الحراك الأخير ، فقد فاعليته و كفاءته و تحول الى مجرد ادوات يستخدمها النظام الحاكم (الدولة) للسيطرة على المواطنين ، وتضييق الخناق عليهم وعلى حريتهم(28)

2.4- وسائل دعم دور المجتمع المدني في الجزائر ود فعه

Means of sustaining the role of the civil society in Algeria

بالرغم من الصعوبات و العراقيل التي ظلت تواجهها منظمات المجتمع المدني في الجزائر، الا انه يمكن دعمها و دفعها للقيام باداء وظيفتها بفعالية اكبر ،و تمكينها من القيام بدورها على اتم وجه ، و ذلك بتوافر مجموعة من الوسائل : اجتماعية- ثقافية ، واقتصادية ، وسياسية – قانونية :

1.2.4- الوسائل الإجتماعية–الثقافية Socio-cultural means : والتي تعتبر هامة في نجاح المجتمع المدني في القيام بادواره عامة ، و في عملية التحول الديمقراطي خاصة . فالمجتمع المدني لا ينشط فقط بقيام مؤسسات تنظيمية مستقلة عن السلطات العمومية (الدولة) ، ما لم تسبقها ثقافة ترتكز على ضروؤة تقييد هذه النشاطات بحدود معينة عند تعاملعها مع المواطنين ، باحترام حقهم في التفكير والتعبير والتنظيم والإجتماع...الخ(28) . والعكس كلما كانت الاحوال الاجتماعية و الثقافية تعاني من انقسامات داخلية : لغوية او دينية ، او قبلية او غيرها ، كلما وجدت الاحزاب السياسية و باقي مؤسسات المجتمع المدني صعوبات في القيام بدورها الطبيعي(29) .

ولهذا يجب دعم المجال الثقافي ، لأنه يعد من الأمور المهمة المتعلقة بعملية قيام المجتمع المدني . و في هذا الصدد يبرز الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه السياسات الثقافية و الاعلامية و التربوية في المجتمع، فهن تعتبر اسس هامة للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي(30) .

و هذا الجانب الثقافي يتمثل في ركيزتين هامتين هما : العمل على نشر قيم المشاركة ، و تعميق الولاء للوطن . وحتى يتم تحقيق ذلك يجب الاهتمام بالمؤسسات التي تقوم بهذا الدور ، و هما مؤسسات التعليم

و الاعلام خاصة ، كما يجب احترام الراي الآخر ، و كذا تشجيع المشاركة السياسية ، اي العمل على ترسيخ التنشئة الاجتماعية ، من خلال تعبئة الفرد ، ليؤدي ادواره داخل المجتمع ، حتى يصبح مواطنا ايجابيا ، يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية في جميع الميادين (الشعور بالمواطنة) . و من الواضح ان نشر هذه القيم،تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، وتعتبر اهم قاعدة في تطوير المجتمع المدني في الجزائر(31)

اذن فعالية الاحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني و مساهمتها في التنمية السياسية وفي عملية التحول الديموقراطي ، مرتبط بشكل الثقافة السياسية السائدة ، و يتحقق ذلك من خلال ثقافة المشاركة ، هذا ما يؤدي الى انضمام الافراد و إقبالهم على العمل السياسيي ، بل و التأثير في العملية السياسية برمتها و من ثم اقامة دولة ديمقراطية حقيقية و ليست شكلية(32)

و لنجاح الاطار الثقافي و الاجتماعي في دعم المجتمع المدني ، يجب تلبية مطالب الافراد و رغباتهم ، و تحقيق حاجاتهم الضرورية، و رفع مستوى الدخل الفردي، مما يجعلهم يترفعون عن الحاجات الخاصة بهم، ويسمح لهم بالاهتمام بالمشاركة السياسية ، والدخول في الاحزاب والمنظمات التي تمثل لهم وسائل للمشاركة في عملية التحول الديمقراطي .

2.2.4- الوسائل الاقتصادية Economical means : اي العمل على تحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي كأساس لا بد منه لقيام مجتمع مدني نشيط . وكما هو معروف فإن فكرة المجتمع المدني تعود الى الدول المتقدمة ذات المستوى الاقتصادي العالي، الذي ساهم في تشكيل النظم الديمقراطية ، بخلاف الدول المتخلفة ، و منها الجزائر ، التي تعاني من ازمات و مشاكل اقتصادية كبيرة ، جعلها تفشل حتى الان في تحقيق نمو و تقدم اقتصادي ، يساهم في رفع المستوى المادي للمواطنين ، و يمكنهم بالتالي من الاهتمام بالمشاركة في الامور السياسية ، وبالتالي في عملية التحول الديموقراطي عن طريق إنشاء تنظيمات المجتمع المدني والإنظمام للأحزاب .

ومن المسائل الإقتصادية التي يجب أخذها بعين الإعتبار ، قضية التمويل التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني و الاحزاب السياسية في الجزائر ، إذ تمنع من ممارسة أي نشاط إقتصادي أو تجاري الا في ميدان الطباعة و النشر . كما ان التمويل الخارجي ،تلفه الكثير من المخاطر و الشبهات ،

كالتدخل في شؤون هذه المؤسسات الداخلية ، و توجيهها بما يحقق مصالح الجهات المانحة ، و ليس المصلحة الوطنية(33) . ولهذا يجب أن تكون هناك استقلالية مالية لهذه التنظيمات ، وأن يسمح لها بممارسة النشاطات الإقتصادية والتجارية .

إذن كلما ارتفع مستوى النمو و التقدم الاقتصاديين ، و تحسنت ظروف معيشة المواطنين ، كلما زاد اهتمامهم بالشؤون العامة ، و بالتالي يزداد نشاط المجتمع المدني في المشاركة السياسية، ويزداد دوره في التنمية السياسية ، وفي عملية التحول الديموقراطي .

و بالتالي فتنشيط المجتمع المدني في الجزائر،يحتاج الى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي،ويحصل ذلك بإعطاء دور اهم للقطاع الخاص و للمبادرات الفردية، بعيدا عن تدخل الدولة، الذي يجب ان يقتصر على تهيئة الظروف الضرورية التي تسمح للإقتصاد أن يشتغل ، وذلك بوضع القوانين و القواعد التنظيمية لهذه النشاطات الخاصة ، وتحقيق الأمن والإستقرار في البلاد، دون تدخل مباشر من طرف الدولة ، لان تدخلها المباشر في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، يحد من إمكانية تشكل المجتمع المدني المستقل ومن لعب دور فعال(34)

3.2.4- الوسائل السياسية–القانونية Politico-legislative means(35) : و هي مجموعة المبادئ و القواعد السياسية و القانونية التي تعد الضمانات الضرورية لنشاط منظمات المجتمع المدني ، و التي يمكن حصرها في توفير إطار سياسي، يمكن مختلف هذه المنظمات من حرية التعبير عن افكارها و مصالحها بطريقة سليمة و منظمة . وتعتبر الديمقراطية احسن إطار سياسي لتطورالمجتمع المدني(36) لان تدعيم الديمقراطية هو الأساس الصحيح لقيام هذا المجتمع ، و ضمان حقوق الافراد وحرياتهم، كحق التصويت و الاختيار و حرية التعبير و حق الاجتماع ... الخ(37)

و تقوم الديمقراطية بتوفر مجموعة من المبادئ و القواعد السياسية و القانونية ،و التي يمكن حصرها في ضرورة قيام تعددية حزبية و تفعيلها، لان وجود تعددية فعلية وفعالة يعتبر من الوسائل المهمة التي يجب توفرها في الدولة التي تريد قيام مجتمع مدني نشيط وفعال ، والتي تتطلب تمكين مختلف القوى الاجتماعية و السياسية من التعبير السياسي(38)

و لتحقيق فعالية التعددية من اجل الوصول الى الديمقراطية الصحيحة ، يتطلب الأمر ما يلي :

1 – القبول بمبدأ التنوع و التعدد ، و التداول على السلطة سلميا من قبل النظام القائم .

2 – ضمان حقوق الانسان واحترامها ، باعتبارها من متطلبات تطوير و تنشيط المجتمع المدني .

3 – احترام مبدأ الفصل بين السلطات ، ووضع الحدود بين مختلف المؤسسات و أجهزة الدولة حسب الوظائف و الأدوار(39) .

4 – قيام علاقة تكاملية بين الدولة و المجتمع المدني على أسس تبنى على مبادئ المواطنة ، وسيادة القانون و دولة المؤسسات . بالإضافة الى تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية و ثمارها على الجميع وكذلك دعم دور المجتمع المدني ، لتصبح العلاقة بين الطرفين منظمة بإطار قانوني ، من اجل تحقيق نوع من التوازن والتكامل(40)

5 – ضرورة وجود وسائل تسمح بالتداول على القيادة داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها. إذ أنه كما أشير آنفا ، يلاحظ في الجزائر هيمنة الثقافة التسلطية في هذه المؤسسات . وخاصة داخل الأحزاب السياسية ، نفس الشخص القائد منذ نشأة الحزب (قضية الشخصنة) .

6 – يجب التخفيف من سيطرة و تغلغل الدولة داخل المجتمع المدني و محاولة احتوائه ، بحجة المبرر الأمني وحجة حماية النظام العام ، مما يؤدي الى التضييق على الحريات العامة و النشاطات(41) . لهذا على الدولة ان تلتزم بالحياد إزاء فعاليات المجتمع المدني و تنظيماته المختلفة ، و كذلك التخفيف من الاجراءات البيروقراطية المعرقلة في التعامل معها سواء في إنشائها أو حول نشاطاتها كذلك(42).

7– ضرورة دعم الاتصال بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني ، عن طريق الوسائل الرسمية و غير الرسمية ، لتمكين فعاليات هذا المجتمع من التعبير عن نفسها ، ولذلك وجب تفعيل دور الاعلام و تنشيطه .

كما يجب ان يكون هناك تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني نفسها،و تدعيم وسائل الحوار بينها و بين المواطنين ، من اجل تحسيسهم بأهمية العمل الحزبي و الجمعوي والسياسي . ولتحقيق هذا الدور يجب تعبئة وسائل الإعلام و الإتصال المختلفة كذلك حتى تلعب هذا الدور .

إذا تحققت هذه المطالب والشروط ، يستطيع المجتمع المدنى أن يلعب دوره كما يجب ، ويمكن تحقيق تحول ديموقراطي سليم ، وبالتالي الوصول إلى قيام دولة ديموقراطية حقيقية في الجزائر .

5– الخاتمة : في هذه الدراسة تم تناول دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، نظرا لانها من بين الدول التي بدأت خطوات في مرحلة التحول هذا . و هكذا تم التعرض لمفهوم المجتمع المدني بصفة عامة والمجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة . كما تم تحليل دوره في عملية التحول هذه ، و ذلك من خلال استعراض دوره في عملية التنشئة السياسية ، و دوره في عملية المشاركة السياسية (الانتخابات) و كذلك بالتعرض الى تلك العلاقة التي ظلت تربط المجتمع المدني بالسلطة السياسية الحاكمة في الجزائر . و اتضح ان وظيفة هذا المجتمع في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هامة جدا ، مثلها مثل الوظيفة التي تلعبها المؤسسات الرسمية في الدولة . هذه الأهمية نابعة خاصة من امتلاك المجتمع المدني رصيدا ثقافيا و معرفيا ، يسمح للجزائر من الحصول على فرص جديدة لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية ، نابعة من خصوصيات ومقومات المجتمع الجزائري . فالمجتمع المدني هو إنعكاس للخلفيات الاجتماعية والثقافية و التاريخية و غيرها للمجتمع الجزائري، مما يسمح له بان يكون مصدرا للعديد من الحلول للمشاكل الكثيرة التي تواجه عملية التحول الديمقراطي .

كل هذا يبين العلاقة الهامة بين المجتمع المدني في الجزائر ، و بين هذه العملية الديموقراطية ، حيث ان عمل مؤسسات هذا المجتمع قائم على تنظيم مشاركة المواطنين في العملية السياسية، و كذا الوصول الى المساهمة في صنع القرارات في مختلف مجالات حياتهم . و هذا يظهر الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر الى الامام ، وخاصة اذا سمح له بالقيام بدوره هذا ، و المتعلق بتنشيط المشاركة السياسية ، و ترسيخ ثقافة اجتماعية و سياسية ، تكون القاعدة الامامية في إقامة التنشئة الاجتماعية و السياسية .

و لكن في الجزائر ، ظلت العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة السياسية تتميز بالتبعية ، بسبب عدم ثقة هذه السلطة بمنظماته .فهي تراها مصدر تهديد لها ، مما جعلها منظمات مراقبة و مقيدة. ونتيجة

لذلك ظلت فعالية المجتمع المدني في الجزائر ضعيفة جدا ، و دورها ظل محدودا ، بسبب طبيعة النظام و سياسية الهيمنة . بالإظافة إلى العوائق والصعوبات الأخرى التي ذكرت في ثنايا هذه الدراسة .

ولهذا يجب على المجتمع المدني في الجزائر ، لكي يحصل تحول ديمقراطي صحيح أن يمكن من أداء دوره و ذلك بفتح المجال امامه للمساهمة في ترسيخ الديمقراطية ، لان هذه مسؤولية جميع الشركاء الاجتماعيين ، وليست مسؤولية الدولة وحدها . كما يجب ان يتم تكريس مبادئ الديمقراطية داخل هياكل منظمات المجتمع المدني أولا، خاصة فيما يتعلق بثقافة التداول على القيادة ، و العمل على تثبيت هذه الثقافة على مستوى الفاعلين داخل هذه المنظمات . بالإضافة إلى تهيئة الوسائل الثقافية – الإجتماعية والإقتصادية والسياسية–القانونية التي تعمل دعم المجتمع المدني ودفعه ليقوم بدوره كما ينبغي . وقد يكون الحراك الأخير بداية لدور كبير لهذا المجتمع المدني في نجاح العملية الديموقراطية الحقيقية في الجزائر .

6.- الهوامش والمراجع :

1 .جون هرنبرج ، المجتمع المدني ، التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، 2008 ، ص ص 54 ، 55 .

2 .غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي ، غزة ، فلسطين ، مركز دراسات الغد العربي ، 2004 ، ص 26 .

3 . المرجع نفسه ، ص 26 .

4 . محي الدين بياضي ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ، دوره في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011 ، 2012 ، ص ص17 ، 18 .

5 . ستيفن ديلو ، المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية ، ترجمة ربيع وهبة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 .

6 . وكالة الولايات المتحدة الأمريكية ، المجتمع المدني في العالم العربي ، 2013 ، ص 7 .

7 . المرجع نفسه ، ص 7 .

8 . عمر عابد ، المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015 ، 2016 ، ص ص 14 ، 15 .

9 . المرجع نفسه ، ص 14 .

10 . المرجع نفسه ، ص 45 .

11 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16.06 ، المؤرخ في 12. 01 .2012 ، يتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسيمة ، العدد 2 ، في 15.01.2012 .

12 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16. 01 ، المؤرخ في 6.3. 2016 ، يتضمن تعديل الدستور ،الجريدة الرسمية العدد 14 ، في 7.3.2016 .

13 . بلال موازي الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، عدد 1 ، جانفي 2015 ، ص 148 .

14 . عزيزة ضميري ، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007 ، 2008 ، ص 123 .

15 . عمر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

16 . محي الدين بياضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

17 . يسعد والي ، الإنتخابات البرلمانية والمالية وعواقبها على القطب الحزبي الرائد ، ملتقى بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ديسمبر 2017 .

18 . عمراني كربوسة ، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ، أي دور ؟ مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، جامعة بسكرة ، عدد 16 ، سبتمبر 2014 ، ص 162 .

19 . بومدين بوزيد ، حدود قوه التشريع والتغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي ، محاولة فهم التجربة الديمقراطية في الجزائر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 11 ، 2006 ، ص 64 .

20 . عمراني كربوسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

21 . المرجع نفسه ، ص 162 .

22 . المرجع نفسه ، ص 163 .

23 . بن يمينة شايب الذراع ، وضعية المؤسسات الديمقراطية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ص ص 189 ، 190 .

24 . محمد زاهي المغيري ، المجتمع المدني والدولي ، دلالات المفهوم وإشكالية العلاقة ، في :
http://www.mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat04.httml24
تم التصفح في :.2018.0818

25 . محمد مجدان ، العملية الديمقراطية في الجزائر ، الأسباب والعوائق ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر3 ، مخبر الدراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر ، عدد5 ، 2014 ، ص 64

26 . أحمد منيسي ، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، في أحمد منيسي (محرر) ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2004، ص 314

27 . مسلم بابا عرابي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية عدد 35 ، خريف 2007 ، ص ص 1- 24 .

28 . هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989- 1999) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام (2005-2006) ، ص167 .

29 . ياسين ربوح ، الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (1996-2008) رسالة ماجستير جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009، ص 192 .

30 . فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، جانفي 1997 ، ص 297 .

31 . ياسين ربوح ، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .

32 . عمر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

33 . هشام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 .

34 . محي الدين بياضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

35 .المرجع نفسه ، ص 175 .

36 . مشري مرسي ، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر ، دراسة في آلية التفعيل ، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة الشلف ، 20 أوت 2005 ، ص 16 .

37 . هشام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

38 . المرجع نفسه ، ص 154 .

39 . أحمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 197 .

40 . مشري مرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 ،

41 . صالح زياني ، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، عدد 9 ، 2003 ، ص 80 .

42 . مشري مرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

شكـل نــظام الحكـم ومبـدأ تصديـر الثـورة كمتغيرين في الصــراع الإيرانـــي – السعـــودي

The Impact of the Form of Political Regime and the Exporting Iran's Revolution in the Iranian-Saudi Conflict

إليـاس ميسـوم

MISSOUM ILYES

جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)، missoum.ilyes@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/04 تاريخ القبول: 2020/06/10 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

يُعد مُتغيّري شكـل نــظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) ومبـدأ تصديـر الثـورة أحد أكثر الأسباب التي كثر الحديث عنها ـــ لا سِيَّما على مستوى النظريـة السّياسية (نظريـات الصــراع) والخِطاب الإعلامـي ـــ باعتبارهما عاملين أساسيين في تـوتـر العلاقات الإيرانـــية – السعـــودية. وعلى الرغم أَنَّهُ يبدو لأوّل وهلة أَنَّ شكـل نــظام الحكم وتصدير الثورة غير مرتبطين ببعضهما، بَيْدَ أَنَّ البحث والامعـان فيهما ـــ في الحالة الإيرانـــية بالتحديد ـــ يدل على عكس هـذا تمامًا، ذلـك أَنَّ النظرية السّياسية للإمام الخميني تجعل منهما وجهان لعملة واحد.

وفـي هذه الدراسة، نسعى إلى توضيح ما مدى تأثير هذين المتغيّرين المستقلين في الصــراع الإيرانـــي – السعـــودي. وقد توصلت الدراسة إلى أَنَّ كل من شكل نــظام الحكم (جمهوري / مُلوكـي) وتصدير الثورة لا يُمكن اعتبارهما من الأسبـاب الرئيسية للصــراع الإيرانـــي – السعـــودي.

كلمات مفتاحية: شكـل نــظام الحكم، تصدير الثورة الإيرانـــية، إيـــران، السعـــودية، الصــراع الإيرانـــي – السعـــودي.

Abstract:

The form of the political regime (republican / royal) and the attempt to export the Iranian revolution (the Islamic revolution in 1979) to others is one of the reasons that aroused interest, especially at the level of political theory and the media. These two components ——— which are independent variables ——— are key factors in the tension between Iran and Saudi Arabia, although at first they seem to be separate from each other, but with little perseverance and research they are clearly linked to Ayatollah Khomeini's theory.

In this study, we discuss the impact of these two independent variables in the Iranian-Saudi conflict. Finally, the study concluded that both the form of the political system and the export of the revolution could not be considered one of the main causes of the Iranian-Saudi conflict, but rather a secondary cause of the conflict.

Keywords: The Form of Political Regime; Exporting Iran's Revolution; Iran; Saudi Arabia; The Iranian-Saudi Conflict.

المؤلف المرسل: إلياس ميسوم، **الإيميل**: **missoum.ilyes@univ-oran2.dz**

مقدمة:

يُعد الصـراع الدولـي من أكثر المواضيع التي اهتـم بها علمـاء السّياسـة سواءً من حيث الدارسة أو من حيث التنظير لهـذه الظاهرة المتناهية التعقيد، وهذا بُغية فهم وتفسير أسباب الصـراع بين الـدول، ومن تم الوصول إلى حلول أو تسويـات لهذه المعضلة. غير أَنَّ احتدام الصـراعات الدولـية في وقتنـا المعاصر وتنـوع أسبابـها جعـل تفسـيرها أمـرًا في غايـة الصُّعوبة لا سِيَّما إذا لم يقتصر الصـراع على الجوانـب السّياسـية فقط وأخذ يضم في طياتـه جوانب أخرى على غرار الجانب الدِّيني أو العِـرقي أو الاقتصادي... وغيرهـا. وعلـى أرض الواقـع يُشكّـل الصـراع الإيرانـي – السعـودي أُنمـوذجًا جيّدًا لدراسة الصـراع الدولـي وتفكـيكه، أين يُعـد هـذا الأخير من أبـرز الصـراعات الدولـية المعاصرة، والذي أخذ حيـزًا واسعـًا من السجـالات السّياسـية والنقاشـات الأكاديمية، وكذا التغطية الإعلامية حـول أسبابـه ودوافعـه.

وفـي هـذه الدراسة، نعكـف على تسليط الضوء على مُتغيّرين يُشـار إليهما من قبل العديد من المحُللـين والسّياسـيين باعتبارهما أحد الأسبـاب الكامنة واراء الصـراع الإيرانـي – السعـودي ـــ ابتداءً من أواخـر السبعينيات ـــ واستدامته، ويتعلق الأمـر هنـا بكل من شكـل نـظام الحكـم (جمهـوري / مُلوكـي) ومبـدأ تصدير الثـورة الإيرانـية. وهـذا عبر الإجابة عـن تساؤلٍ مفاده: ما مدى تأثير كل مـن شكـل نـظام الحكم (جمهـوري / مُلوكـي) ومبـدأ تصدير الثـورة الإيرانـية ـــ باعتبارهما مُتغيّرين مستقلين ـــ في الصـراع الإيرانـي – السعـودي؟

ولأجـل هـذا الغرض قَسَمْنَـا هذا البحث إلى محوريين: الأوّل عبارة عن دراسة لأثـر شكـل نـظام الحكـم في الصـراع الإيرانـي – السعـودي. أمّـا، المحور الثانـي: فيتضـمن دراسة عن مبـدأ تصدير الثـورة وأثـره علـى الصـراع الإيرانـي – السعـودي. بينـما تضـمنت الخاتمـة أهـم الخلاصـات والاستنتاجات المتعلقـة بالدراسة. في حـين اقتصرت المنـاهج المستخدمة ـــ في هـذه الدراسـة ـــ على منهجيين أساسيين، ويتعلق الأمـر بكل من: المنهج الوصفـي؛ منهج دراسة الحـالة. كـما استعملنا كأداة تحليلية بعض أدبيّـات نظرية الصـراع الدولـي والأطر الفِكرية التي تفسـر السلوك الدولـي الصـراعي على غـرار المدخل السّياسـي والمدخل الإيديولوجـي، فضلًا عـن اقتراب النُّخبة.

المحور الأول: الصـــراع بين الأنظمـة الجمهورية والأنظمـة الملكية الوراثية

لطالمـا شكّـلت الأنظمـة الجمهورية هاجـسًا أقلق الملكـيين باعتبـار أن أغلـب الأنظمـة الملكية الوراثية في العصر الحديث تم تقويضها من طرف الجمهوريين، واستنادًا إلى هذا الأساس، تُعد الجمهورية كنـظام حكم من الناحية النظرية على الأقل تقيضًا للملكية. والحـق، أَنَّ هذا المتغيّر المتمثل في الصـراع بين الأنظمـة الجمهورية والأنظمـة الملكية الوراثية يُعد من أحد الأسباب التي أدت لعـدم التقارب بل والصـراع بين العديـد من النُّظم السّياسية مثلمـا يُشير إلى ذلـك التـاريـخ السّياسـي الحـديث. ولعـل الصـراع الإيرانـــي – السعـــودي يُعد مرة أخرى أُنمـوذجًا جيّدًا لدراسـة أثر هذا العامـل في العلاقات الدوليـة، لا سِيَّما وأَنَّهُ يتقاطع مـع فكرة إيرانـــية خطيرة مُتمثلة في مبدأ تصدير الثورة الخمينية إلى دول الجـوار .

أولًا: الصـــراع بين الأنظمـة الجمهورية والأنظمـة الملكية الوراثية

بدايـةً، واستنادًا إلى الفِكـرة القائلة بوجـود صـــراع بـين الأنظمـة الجمهوريـة والأنظمـة الملكيـة الوراثية، وانطلاقًا من تتبعنا للتـاريـخ السّياسـي الحـديث للشـرق الأوسـط، فإنّ الاختلاف في شكـل النـظام السّياسـي بين طهران الخمينية ورياض آل سعود يُعتبر أحـد التفسيرات المنطقية للصـــراع القائم بينهما منذ قيام الجمهورية في إيـــران في عام 1979.

وبأيّ حـال، فـإنّ طبيعة السّياسـة والعلاقـات الدولـية بشكل عام لا شك تفـرض نـوعًا من التنافس والصـراع بين الدول والنُّظم السّياسية المختلفة، بَيْدَ أَنَّ مثل هذا الأمر قد يزداد ويتفاقم في حالة تقاطعه مع وجود أنظمـة سّياسـية غير مُتشابه ومتباينة من حيث شكل نـظام حُكمهـا. وفي هذه النقطة بالتحديد لطالما كـان الشـرق الأوسـط والخليج العربـيّ – الفارسـي محكـومًا بهذه الفِكـرة المبنية على أَنَّ الأنظمـة الجمهورية تُعد العدو والخصم رقم واحد للملكيات الوراثية، خاصةً أن الشـرق الأوسـط شهـد في فترات زمنية غير متباعدة ثـورات ـــ أو انقلابـات عسكريـة ـــ قوضت الملكية من جذورها وأقامت أنظمـة جمهورية ثورية وتقدمية بـدلًا عنهـا، بـدءً من مصـر (عـام 1952)، ثم العـراق (عـام 1958)، فاليمـن (عام 1962)، ثم ليبيـا (عام 1969)، إلى غايـة إيـــران (عام 1979).

والحـال، أَنَّهُ من الطبيعي جدًا أنْ تتخوف وترفض الأنظمـة الملكية الوراثية وجود أنظمـة جمهورية – ثوريـة على حـدودها أو قريبة منهـا، خاصةً إذا كانـت هـذه الجمهوريـات تهدف إلى تغيير المنظومة الملكية أو تسعى إلى نشر إيديولوجيتها بكل الطرق والأساليب. ذلـك أَنَّهُ من الناحية السّياسية والفِكريـة

يُمثل الفِكر الجمهوري –التقدمي (Progressivism) تهديدًا لعروش الملكيين، الذين غالبًا ما يُنعتون من طرف خصومهم بالرجعية (Reactionary). ومثلما كان الصراع في أوروبا بين التقدميين والمحافظين والذي كان ما يُعرف بـ: التحالف المقدس(The Holy Alliance)ـــ الذي أنشأته الأنظمة الملكية في كل من روسيا والنمسا وبروسيا في عام 1815 ضدَّ الفِكر التقدمي الذين كان تمثله آنذاك فرنسا الجمهورية ـــ أبرز تجسيد له. فإنّ، الشرق الأوسط بات هو الآخر مسرحًا للعديد من الصراعات السّياسية والإيديولوجية من يحملون الفِكر الجمهوري وبين خصومهم من الملكيين.

ولعل الأمثلة التي يُمكن الاستدلال بها على هذا النوع من الصراع في الشرق الأوسط كثيرة ومُتعددة وقد لا نغالي إذا وصفنا جزءً من تاريخ هذه المنطقة ـــ خصوصًا من خمسينيات إلى غاية أواخر سبعينيات القرن الماضي ـــ بأَنَّهُ عصر الصراع الجمهوري – الملكوي. أين كان ثَمَّة صراعٌ لا يستطيع أحد إنكاره بين المملكة العربيّة السعودية وجمهورية مصر العربيّة ابتداءً من عام 1952. كما شهدت علاقات المملكة العربيّة السعودية مع مختلف الجمهوريات العربيّة ـــ لا سِيَّما تلك التي تحولت فيها الأنظمة من الملكية إلى الجمهورية ـــ على غرار العراق واليمن وحتّى ليبيا عدة توترات وأزمات. ومن هذا المنطلق، يُمكننا الادعاء أَنَّ الصراع بين نظام الجمهورية الإيرانية والمملكة العربيّة السعودية لا يُمثل حالة استثنائية أو قطيعة بالنسبة لعلاقات المملكة الخارجية على الرغم أن الحالة الإيرانية تُعد أكثر تعقيدًا بحيث يتعدى الأمر شكل النظام .

وبطبيعة الحال، تبقى الأنظمة الملكية الوراثية ـــ على الرغم من التناقض القائم بينها ـــ في نظر بعضها البعض أحسن من أيّ نظام جمهوري. ويؤكد هذا الأمر حالة العلاقات الثنائية التي كانت بين الأنظمة الملكية الوراثية في الخليج العربيّ –الفارسي، والتي مهما قلنا عنها، فإنّ التعاون والتقارب كان يغلب على الصراع والتوتر فيها. فالعراق، مثلًا إبان المملكة العراقية الهاشمية (1932 – 1958) كانت له علاقة آنذاك مع النظام الشاهنشاهي الإيراني أكثر من جيّدة حتّى قيل إنّ الخلافات كانت شبه مُجمدة، لكنّ ما إن جاءت ثورة عام 1958، ثم بعدها الانقلاب البعثي عام 1969 حتّى بات التوتر الشديد يسيطر على العلاقة بين البلدين وتصاعدت النزاعات الحدودية بينهما إلى درجة كادت تصل إلى الحرب الساخنة في سنة في سنة 1969 (إدريس، 2000، ص. 388). واحتضنت إيران الشاهنشاهية ـــ على خليفة هذا الصراع ـــ حزب الدعوة الإسلامية العراقي المعارض

بقيادة محمد باقر الصدر (1935 – 1980) عام 1968. وفي المقابل، احتضن العراق المعارضة الإيرانية ومن بينهم ـــ مُؤسس الجمهورية الإسلامية وقائد الثورة الإسلامية ـــ آية الله روح الله الخميني (1979 - 1989) الذي كان لاجئ في النجف وكربلاء ـــ بعد عملية نفيه ـــ لمدة 13 عامًا، ابتداءً من سنة 1965 إلى غاية انتقاله إلى فرنسا عام 1978. كما قام العراق بتهجير عدد كبير من العراقيين من أصل إيراني نتيجة اضطراب العلاقات بينه وبين جارته إيران .

وفي العقود التي سبقت عام 1952 كانت علاقات إيران مع مصر ـــ كما يقول **محمد السعيد إدريس** ـــ في الغالب الأعم علاقات تعاونية وتصالحية، حيث كان التشابه والانسجام في طبيعة النُّظم الحاكمة والإيديولوجية السائدة- علاوة على الحليف الدولي الواحد المتمثل في بريطانيا العظمى يُشكّل تناغمًا بين النظامين وصل إلى حد المصاهرة بين الأسرتين الملكيتين، حيث تزوج الشاه محمد رضا بهلوي (1919 - 1980) من الأميرة فوزية أُخت الملك فاروق الأوّل ملك مصر والسودان وذلك عام 1939، لكنّ ما إن قام الضباط الأحرار بثورة 23 يوليو 1952، وتغيّر شكل نظام الحكم إلى الجمهورية حتّى تحولت العلاقات بين إيران ومصر إلى علاقات صراعية سنة (إدريس، 2016، https://bit.ly/2MKdNHY)، بل يُمكننا القول أَنَّ هذا التوتر بين طهران والقاهرة خرج عن نطاق الصراع السّياسي بحيث تحول الصراع بينها إلى صراع بين القومية العربيّة التي كانت مصر تُشكّل أهم أقطابها والقومية الفارسية التي كانت النظام الشاهنشاهي يُمثلها .

وكان التوافق السّياسي بين المملكة المغربية وإيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي كبيرًا، في حين انقلبت العلاقات المغربية -الإيرانية أيضًا بمجرد قيام الثورة الخمينية إلى النقيض أين قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ثلاث مناسبات مختلفة، الأُولى، كانت 30 يناير 1981 إلى غاية 1991؛ والثانية، يوم 6 مارس 2009؛ أمّا الثالثة، فكانت بتاريخ 01 مايو 2018. وعلى كل حال، فإنّهُ لا يُمكن تفسير توتر العلاقات المغربية – الإيرانية ـــ إذا أخذنا بعين الاعتبار التباعد الجغرافي بين الدولتين ـــ إلّا بشكل النظامين .

كما أَنَّ النظامين الملكيين الإيراني والسعودي كانا دائمًا على إجماع بضرورة دعم المنظومة الملكية الوراثية في الخليج ضدَّ أيّة محاولة لتغيّرها أو تفكيكها لصالح الجمهوريين، فكلهما كان يُعادي النظام الناصري والنظام البعثي، وكلهما وقف مع المملكة المتوكلية اليمنية (1918 – 1962) ضدَّ الجمهوريين المدعومين من مصر، حتّى أَنَّ آخر حكام هذه الدولة الشّيعية (الزيدية)، الإمام محمد البدر بن

حميد الدين (1926 – 1996) بعد خسارته لعرشه فر إلى حليفته السعـودية وقـاد من هنـاك حـربًا لمدة سبـع سنوات من أجل استعادة عرشـه .

ومـرة أخرى اصطفت الملكيـات في الخليج وعلى رأسـها السعـودية وإيـــران ضدَّ قيام الأنظمـة الجمهورية في الخليج، ففي سلطنة عمـان مثلًا تدخل الشـاه محمد رضا بقواته العسكريـة ضدَّ ثورة ظفار الشيوعية (1956 -1975) المسنودة من الاتحـاد السوفياتـي والعـراق، بينما انحصر دعم السعـوديون لحكم السلطان سعيد بن تيمور بالمال والعتاد فقط. ومن هـذا البـاب أيضًا كانت مُساندة السعـودية للنـظام البحرينـي بقوة أثناء احتجاجات الربيـع العربـيّ (ثورة دوار اللؤلؤة) ـــ ابتداءً من 14 فبراير 2011 ـــ الداعية لإسقاطه وبتدخل عسكـري هذه المرة لقواتها، فالسعـوديون لا يقبلون بأيّ حال من الأحوال حدوث تغيُّر في منظومة الحكم الملكـي المشيخي، حيث لا تطيق الرياض وجود نـظام جمهوري في الخليج. ولدعم مسعاها كانت صاحبة فكرة قيام مجلس التعاون الخليجـي (GCC) باعتبـاره في الأسـاس تحالـفًا إيديولوجـيًا بين الدول الملكية المحافظة، كمـا تسعى لتوسيعه ليضـم النـظامين الملكـيين العربـيّين الآخرين المملكة الأردنـية الهاشمية والمغـرب الأقصـى.

ثانيًا: الأنظمـة الملكية الوراثية فـي فِكـر وفلسفة الإمام الخميني

بالإضافة إلى الحساسية الموجودة بين النـظامين الجمهوري والملكـي هنالـك عامـل آخر لا يقل أهمية عن العامل الأوّل وفي نفس الوقت مرتبط به، والذي يتجلى في فِكـر وفلسفة الإمام الخميني وتصوره للحكومة الإسلامية، التي هي ليست ملكـية بالضرورة. إنّ الملكية الوراثية حسب هذا الاعتقاد الفلسفـي تعـد أُنموذجٌ للطغيـان، الفسـاد، الظلـم، وتسـلط المستكبرين على المستضـعفين، وأهـل الشـرك على أهـل الإيمان؛ تدِين هـذه الفكرة بدرجة كبيرة إلى العـقل والموروث الشِّيعي (المتّخيل) والمظلومية التـاريخية التي تشكّلت في العصور الأولى للإسلام، فالأمويـون (بني أمية) الأعداء التاريخـيين للشِّيعة هم أوّل من جعلوا الدولة الإسلامية مُلـكًا عضوضًا بعدما اغتصبوها من أصحاب الحق ـــ وهـم آهل البيت حسب المنظور الشِّيعـي ـــ وأسقطوا بذلك حكومة العدل الإلهـي على حد تعبير الإمام الخميني، وبهـذا حرفوا الطريق الصحيح وطبقوا الأُنموذج الطغيانـي الظالم في دولتهم .

ويستند أنصار هذه الرؤيـة إلـى العديد من النصوص الدِّينية وبالتحديد إلى بعض الأحاديث النَّبوية التي اعتبرت في معناها العام الملكـوية كنـظام حكم انحرافًا عـن النظام الإسلامـي الصحيح، على غرار قول الرسول (ص):" **إن أول دِّينكم نبُّوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم تكون ملكًا وجبرية، يُستحل**

فيها الدم"(http://bit.ly/31Vcz5t). هذا من جهة. من جهة ثانية، فإنّ عداء الإمام الخميني لما يُسميه الأنظمة الملكوية ـــ فضلًا عن فِكر وفلسفة الإمام الخميني ـــ مُرتبط بالتجربة الشخصيَّة له واللحظة التاريخية مع النظام البهلوي الملكي؛ بحيث كان لهما ـــ أَي التجربة الشخصيَّة له واللحظة التاريخية ـــ دورٌ كبير في بلورة النظرية السّياسية للخميني، فقد عاش هذا الأخيرة تجربةً مريرةً وقاسية مع الشاه سجنًا ونفيًا جعلته يُصر على فِكرة أَنَّ كل الأنظمة الملكية الوراثية على مر التاريخ مهما كان نوعها أو إيديولوجيتها هي أنظمة استبدادية مستكبرة وعميلة للمُستعمِر والإمبريالية، والأخطر من هذا وذاك أَنَّها تُشكّل خطرًا على الدِّين الإسلامي، ولهذا السبب ينبغي إسقاطها ومحاربتها بشتى السُبل. والملاحظ هنا، أَنَّ التجربة الشخصيَّة للخميني مع الشاه كان لها الأثر الأكبر مقارنة بالتصور الدِّيني – التراثي على فِكره وفلسفته، وكذا توجهه الثوري والجذري (Radical)، لا سِيَّما إذ أخذنا بعين الاعتبار أَنَّ الخميني كتب ونّظر لأهم أفكاره ونظرياته السّياسية بعد نفيه من طرف الشاه، في حين غلب على كتابته قبل نفيه الجانب الروحاني والفقهي.

والحقيقة، أَنَّ العديد من خُطب الإمام الخميني وتصريحاته تدور في هذا الفلك المعادي لكل ما له صلة بالحكم الملكي، على غرار قوله: "**[...] لا توجد في الإسلام ملكوية أو حكم وراثي أو ولاية عهد[...]**" (الخميني، [د. ت.]، ص. 12). وقوله أيضًا: "**[...] انتفضوا يا مستضعفي العالم ويا أيتها البلدان الإسلامية ويا أيها المسلمون[...] وتقدموا باتجاه تأسيس حكومة إسلامية في جمهوريات حرة مستقلة[...]**" (عرسان، 2003، ص. 117). واللّافت للنظر، أَنَّ هذه الفِكرة الخمينية المتعلقة بمُعادة الملكية تبدو أكثر وضوحًا في كتابه الأشهر الحكومة الإسلامية، الذي يضم الجزء الأهم من فِكره ونظرياته السّياسية، إذ نجده يصف صراحةً الأنظمة الوراثية الملكية بالمنحرفة عن الإسلام. ونفس الكلام تقريبًا يكرره إذا ما تصفحنا ما يسمى بـ: الوصية الخالدة أو الوصية السّياسية الإلهية ـــ التي نُشرت بعد وفاته سنة 1989 ـــ، التي تُعد هي الأخرى إحدى أهم الوثائق التي ضمت فلسفة الخميني السّياسية (الخميني، 2017، http://bit.ly/2JkngDE). وعمومًا، يمكننا القول، إنّ الزعيم الأوّل للثورة الإيرانية كان يعتقد، بما لا يدع مجالًا للشك أَنَّ النُّظم الملكية الوراثية على النمط الأموي تناقض الحكم الإسلامي ونظامه السّياسي ومعادية للقرآن، لذا فقد أبطلها الإسلام.

ليس غريبًا إذن، أَنَّ كل الأنظمة الملكية الوراثية من منظور الخمينية هي أنظمة غير شرعية، باطلة، وانحراف عن الإسلام والأُنموذج الإسلامي الحقيقي، وبالتّالي، فإنّ الشرع والعقل يفرضان ألّا تترك

هذه الحكومات وشأنها لأنّ تمادي هذه الحكومات في غيّها يعني تعطيل نـظام الإسلام وأحكامه. ومن هذا المنطلق، أصبحت إيـــران باعتبارها أُنموذجًا للحكومة الإسلامية الصحيحة مسؤولة عن إزالة آثـار هذه الأنظمـة الطاغية (الخميني، [د. ت.]، ص. ص. 12، 23، 33، 34). ولأنَّهُ في كل العالم ومنذ القدم تعتبر الجمهورية نقيض الملكية كان الأُنموذج الجمهـوري الأصلح لتطبيق وتجسيد الحكومة الإسلاميـة .

بعد نجاح الثورة الإسلامية كانت هذه الفلسفة الخمينية إحدى الأركان الأساسية التي تستند عليها السّياسـة الإيرانـــية في علاقته مع السعـــودية وأترابها من الأنظمـة الملكية الخليجـية. وبما أَنَّ السعـــودية ملكية وراثية تتشابه في سلوكيـاتها مع البهلـوية من حيث اضطهادها للشّيعة وخضوعها للغـرب وأمريكـا أعداء الإسلام، وعلاقتها بإسرائيل، فهي عدوة لإيـــران والشعب الإيرانـــي والمسلمين جميعًا مثلما كان الشـاه. معنى هذا أن الصـراع لا يرتبط ـــ كما أشرنا أعلاه ـــ بالاختلاف بين الأنظمـة فقط، وإنّما يدخل كذلك ضمن الإيديولوجية الشّيعية –الخمينية التي ترى في كل ملكية نـظامًا فسـادًا وعميلًا وجب اسقاطه .

وضمـن هذا الطـرح، يُؤكـد **غريغـوري غـوس** (F. Gregory Gause) أَنَّ من بين الأسباب الرئيسية في توتر العلاقـات بين الرياض وطهران شكل نـظام الحكم في كليهما حيث لدينا جمهورية ثورية مقابل مملكة محافظة، كلاهما يزعم تمثيل الإسلام سّياسيًا من جهة. ومن جهة ثـانـــية، فإنّ تصنيف الإمام الخميني للحكم الملكي بأَنَّهُ نـظام غير إسلامـي زاد من حِدَّة التوتر (http://bit.ly/2NXh6g5).

مـع ذلـك، وبمرور الوقت ما فتئت هذه النظرة العدائية لكل الملكيات تتراجع بحيث أصبحت إيـــران تعطي أهمية أكبر للمصلحة الوطنية والبراغماتية في سّياسـتها الخارجية وعلاقاتها مع الغير على حساب الالتزام الإيديولوجـي الجامد، وهذا عبر بروز نُخبة سّياسـية جديدة أعطت تأويلات أقل حِدَّة وأكثر براغماتـية للفلسفة السياسية للخميني. وتجدر الإشـارة في هذا الصـدد، أَنَّهُ رغم التبـاين في شكل النـظام السّياسـي بين إيـــران والمملكة، بَيْدَ أَنَّهما يشترّكـان في ثـلاث نقاط جوهريـة، ذلك أَنَّنـا أمام حالتين أو نـظامين فريديـن من نوعهما، حيث أَنَّ طبيعة النـظامين غير الديمقراطية تتقاطع مع ما تشير إليـه إحـدى نظريـات الصـــراع آلا وهـي نظـرية السـلام الديمقـراطـي (Democratic Peace Theory)، والتي يُمكن أن نستند عليها أيضًا كإحدى تفسيرات الصـــراع الإيرانـــي – السعـــودي، إذ أَنَّ طبيعة أنظمـة الحكم الشـمولية والتسلطيّة، بحكم عقيدتها وأهدافها والأساليب التي تنتهجهـا، تعتبر إحدى المصادر الرئيسية التي تزيد من حِدَّة الصـراع الدولـي .

وباعتبار كل إيران والمملكة أقرب إلى الأنظمة التسلطية من حيث شكل ممارسة الحكم (السلطة) وأبعد عن الديموقراطية فإنّ الصراع بينهما لا شك يكون أكثر تعقيدًا، ففي الأنظمة الديمقراطية ـــ كما يُشير الباحث **راستيسلاف كازانسكي**(Rastislav Kazanský)ـــ يمكننا العثور على أدوات ومؤسسات تسمح بتسهيل عملية حل النزاعات والصراعات السّياسية القائمة وهذا وفقًا لقوانين الديمقراطية البرلمانية ومعاييرها وقواعدها (Kazanský ,2015 ,p.46)، في حين تكون هذه العملية أكثر غموضًا وتعقيدًا في ظل الأنظمة غير الديموقراطية. كما أنّهما يشتركان في الادعاء أَنَّهما أُنموذجيين للدولة الإسلامية الحقة. مع ذلك، تُشكّل إيران جمهورية ثيوقراطية ممزوجة ببعض مظاهرة الديمقراطية، بينما المملكة العربيّة السعودية ملكية وراثية. وأخيرًا، فإنّ كل من المملكة والجمهورية هما دولتين ريعيتين (Rentier State) كل سّياستهما معتمد على مداخيل النِّفط. ما نريد أن نبينه هنا أَنَّهُ بغض النظر عن الاختلاف في شكل النظام السّياسي بين السعودية وإيران، بَيْدَ أَنَّهما يتوافقان في طبيعة نظاميهما السّياسي أَي شكل ممارسة السلطة (Exercise Of Authority).

ولهذا السبب، ورغم كل الذي قِيل عن أثر الاختلاف في شكل النظام السّياسي في قيام الصراع الدولي سواءً من الناحية التنظيرية أو من ناحية الواقع والتاريخ، إلّا أَنَّهُ من المبالغة وكذا من المغالطة اعتبار هذا المتغيّر سببًا جوهريًا في الصراع الإيراني – السعودي خصوصًا بعد سقوط أهم أقطاب التقدمية (الاتحاد السوفياتي) في العالم والعالم العربيّ (مصر الناصرية، العراق الصدامي). ناهيك عن نقطة مهمة تميّز دول الشرق الأوسط عمومًا والتي تتمثل في أَنَّ التباين والاختلاف في شكّل النظام السّياسي سواءً كان جمهوري –ثوري أو كان ملكي – وراثي لا يغيُّر كثيرًا في أسلوب الحكم في أغلب هذه الدول، فحتّى الأنظمة الجمهورية أصبحت وراثية ما يعني أَنَّها أقرب لما يُسمى بـ: الجمهوملكية (The Monarchical Republic). استنادًا إلى هذا، لا يُمكننا أَنَّ نستند على شكل الأنظمة كمُتغيّر أساسي في تفسير الصراع الإيراني – السعودي أكثر منه كمُتغيّر ثانوي يتم توظيفه سّياسويًا وإعلاميًا.

المحور الثاني: مـبدأ تصدير الثـورة (نظرية التولّي والتبرّي)

أولًا: فـهـم مـبدأ تصدير الثـورة الإيرانـــية

جلبت الثورة الإسلامية الإيرانـــية منذ قيامها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي اضطرابـات وتغيُّرات عميقة في الشـرق الأوسط بشكل عام وأعادت إلى الأذهان الحُمى الثـورية التي لطالما هزت العلاقـات الدولـية بشدة وأربكت العديد من الدول والأنظمـة السّياسـية. لهذا السبب، يعتبر الكثير من الباحثين والمحللين أَنَّ دعوات إيـــران بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام 1979 وتقويض البهلـوية إلى تصدير ثورتـها إلى الخارج وإلى دول الجوار بالتحديد كان السبب المباشر والرئيسـي في اضطراب علاقـتها الخارجية، وكذا في حالة التخوف والريبة التي أحاطت بهذا النـظام الجديد. لا سِيَّما بعدما تمكن الملّالـي المتشـدّدون من الوصول إلى السلطة وممارستها، وسواءً بوعـي أو بغير وعـي بدأت إيـــران تنادي تصدير الثـورة وانتهاج أسلوب أكثر راديكالية في سّياسـتها الخارجية تجسد بوضوح فيما عُرف بـ: أزمـة رهـائـن إيـــران التي دامت من 4 نوفمبر 1979 حتّى 20 يناير 1981.

والحـال، أَنَّهُ مع نجاح الثـورة الإسلامية ظهر مباشرة إلى الواجهة مبدأ تصدير الثـورة رغم أن الخميني قد أشـار قبل ذلـك إليه في كتابـاته، ما يعني أَنَّهُ ليس مبدأً فرضته الظروف السّياسـية فقط، إنّما جزءٌ لا يتجزأ الفلسفة السّياسـية لزعيم الثورة. والذي يُمكن القول بدون مُبالغة أَنَّهُ ـــ أَي مبدأ تصدير الثـورة ـــ أخذ حيزًا وشهرةً كبيرتـين خاصةً على المستوى الإعلامـي والسّياسـي، وهذا باعتباره أحد أهـم روافد فلسفة الثورة الخمينية. وضمن هذا الطـرح، ولا يكاد شخص قرأ أو سمع عن إيـــران الحديثة إلّا ويكون سمع بشيءٍ اسمه تصـدير الثـورة (Exporting Iran's Revolution)، ومـما زاد من شهرة هذا الأخير أَنَّ الكثير ـــ من الناس والمحللين والساسـة ـــ يعتقدون أَنَّهُ ـــ الأهداف السّياسـية الرئيسـية للسّياسـة للخارجية الإيرانـــية، فـما المقصود بها يا تـرى؟

إنّ أبسط تعريف يُمكن أن نعطيه لمبدأ تصـدير الثـورة أو صـدور انقـلاب كما يُسمى بالفارسـية هو محاولة نقل الأُنموذج الثـوري الإيرانـــي للدول الأخرى، لكنّ كيف؟ مـع أَنَّ الكيفية تأتـي في الدرجة الثـانـــية، غير أَنَّ المبدأ في حد ذاته وبغض النظر عن الطريقة التي يُطبق بها يُعتبر مُرعـبًا بالنسبة للغـير، وبالخصوص جيران إيـــران المحافظين. جعل هـذا علاقـات إيـــران الخارجية، وبالتحديد مع وجوارها الإقليمـي ـــ لا سِيَّما جيرانـها الخلجـيين ـــ تتوتر إلى حد كبير بحجة التدخل في شؤونهم الداخلية ومحاولة طهران زرع الفتن في هذه الدول من خلال تحريضها ودعمها للشِّيعة وتشجيعهم على الثورة ضدَّ

حكامهم. وعلى كل حال، فقد أكد الدستور الإيرانـــي الجديد الصادر في سنة 1979 والمعدل في سنة 1989 مخاوف جيران إيـــران، وهذا عبر أوّل ما جاء فيه وهي الديباجة، التي أشارت بشكل صريح أَنَّ القوات المسلحة تُشكّل جيشًا عقائـديًا مهمتها لا تلتزم فقط بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالـم.

ولأجـل هـذه الحاكمية يرى البعض أَنَّهُ تم تحاشي ذكر كلمة إيـــران عمدًا في وصف القوات المسلحة واستبداله بمفهوم أوسع وهو الإسلامـي، لذلـك أَنَّ الخميني وجماعته كانوا يعتقدون أَنَّ الجيش هو في خدمة الأمّة الإسلامية بأكملها وليس مقتصرًا على إيـــران فحسب (يغين، 2016، ص. 85). فقد كان الخميني يرى أَنَّ قيام الحكومة الإسلامية في إيـــران ما هو في الحقيقة سوى خطوة أُولـى فقط تجاه إنشاء الدولـة العالمية وتحرير الشعوب المستضعفة، وعليه، لطالما كان يرفض ما يُعـرف بالحدود الجغرافية بين الدول ولا يعترف في مقابل ذلك إلّا بالحدود الإيديولوجية (عبد الناصر، 1997، ص. 58). لأَنَّ الخميني ـــ كما يرى أنصاره ـــ لـم يكـن مجرد ثائـرٍ يبحث عن حدود وطنية لثـورته بل كان داعية يبحث عن كل ساحة من ساحات العالم لتكون ساحة لدعوتـه (مجموعة مؤلفين، 1995، ص. ص 83 – 84). ويُؤكـد هذه الرؤية ما قالـه الخميني نفسه في إحدى خِطاباتـه الملقاة جمع من الطلبة من السعـــوديين في إيـــران، بتـاريخ: 02 نوفمبر 1979، "**[...] إنّ الرسول الأكرم (ص) كان من أبناء الحجاز، غير أن دعوته لم تقتصر على الحجاز ولا الجزيرة العربـــيّة بل هي للعالم أجمع**" (مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، [د. ت.]، ص. 12). فنجاح الثورة الخمينية جعل إيـــران بمثابة كعبة للثوار ضدَّ المستبدين والطواغيت (نظرية أم للقرى) والمجسد الحقيقي لدولة الإسلام الحقة، يحمَلها هذا مسؤولية محاربتهم (أَي التبرؤ منهم) ونصرة المستضعفين (أَي موالاتهم)، فهي بهذا تعتبر مركز التولّي والتبرّي في العالـم .

والـواضح، أَنَّ مفهوم تصدير الثورة الإسلامية ينطلق من منظور أُممـي عالمي، يحاول عولمة المشروع الإسلامـي الثوري الخاص بالخميني، هذا الأخير الذي رأى أَنَّ الثورة الإسلامية الإيرانـــية تُعد الوسيلة الحقيقية التي يُمكن من خلالها للمسلمين وغير المسلمين (كل مستضعفي الأرض) أن يحرروا أنفسهم من اضطهاد الطغاة والمستبدين الذين يخدمون مصالح الإمبريالية الدولـية. إنّ هذه القناعة التي اشتهرت في فقه الثورة الإسلامية الإيرانـــية وعند العالم الخارجي باسم نظرية تصدير الثورة كان لـها أنصار كُثر داخل

إيـــران وخارجـها، خصوصًا عند الشعوب الإسلامية التواقة إلى الحرية، فعلى الرغم أَنَّ الأُنموذج الخميني لم يكن له إلّا أثـر محدود من الناحية الفقهية على الغالبية السُّنّية، إلّا أَنَّهُ شكّـل مثـالًا للنضال يحتذى به عند جميع المسلمين آنـذاك (بيليس، وسميث، 2005، ص. 801).

أمّـا بالنسبة للمسلمين الشِّيعة وبالتحديد في الخليج، فالمسألة أعقـد وأكثر حساسية فقد كانت الخمينية (Khomeinism) بمثابة طوق النجاة لهم من الناحيتين السّياسـية والفقهـية، أين أصبح جل الشِّيعة والخصوص الاثنا عشرية منهم يطالبون إمّـا بالمزيد من الحقوق السّياسـية أو حتّى ممارسة الحكم باعتبارهم يُشكّلون أكثرية عددية محكومة من طرف أقليّة في بعض دول الخليج على غرار العـراق سابقًا والبحريـن. حيث قامت العديد من التنظيمات الشِّيعية مثل: حـزب الدعوة في العراق، وحـزب الله في لبـنان، وحـزب الله الحـجاز في السعـــودية، وحركة أنصار الله في اليمـن. وضمن هـذا الطـرح، لا يُمكن أَنَّ ينظر لتصدير الثورة إلّا كـإيديولوجية خطيرة وتخريبية، ضف لها ولاية الفقيه المطلقة ومراجع التقليد الذين يملكـون بحكم مكانته الدِّينية نفوذًا وسلطةً روحية وسّياسـة عابـرة للحـدود والأوطـان.

كـل هـذا، من المؤكـد أن يجعل أيّ نـظام سّياسـي مجاور مهما كـان شكله يعيش حالة من القلق والخوف الدائمـين. ويُؤكـد هذه الهواجس والريبة العديد من التصريحات التي أدلى ـــ ويُدلـي ـــ بها المسؤولون السعـــوديون على غرار ما أشـار إليه رئيس المخابرات السابق **تركـي الفيصـل** في مؤتمر المعارضة الإيرانـــية السنوي سنة 2016 في باريس بقوله: "**أَنَّ تصدير الثورة الإيرانـــية هو السبب الرئيس وراء خلافات العالم العربـــيّ والإسلامـي، وأن الشعب الإيرانـــي كان أول ضحايا هذه السّياسـة**" (http://bit.ly/2CEidMM). كمـا كتب وزير خارجية السعـــودية السابق **عـادل بـن أحـــمد الجبـير**، في النيـويـورك تايـمز (The New York Times) ، مقـالًا صرح فيه بقوله: "**أَنَّ الدستور الذي اعتمدته إيـــــران ينص على هدف تصدير الثورة. وعلى هذا الأساس، يعتبر كل السلوك الذي انتهجته الحكومة الإيرانـــية ثابتًا منذ ثورة 1979 سمته الأساسية خلق الإضرابات والتوتر في المنطقة ودعم الإرهاب**" (الجبير،2016، https://nyti.ms/2uuDrZG).

ثانيًا: مـبدأ تصدير الثـورة الإيرانـــية بين الهواجس السعـــودية والبراغمـاتية الإيرانـــية

يعْتبر السعـــوديـون أَنَّ تصدير الثورة المقصود به على وجه الحقيقة السعي إلى نشر التشَّيُّع في العالم الإسلامـي السُّنّي، وهو في نفس الوقت غزو سّياسـي وثقافـي ومد للنفوذ الإيرانـــي لتحقيق الزعامة الشِّيعية على كل المسلمين بل يتعدى ذلك إلى العمل على احتلال الأراضي والسيطرة عليها أيضًا من

خلال الواجهة الدِّينية واستغلال المذهب الشِّيعي للدفاع عن حقوق معتنقيه بهدف الوصول إلى أطماعهم السّياسية. وعليه، يتم دعم الأقليّات الشِّيعية في الدول المجاورة ـــ باعتبارهم طابور خامس لطهران ـــ بالمال والعتاد والتدريب والتوجيه في إطار عملية تصدير الثورة حتّى تكون في النهاية هذه الأقليّات بمثابة أذرع عسكرية لإيـــران في الخارج وطابور خامس لها وأداة للاستفزاز والضغط على الغير (عبد الله، 2016،[د. ت.]، ص. ص 19 - 20).

ويرى سفير العراق السابق في إيـــران **عبد الستار الراوي** أَنَّ مُصطلح تصدير الثورة هو: "مرادف لكلمة "الفتح" في المفهوم الإسلامي أيّ إعادة فتح بلاد الإسلام وإخضاعها بالقوة (لزومًا وليس اختيارًا) لحكم الولي الفقيه. كما أن مشروع نشر وتصدير المشروع الإيراني اتخذ أنواعًا وأشكالًا متفاوتة من الخطط والخرائط ومن الوسائل والأساليب، كان من بينها التقليدي المباشر والمستحدث المبتكر إعلانًا وخطابًا، تعبئة وتحريضًا، وتجاوزًا وإيذاءً نحو ما نشهده من التدخلات الإيرانية في الشأن الوطني الخاص للدول الأخرى، وبقي هذا الضرب من السياسات اللاعقلانية سمة ثابتة وتقليدًا راسخًا في علاقات طهران الدولية" (الراوي، 2015، http://bit.ly/2N9sMLB).

بينما يرى الجانب الإيرانـــي أَنَّ مسألة تصدير الثورة الإيرانـــية كما تُصورها وسائل الإعلام الخليجية العربـــيّة، والتي تعني التدخل في الشؤون الداخلية للغير ومحاولة ضرب الاستقرار الداخلي وخلق الفتنة الطائِفية بين مكونات نسيجها الاجتماعي عبر تحريض الشِّيعة على التمرد والعصيان، ما هي سوى إشاعة وكذبة ومادة أساسية للإعلام المعادي للجمهورية الإسلامية في جانبه العربـــيّ. كان أوّل من أطلق هذه التهمة المتمثلة في محاولات إيـــران تصدير الثورة النـــظام البعثي الصدامي سابقًا، وبعده لحقه السعـــوديون والخليجيون بشكل عام، في حين أَنَّ الحقيقة عكس ما يروجه له خصوم إيـــران بحيث أَنَّ المعنى الأصح لتصدير الثورة ما هو سوى تصدير أُنموذج الثورة المقاوم فقط، من خلال دعم المستضعفين حسب امكانياتها في مواجهة مؤامرات المستكبرين والشيطان الأكبر، المتمثل اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها (قناة الكوثر الفضائية،2017، http://bit.ly/2LkDp0Q).

والواقع، أَنَّ هذا المفهوم يبقى لحد الساعة يشوبه الغُموض واللُبس، فقد كان الإمام الخميني ذكيًا في تعامله معه، فاعتبره تجسيدًا لقيم الثورة الإسلامية ومُثلها في الداخل والاهتمام الجادّ بنشر مبادئها وتطلعاتها في الخارج. وبذلك ترك هامشًا واسعًا للمناورة السّياسية وجعله يقبل عدة تأويلات، فالمتأمل في هذا المفهوم الذي يعتبره الكثيرون أساسي في الفِكر الثوري الإيرانـــي يلاحظ أَنَّهُ لم يكن ثابتًا يومًا، وإنّما

حكمته الظروف السّياسية والاقتصادية، وكـذا الوضع الإقليمي والدولـي. فحتّى أثناء وجود الخميني على قيد الحياة. تميّزت خِطابـاته بازدواجية تجاه تصدير الثورة، فأحيانًـا يعتبرها واجبًـا من واجبات الثورة الإيرانـــية وأيّ تفريط فيه سينعكس سلبًا على إيـــران والثورة، وأحيانًـا أخرى نجده يدعو إلى تصدير الثورة من خلال القدوة والمثال والدعاية لها فقط دون مجابهة الدولة أو محاولة فرضها إلى المجتمعات الأخرى بتحريض الشعوب على اسقاط حكوماتها .

هـذه البراغماتيـة السّياسـة في التعامل مع نظرية تصدير الثورة تكرست أكثر مع مرور الوقت، وبالتحديد مع وصول عـراب البراغماتية في إيـــران حجة الإسلام **أكـبر هاشـمي رفسنـجاني** إلى رئاسة الجمهورية (1989 – 1997)، الذي لا يرفض تصدير الثورة كمبدأ لكنّه يرفض فرض هذا المبدأ على الغير بالقوة الصلبة ، ويطالب بأَنَّ يكون التصدير للثورة عن طريقة القُدوة والمِثال فقط (القوة الناعمة)، "**فإيـــران ستصدر أفكارها في إطار القوانين الدولية**" كمـا قال (عبد الناصر، 1997، ص. ص 71، 75). وتكرست هذه النظرة البراغماتية التي تعطي أولوية للدولة على حساب الثورة أكثر وصول الإصلاحـي **محـمد خاتمـي** (1997 – 2005)، الذي استطاع بمقاربته الانفتاحيه القائمة على حوار الحضارات إعادة إيـــران إلى المجتمع الدولي، كـما أَنَّهُ كان ضدَّ التصدير العنيف للثورة، ويـدل على هذا ما قاله في إحدى خِطابتـه السّياسيـة التي جاءت كرد على منتقديه من المحافظين، أين أشـار أَنَّ مُؤسس النـظام وزعيم الثورة آية الله روح الله الخميـني كان يقصد بـ: تصدير الثورة، جعل إيـــران أُنموذجًـا يحتذى به في البلـدان الأخرى، وليـس دعم عمليات التخريب في البلـدان الأخـرى .(FATHI, 2008, https://nyti.ms/2VxM9lV)

هـذا ما يعنـي في النهاية أنّ النُّخبة السّياسية الإيرانـــية توافق على فكرة تصدير الثورة بشكل عـام، بَيْدَ أَنَّهُ لا يوجد إجماع بينها على وسائل تحقيق هذا الهدف. ففـي حين يرى المعتدلون من اليمن البراغماتي والإصلاحيون أَنَّ الدعاية السلمية فقط للأُنموذج الإيرانـــي يُعد الطريقة الصحيحة لتصدير الثورة بدليل أَنَّ الإيرانـــيين لم يتلقوا أيّة مساعدة خارجية في ثورتهم ولكنّهم كانوا ناجحين نتيجة التزامهم بالإسلام. وكـذا قـول الخميني في الكثير من خِطبه أَنَّ إيـــران ليس لديها نية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ناهيـك أَنَّ هذا الأسلوب المرن القائم على استعمال الإشعاع الثوري كقوة ناعمة فقط سيسمح لإيـــران بالحفاظ على العلاقـات الدبلوماسية والسّياسـية التي تجمعها مع ودول العالم الأخرى. فإنّ جزءً آخر من النُّخبة السّياسية الإيرانـــية الأكثر راديكالية وتشدّدًا ترى عكس هـذا.

فبعد وفاة الخميني وعلى أساس أتباع نهج الإمام تشكّل تيار سّياسي قوي يدعو إلى تصدير الثورة باعتبار أَنَّ هذا الفعل هو حماية للثورة من الداخل في المقام الأوّل وعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للأُنموذج الإيراني من خلال تقديم كل أنواع المساعدات والدعم للقوى السّياسية خارج إيران بغية إنشاء أنظمة على النمط الإيراني، فتكرار التجربة الثورية الإيرانية في الدول الإسلامية خطوة أُولى من أجل التوحد مع إيران في دولة واحدة مركزية تحمي الإسلام من أعدائه (عبد الناصر، 1997، ص. 70). أين يرى أنصار هذا التوجه أن إيران أصبحت في طليعة الحركات الثورية والتحريرية في العالم لا سِيَّما في بلدان العالم الثالث بحيث تعتبر إيران أحد أقطاب العالمثالثية (Third-Worldism)، التي تسعى إلى تحرير المستضعفين من الاستعباد الإمبريالي العالمي. وعليه، فإنّ التصدير الفعال والحقيقي للثورة يجب ألّا يقتصر القوة الناعمة بل يجب أن يشمل أيضًا القوة الصلبة. وعلى غرار الاتجاه الأوّل أيضًا يستند دعاة هذا الرأي أيضًا على أقوال وخُطب الخميني لتبرير موقفهم. لكنّ يبقى السؤال الجوهري هو: فيما إذا كان مبدأ تصدير الثورة هدفًا في حد ذاته للسّياسة الخارجية الإيرانية أم مجرد أداة فقط للدعاية؟

من الصّعب الجزم بإجابة واحدة، لا شك أَنَّ إيران مازالت تملك علاقات وطيدة مع أطراف خارجية سواءً كانت جماعات منظمة ـــ غالبًا ما تكون منظمات شّيعية ـــ أو أشخاص. وتحاول أن تستعملها كأوراق ضغط لصالحها، وتتكفل بدعمها ماديًا ولوجستيًا، ويعتبر حزب الله اللبناني حاليًا، أحسن مثال عن المنظمات غير الإيرانية التي تتلقى الدعم المادي واللوجستي منها. ففي عام 1982، أرسل الحرس الثوري الإيراني قواته إلى لبنان دعمًا لحزب الله، ومنذ ذلك الحين أصبح نشطًا في دعم الحركات الثورية الإسلامية في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي. أمّا عن العلاقات التي يمكن أن تنسجها إيران مع الشخصيَّات ، فغالبًا ما تكون هذه العلاقة مع رجال الدِّين الشِّيعة لما يملكونه من نفوذ وقدرة على تعبئة الجماهير، ويعد كل من الشيخ نمر باقر النمر ـــ وقبله الشيخ حسن الصفار ـــ، في المملكة العربيّة السعودية، ومحمد باقر الحكيم ومحمد صادق الصدر (والد مقتدى الصدر) في العراق، وبدر الدين الحوثي في اليمن أمثلة جيّدة عن العلاقات التي تنسجها طهران مع شخصيَّات ذات تأثير في الجماهير.

وضمن هذا الطرح، صرح أحد قادة الحرس الثوري الإيراني منذ فترة ليست بالبعيدة أَنَّ حجم الجيوش الشعبية (الميلشيات) التي تُشكّلت في العراق وسورية واليمن والمرتبطة بالثورة الإيرانية يبلغ

حجمها أضعاف حجم حزب الله في لبنان. ورغم هذه التصريحات الإعلامية التي يخرج بها بعض المسؤولون الإيرانـــيون بين الفينة والأخرى حول هذه المسألة، حيث تتأكد الدعاية المعنوية والإعلامية لها، تبقى قضية تصدير الثورة من المفاهيم المرنـة حسب الظروف والمناخ السّياسي داخل إيـــران وخارجها، فلا يُمكن الجزم أَنَّ إيـــران حاليًا مازالت تسعى إلى تصدير ثورتها، خصوصًا بعدما وجدت إيـــران شعار تصدير الثورة دونه صعاب كثيرة، تمتد من استعداء الأنظمـة والشعوب العربـيّة ضدَّها، حيث انكفأت هذه الأفكار بعد الاصطفاف السّياسي الذي خلفته الحرب العراقيـة –الإيرانـية ووقوف النـظام الرسمي العربـيّ إلى جانب النـظام العراقي آنذاك في موجهة إيـــران (نوفل [وآخرون.]، 2014، ص. 585). ووصولًا إلى حشد الولايات المتحدة الأمريكـية (الشيطان الأكبر من منظور الخمينية) لقوات عسكريـة ضخمة في الخليج العربـيّ –الفارســي وتأسيس قواعد ثابتة لها فيه بداعي حماية المصالح الأمريكـية (مجموعة مؤلفين، 2015، ص. 60).

على ضـوء ما سبق، فإنّ سّياسـة تصدير الثورة اثبتت فشلها، فما من بلد حتّى الآن أصبح جمهورية إسلامـية، بالعكس انفضت عن إيـــران بلدان وحركات إسلامـية كثيرة. وعلى هذا الأساس أصبحت السّياسـة الخارجية والأمـــنية الإيرانـــية سواءً فيما يتعلق بجيرانها المباشرين في المنطقة أو على الساحة العالمـية الأوسـع أكثر تأثرًا بالاعتبارات البراغماتية وتوازن القوى على أرض الواقع منها بالأغراض الإيديولوجية والمزاعم الثورية. لا سِيَّما أَنَّ أولئك الذين يدعـون إلى تصدير الثورة فقط من خلال القُدوة والمِثال (البراغماتيون) قد هيمـنوا على رئاسـة الجمهورية وزارة الخارجية أكثر من المتشدّدين، فمنذ بداية التسعينيات لم يعد ينظر إلى الإيرانـــيين على أَنَّهم مهتمون كثيرًا بتصدير ثورتهم الأمريكـية (مجموعة مؤلفين، 2015، ص. ص 98 –100).

خاتمة:

يبقى علينـا أن نُؤكد في الأخير، أَنَّ كل من شكل نـظام الحكم (جمهوري / مُلوكـي) وتصدير الثـورة لا يُمكـن اعتبارهما من الأسبـاب الرئيسية (البُنيوية) للصـــراع الإيرانـــي – السعـــودي في الوقت الحالـي، فهما لا يعدوان أنْ يكونا سببين ثانـويين في الصـراع. والمقصود هنـا بالسبب الثانـوي، أَنَّ هنـاك أسبابًا أهـم من وجهـة نظر الأنـظمة السّياسـية والنُّخب الحاكمـة من أخرى ولا يُمكـن التنـازل عنهـا أو التفـاوض عليهـا وهـي مـا يُمكـن تسـميته بـ: الأسبـاب الرئيسـية أو الجوهريـة للصـــراع على غـرار المتغيّر الإيديولوجي (الصـــراع الوّهَابيّ – الخميني)؛ والمتغيّر الاقتصادي (السّياسـة النِّفطية)؛ والمتغيّر الأمـني؛ ...

وغيرها. في حين توجد أسباب قابلة للتفاوض وإمكانية الوصول إلى تسوية بشأنها، وهي بطبيعة الحال الأسباب الثانوية .

ويرجع تصنيفنا لكل من مُتغيّري شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) ومبدأ تصدير الثورة ضمن الأسباب الثانوية لعدة اعتبارات: أولها، وجود مُتغيّرات أكثر أهمية منهما، فضلًا عن فقدان مثل هذه الأسباب للإشعاع والبريق اللذين كانت تحظى به في فترات زمنية سابقة أو بعبارة أصح فشلها في التعبئة. ثانيها، طبيعة الأنظمة السّياسية الشمولية (الإيراني والسعودي) التي جعلت شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) مُجرد غطاء لا يُمكننا أَنَّ نستند عليه بشكل حقيقي في تفسيرنا للصراع الإيراني – السعودي بحيث تكتنفه مآخذ كثيرة تجعل منه أمرًا غير دقيقًا .

أمّا، فيما يخص مبدأ تصدير الثورة فقد تبين بمرور الوقت والأجيال أَنَّهُ مفهوم غير ثابت في السّياسة الإيرانية التي ما فتئت تتجه نحو البراغماتية السّياسية بدلًا من الثورية المؤدلجة، علاوة على ذلك، فإنّ الملاحظ أَنَّ مبدأ تصدير الثورة يتم توظيفه دائمًا كأداة دعائية لا أكثر يستعملها الطرفان (الإيراني والسعودي) من أجل تبرير مواقف سّياسوية مُعينة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا– توثيق الكتب

إدريس، محمد السعيد. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربيّ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

بيليس، جون، وسميث، ستيف. (2005). عولمة السّياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

الخميني، سيد روح الله. ([د. ت.]). الحكومة الإسلامية، ([د. م: د. ن.]).

زادة، حميد حلمي. (2003). ثورة الفقيه ودولته، قراءات عالمية في مدرسة الإمام الخميني، دمشق: الجمعية التعاونية للطباعة.

عبد الله، أبو أنس. ([د. ت.]). السعودية وولاية الفقيه، ([د. م: د. ن.]).

عبد الناصر، وليد. (1997). إيران دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة: دار الشروق، 1997.

مجموعة مؤلفين. (1995). دراسات في الفكر السّياسي للإمام الخميني، بيروت: مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي.

مجموعة مؤلفين. (2015). العلاقات العربـيّة – الإيرانـــية في منطقة الخليج. الدوحة: منتدى العلاقات العربـيّة والدولية.

مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني. ([د. ت.]). تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، طهران: قسم الشؤون الدولية.

نوفل، أحمد سعيد [وآخرون.]. (2014). التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربـيّة، الدوحة: المركز العربـيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2014.

Kazanský, Rastislav.(2015). The Theory of Conflicts, Belianum: Banská Bystrica.

ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات

يغين، عبد الله. (2016). القوة الصلبة والناعمة لإيـــران، رؤية تركية: السنة 5، العدد 2.

ثالثا– توثيق المواقع الالكترونية

إدريس، محمد السعيد، الدور الإيرانـــي الإقليمـي في الشرق الأوسط: مشروع تعاون أو هيمنة؟، https://bit.ly/2MKdNHY، تاريخ التصفح 06 مارس 2016.

البيان، تركي الفيصل: الشعب الإيراني أول ضحايا «تصدير الثورة»، http://bit.ly/2CEidMM، تاريخ التصفح 25 جانفي 2019.

الجبير، عادل بن أحمد، هل يمكن أن تتغير إيـــران؟، https://nyti.ms/2uuDrZG، تاريخ التصفح 06 مارس 2016.

الخليج الجديد، غريغوري غوس: التقارب السعـودي – الإيرانـي.. حوافز وعوائق،http://bit.ly/2NXh6g5، تاريخ التصفح في 06 مارس 2016.

الخميني، سيد روح الله، الوصية الخالدة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، http://bit.ly/2JkngDE، تاريخ التصفح 01 فبراير 2017.

الراوي، عبد الستار، أبجدية تصدير الثورة الإيرانـــية، http://bit.ly/2N9sMLB، تاريخ التصفح 06 مارس 2016.

قناة الكوثر الفضائية، الإمام الخميني.. تصدير الثورة أم تصدير النموذج؟.http://bit.ly/2LkDp0Q ، تاريخ التصفح 06 مايو 2017.

FATHI, NAZILA, Iran: What Does ‘Exporting the Revolution’ Mean?, https://nyti.ms/2VxM9lV, accessed on 28/02/2019.

إشكالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير المرافق العمومية بالجزائر

The problem of partnership between the public and private sectors in the management of Public utilities in Algeria

أ/ سمير بوعيسى

Aboua issa samir

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، abouaissasamir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/28 تاريخ القبول: 2020/05/09 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

تعد المرافق العمومية من الأجهزة الحيوية لأي دولة، يتم من خلالها تقديم مختلف الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع يوميا وبدون انقطاع أحيانا. وقد يقاس مدى تقدم أي دولة بنوعية الخدمات التي تقدمها مرافقها، ومدى قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الأفراد المتزايدة. ومع التقلبات الاقتصادية ومحدودية الموارد المالية، كان لزاما على الحكومات التفكير في صيغ جديدة لتسيير هذه المرافق من خلال إشراك القطاع الخاص دون المساس بمبدأ الخدمة العمومية.

تعاني المرافق العمومية في الجزائر من اختلالات في تسييرها إلى جانب مشاكل تمويلية وضعف في بنياتها التحتية، وتبدو في هذا الصدد صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص حلا لمشكل تسيير المرافق العمومية بالجزائر، لكن هذه الصيغة تبقى غير مطبقة لحد الآن، بالرغم من أن التجارب الدولية أثبتت مدى نجاعتها من خلال تمكين القطاع الخاص من تسيير بعض المرافق العمومية وتمويلها، دون أن يؤدي ذلك إلى الرفع من تسعيرة الخدمات المقدمة من قبل هذه المرافق، وهي الصيغة التي تعرف اختصارا بـ "البوت".

كلمات مفتاحية: المرافق العمومية – الاستغلال المباشر – أزمة التدبير العمومي – الخدمة العمومية – الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

Abstract:

Public utilities are a vital organ of any country, through which the various services that members of society need are provided daily and sometimes without interruption. The progress of a country may be measured by the quality of services provided by its facilities, and by its ability to respond to the increasing needs of individuals. With economic fluctuations and limited financial resources, it was necessary for governments to think of new formulas to run these facilities by engaging the private sector without compromising the principle of public service.

Algeria has adopted several methods in the management of public facilities, including tender and method of concession, but the formula for partnership between the public and private sectors remains not applied until now, although international experiences have proven the extent of their effectiveness by enabling the private sector to manage and finance some public facilities, without having This increases the price of the services provided by these facilities, which is the formula known simply as "bot".

Keywords: Public utilities - Direct exploitation - The crisis of public management - Public service - Public-private partnership.

المؤلف المرسل: أ/ سمير بوعيسى ، **الإيميل**: **abouaissasamir@yahoo.fr**

مقدمة

تعد الإدارة أمرا ضروريا لكل أنواع الجماعات والمنظمات مهما اختلفت أشكالها وظروف نشاطها، لأن الجهد الجماعي لا يتم على أفضل وجه إلا بها. وتتلخص وظيفتها في السهر على تنفيذ القانون، أما نشاطها فهو يتخذ صورة مراقبة النشاط الفردي دون التدخل مباشرة، أو بالعكس الإشراف بنفسها على المشاريع لإشباع حاجة من الحاجات العامة إذا كانت المصلحة العامة تقضي ذلك، سواء كان بوسع الأفراد القيام بذلك أم لا. ويتخذ تدخلها في الغالب صورة المرفق العام، خاصة إذا اتبعت في تحقيق ذلك النشاط وسائل القانون العام.

ونتيجة لانتهاج الدول عبر العالم لسياسة التدخل في الميادين الاقتصادية والمهنية، فقد زادت وتعددت أنواع المرافق العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، والتي تتطور بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول، مما استوجب بالضرورة ظهور أساليب جديدة لإدارة أمثال هذه المرافق والتي لم تعد تلائمهما، وهي أساليب تعددت وتنوعت إلى أن أصبحت الشراكة الصيغة المعتمدة في الغالب من قبل السلطات العمومية عند منحها الخواص تسيير أي مرفق عمومي.

لكن تبقى هذه الصيغة في الجزائر غير مجسدة، بسبب تردد الحكومة في الاعتماد على القطاع الخاص ولو بصفة جزئية في إطار الشراكة مع القطاع العام، بسبب التخوف من تهديد ذلك الخدمة العمومية خاصة فيما يتعلق بالتسعيرة الخاصة بهذه الخدمات.

تسعى هذه الورقة للبحث عن صيغ تسيير المرافق العمومية في الجزائر وسبب عدم اعتماد أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا الميدان من خلال طرح الإشكالية التالية:

لماذا الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسيير المرافق العمومية بالجزائر تبقى معطلة ؟

ويندرج عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ماهي المشاكل التي تعاني منها المرافق العمومية بالجزائر؟
- ماهي أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير المرافق العمومية ؟

للإجابة عن السؤال الوارد في الإشكالية، سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

البحث عن الربحية وعدم الاهتمام بمبدأ الخدمة العمومية سبب عدم الاعتماد على القطاع الخاص في تسيير المرافق العمومية بالجزائر.

1- تطور المرفق العام بالجزائر

1-1 نبذة تاريخية عن تطور المرفق العام بالجزائر

لم يكن بإمكان الحكومة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال الاستغناء كلية على التشريع الفرنسي كأداة لتنظيم مختلف القطاعات، حتى تستجيب للمطالب الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، إذ نص القانون رقم 62 /157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 على المحافظة على التشريع الفرنسي إلا ما كان منه يتنافى والسيادة الوطنية.[1] فمعظم المرافق التي انشئت بعد الاستقلال ما هي إلا استمرار للتي وضعتها الإدارة الاستعمارية، أو التي تركها المعمرون، أو تجسيدا لمخطط قسنطينة لسنة 1958، حيث استمرت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال في تسييرها دون تغيير يذكر في نمطها أو طريقة تسييرها، رغم المناخ الثوري الذي كان سائدا خلال تلك الفترة.[2]

وبعد وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة إثر حركة 19 جوان 1965، بدأ الاتجاه الاشتراكي يبرز أكثر لدى النظام السياسي، وهو ما تم ترجمته بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تأميم المرافق التي كانت موجودة من قبل، والتحويل السلطوي لمؤسسات خاصة أو مجموعة مؤسسات إلى مؤسسة وطنية، واعتبار أملاكها كرأسمال بدائي للمؤسسات الوطنية.[3] وفي ظل هذا التوجه السياسي والاقتصادي لعبت الإدارة دورا هاما في تشغيل هذه القطاعات، والتي استلهمت من المفهوم الاشتراكي للمصلحة العامة المعنى العام لفكرة المرفق العمومي. وبررت الدولة إشرافها المباشر على المرافق العامة بكون معظم الفروع الأجنبية التي مسها التأميم لم تخضع للتجديد في أجهزتها ووسائلها منذ الاستقلال، لهذا الغرض تم إسناد جميع المرافق إلى مؤسسات وطنية.[4] هذا النمط من التسيير أطلق عليه أيضا تسمية التسيير الدولتي للمرافق، دليلا على

---

[1]- محمد أمين بوسماح، المرفق العمومي في الجزائر (ترجمة رحال بن اعمر ورحال مولاي إدريس). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 . ص ص 5-7.

[2] - Ahmed Bouyacoub, **La Gestion de l'Entreprise industrielle publique en Algérie**. Alger : OPU, 1987, p20.

[3] -**Ibid,** p 49.

[4] - Pierre Jacquemot et Marc Raffinot, **La nouvelle Politique Economique en Afrique**. Paris : EDICEF, AUPELF,

تحكم الدولة التام وبصفة مباشرة في تسيير المرافق العمومية، على غرار كهرباء وغاز الجزائر أو المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية بالجزائر.

استمر الوضع على حالة إلى غاية فترة الثمانينات، مع بروز مؤشرات لتغير توجهات الدولة الاقتصادية بتحرير التجارة الخارجية واعتماد مبدأ استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية، مما انعكس على طريقة تسيير المرفق العام، من خلال إتاحة الفرصة لأول مرة لشخصية تنتمي إلى القانون الخاص الإشراف عليه. كان الهدف من ذلك وضع حدود فاصلة بين الدولة كقوة عامة وسلطة سياسية والحياة الداخلية للمرافقة العامة، تنسحب على إثرها من ممارسة النشاطات التي كانت تزاولها. ولا يعني هذا عدم اهتمام الدولة بمستقبل مرافقها العامة، بل تأخذ بعين الاعتبار حرصها الدائم على تحقيق المنفعة العامة. وعلى هذا شكلت الاستقلالية في التسيير وسيلة لتحرير المرفق العام من البيروقراطية الثقيلة للدولة، لمسايرة حركية اقتصاد السوق.[5]

1-2 طرق الإدارة التقليدية للمرافق العامة

تنقسم المرافق العامة إلى عدة أنواع، ولهذا كان من الطبيعي أن تتباين طرق إدارتها فما صلح لمرفق لا يصلح بالضرورة لآخر. كما أن المرافق تختلف من حيث صلة نشاطها بالجانب السيادي للدولة، فطبيعة مرفق الأمن وكذلك الدفاع والقضاء والضرائب تفرض أن تسير من قبل الدولة مباشرة، فلا يمكن أن تعهد به الدولة إلى أشخاص القانون الخاص لإدارته لما في ذلك من خطورة كبيرة قد تهز كياناتها. وهذا خلافا لمرافق أخرى، فلا مضرة من أن تعهد إدارتها للأفراد أو الشركات مثلما هو الحال بالنسبة لاستغلال الكهرباء والغاز أو الموانئ وغيرها، شريطة أن يتم ذلك بالكيفية والحدود التي يبينها القانون.[6]

وتأسيسا على ما تقدم، فإن المرافق تختلف من حيث وضع يد الدولة عليها، فأحيانا تحتكر الدولة النشاط وهي من تنفق الأموال وتعين الموظفين وتراقب سير المرافق ونشاطه وغيرها، وهو ما اصطلح عليه بطريقة الاستغلال المباشر،[1] وأحيانا أخرى تكلف الدولة في إطار القانون أحد أشخاص القانون الخاص للقيام

1993, p101.

[5] - George Corm, « La réforme Economique Algérienne, Une reforme mal Aimée ». **Revue Maghreb Economie**,

N[139], Paris : 1993, p15.

[6] - عبد الله حداد، **الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى**. الرباط: منشورات عكاظ، 2001، ص29.

[1] - André de Laubadère, **Traité de droit administratif**, (Tome1). Paris : Editions LGDJ, 1999, p.19.

بأداة المرفق على نفقته، وأن يتكفل بتوفير اليد العاملة وكل ما يلزم لقيام المرفق بالخدمة للجمهور، على أن يتقاضى رسوما من هؤلاء. وهذا ما أطلق عليه بطريقة الامتياز.[2] وبين الطريقة الأولى والثانية هناك طرق أخرى.

وتجدر الإشارة أن اختلاف طرق إدارة وتسيير المرفق العام يدل على اتساع مجال الخدمة العامة. فلو كان نشاط الدولة مقتصرا على جانب الأمن والقضاء والدفاع فقط كما كان من قبل، لتولت الدولة بنفسها إدارة هذه المرافق بصفة مباشرة وتركت بقية المجالات للأفراد، ولترتب على ذلك وجود طريقة واحدة لإدارة المرافق العامة هي طريقة الاستغلال المباشر. غير أن تنوع وظيفة الدولة، وتدخلها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسع من نطاق الخدمة، وفرض التفكير في طرق جديدة لإدارة المرافق العامة. ولعب الجانب المالي أيضا دورا في هذا المجال، فعادة ما تفرض الحالة المالية للدولة التفكير في نقل بعض النشاطات للأفراد لإدارتها بأموالهم وتكتفي الدولة بمراقبة هذا النشاط، وهذا تحت شعار "كل ما هو قليل هو أحسن".[3]

وانطلاقا من هذا، يمكن تقسيم طرق ادارة المرافق العامة الى قسمين. فإما أن يدار المرفق بواسطة جهاز حكومي، أو أن يدار بواسطة شخص من أشخاص القانون الخاص، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أ- الاستغلال المباشر

يقصد بالاستغلال المباشر أن تقوم الدولة أو هيئاتها بإدارة المرفق بنفسها مستعملة في ذلك أموالها وموظفيها ومستخدمة وسائل القانون العام. وهذه الطريقة هي أقدم طرق إدارة المرافق، حيث لازمت الدولة منذ ظهورها وتدار بها الآن جميع المرافق الإدارية. لأن نشاطها لا يستهوي الأفراد وعادة ما يعزفون ويمتنعون عن القيام به، لأنه لا يدر عليهم ربحا خلافا لنشاط المرافق الاقتصادية.[4]

فيمكن للإدارة العامة المركزية منها واللامركزية أن تلجأ إلى إدارة مرافقها ومصالحها العامة بموجب طريقة الاستغلال المباشر، أي دون أن تنفصل وتستقل تلك المرافق العامة قانونيا عن الجهة الإدارية التي أحدثها وأنشأتها، حيث أنها لا تكتسب الشخصية المعنوية. ومثال ذلك، أن تتولى البلدية إدارة وتسيير مرفق النقل

---

[2]- سليمان محمد الطماوي، **الأسس العامة للعقود الإدارية**. القاهرة: دار الفكر العربي،1991، ص108.

[3] - Arturo Israel, « Le Nouveau rôle de L'état dans le développement ».**Revue Finance et développement**. N [03],

(Washington : FMI (juin 1991), p41.

[4]- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري- التنظيم الإداري**. عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2002، ص ص 239-240.

أو النظافة أو الرياضة مباشرة، باستعمال موظفيها وأموالها.[5] ولا تقتصر طريقة الاستغلال المباشر على المرافق الإدارية، بل تمتد أحيانا للمرافق التجارية والصناعية، فالنقل بالسكك الحديدية يعد نشاطا تجاريا، ورغم ذلك قد تقوم به الدولة بمفردها خاصة وقد ثبت عجز الأفراد على القيام بهذا النوع من المشروعات حتى في الدول الليبرالية.

في هذا الإطار، حاول Mazzolini حصر القطاعات التي يكون فيها وجود الدولة هام وضروري، وهي الفحم، الحديد والصلب، المحروقات، الطيران والفضاء والإعلام الآلي.[6]

والملاحظ هو أن هذا التصنيف محدود، ذلك أن قطاع المحروقات قد يوكل في بعض الدول إلى المؤسسات الخاصة أو الشركات المتعددة الجنسيات. كما أن الإعلام الالي ليس حكرا على الدولة. ومن ثم ينبغي البحث عن تصنيف آخر جدير بلم وتحديد القطاعات التي تختص الدولة بتسيير مرافقها مباشرة. يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى اتفاق عدد من الباحثين على القطاعات التالية:

*- القطاعات ذات الأهمية لأسباب سياسية:

حيث تنشغل الدول بحماية استقلالية قراراتها خاصة في قطاعاتها الاستراتيجية. من بين القطاعات هذه يمكن ذكر الصناعات المتعلقة بالدفاع الوطني. لكن الملاحظ هو أن هذا المعيار لا ينطبق على بعض الدول المتقدمة التي تسمح للقطاع الخاص النشاط في بناء السلاح الجوي أو الأرضي أو البحري.[1]

*- القطاعات ذات الوضعية الطلائعية:

هي القطاعات التي تحتل فيها النشاطات مكانة استراتيجية في تنمية الاقتصاد، حيث تسمح بالتحكم في نشاطات أخرى وإحداث ارتباطات ذات اهمية بالغة ما يجعل تركها تحت الرقابة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية أمر غير محبذ لدى الكثير من الدول، حيث سار الاعتقاد لدى الحكومات أن خضوع المرافق

---

[5] - نصت المادة الـ151 من قانون البلدية الصادر سنة 2011، "يمكن البلدية أن تستغل مصالحها العمومية عن طريق الاستغلال المباشر". المصدر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية"، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، السنة الثامنة والأربعون، الصادرة يوم 03 جويلية 2011، ص 22.

[6] - Alain Cotta, Michel Ghertman, **Les Multinationales En Mutation**. Paris : PUF, 1983, p168.

[1] - Marie France Heriteau, **Pourquoi des Entreprises Publiques**. Paris : PUF, 1972, p 10.

الاستراتيجية أو الحساسة للرقابة المباشرة للدولة من شأنه خلق ظروف انسجام وتنمية هذه النشاطات، وإعادة توجيهها نحو الاتجاهات الواعدة.[2] يطلق على مثل هذه القطاعات في بعض الدول – ومن بينها الجزائر– اسم أقطاب التنمية، وهي قطاعات تشمل إنتاج الكهرباء والبريد والسكك الحديدية. فيتم إخضاعها لرقابة الدولة التي تسندها بدورها إلى مرافق عمومية تنشئها لهذا الغرض لضمان تشغيل فعال لها، ورعاية مصالح المجتمع.[3]

*– النشاطات ذات الطابع الاحتكاري:

وهي النشاطات التي تتكفل بها الدولة لوحدها دون منافسة خاصة، فيستلزم ذلك إنشاء مرافق عامة للقيام بهذه الوظائف. ويمكن تسجيل ثلاثة أنواع من الاحتكارات:[4]

*– الاحتكارات الطبيعية: وتتمثل في القطاعات ذات المردود المتنامي، إذ أن تكلفتها الحدية بسيطة أي بمعنى آخر غير مكلفة ماليا، ما يجعل أي منافسة حرة تنعكس سلبيا على المتنافسين بعرضهم للإفلاس، أو بالعكس قد تؤدي إلى بروز الاحتكارات الكبرى ذات الآثار السياسي السلبية وغير الفعالة اقتصاديا، والتي لا يمكن تقبلها اجتماعيا، مثال على ذلك السكك الحديدية والبريد والمواصلات السلكية وتوزيع الكهرباء والماء.

الاحتكارات الضريبية: وتتمثل في السلع الخطيرة على صحة الإنسان، أو تلك التي لا يتناسب الطلب عليها مع التغير في سعرها. هذه السلع تشكل مصدر ريع حقيقي إذا تم مراقبتها من طرف مؤسسات من القطاع الخاص. لهذا تفضل الدولة مراقبة مباشرة إنتاج مثل هذه السلع واستعمالها كمصدر لدخل الدولة بفرض رسوم مرتفعة عى مستهلكيها من ذلك التبغ والكحول وغيرها.

*– الشعب ذات المردودية الضعيفة: وهي القطاعات غير المربحة للخواص ما يدفعه لهجرتها، وهو ما قد يتسبب في مشاكل واضطرابات اجتماعية. لهذا تتدخل الدولة وتتحمل أعباء مثل هذه النشاطات عن طريق المرافق العامة.

---

(2) - Taib Hafsi, **Gérer l'entreprise Publique**. Alger : OPU, 1994, p33.

(3) - Malcom Gillis et Autre, **Economie du Développement**. Belgique : Nouvel Horizon, 1987, p696.

(4) - Hafsi, **Op.Cit**, p33.

ويترتب على طريقة الاستغلال المباشر خضوع المرفق للرقابة المباشرة للدولة أو أحد هيئاتها، ويخضع لقواعد المحاسبة العمومية ويستفيد من ميزانية سنويا، كما يخضع للقانون العام خاصة إذا كان المرفق إداريا.[1]

في الجزائر، أجيز للبلدية بموجب المادة 134 من قانون البلدية استغلال مصالح عمومية بصفة مباشرة، على أن تقيد الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذا الاستغلال ضمن ميزانية البلدية طبقا لقواعد المحاسبة العمومية.[2] ونفس الرخصة يمكن إيجادها في قانون الولاية وهو ما أعلنت عنه المادة 142 وما بعدها، إذ مكنت الولاية أن تستغل أحد المصالح العمومية استغلالا مباشرا تسجل إيراداته و نفقاته في ميزانية الولاية.[3]

انتقدت طريقة الاستغلال المباشر بشدة خاصة عندما تطبق على المرافق الاقتصادية،[4] على اعتبار أن الإدارة مقيدة بقوانين وأنظمة تحد من نشاطها والعاملون فيها يقعون في الروتين الإداري الذي يحد من إنتاجيتهم وابتكارهم، كما أن الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها محدودة ضمن إطار ما تسمح به القوانين والأنظمة النافذة، وماليتها تخضع لقواعد تتعارض مع ما تقتضيه طبيعة الأنشطة الاقتصادية. لذلك لجأ المشرع إلى طريقة أخرى لإدارة المرفق العام الاقتصادي، بحيث ينشئ الشخص العام الذي يتولى إدارتها، شخصية معنوية واستقلالا ماليا وإداريا، ويمكنه من اعتماد أنظمة تتناسب مع نشاط المرفق الاقتصادي.

ب- أسلوب المؤسسة العامة

يعتبر أسلوب المؤسسة العامة وسيلة من وسائل إدارة المرفق العام وأكثرها شيوعا وانتشارا، وتتميز عن الأسلوب الأول أن المؤسسة العمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[5] وتعتبر قراراتها إدارية وعمالها موظفين عموميين لا أجراء، وأموالها أموال عامة. وقد أطلق الفقه عليها باللامركزية المرفقية كمقابل للامركزية الإقليمية. ويترتب على استقلالية المؤسسة عن الدولة ما يلي:[6]

---

[1]- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**. الجزائر: دار الريحانة للنشر، 1999، ص186.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 11-10 يتعلق بالبلدية، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع أول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية"،

الجريدة الرسمية. العدد 12، السنة التاسعة والأربعون، الصادرة يوم 29 فبراير 2012، ص 22.

[4]- حداد، **مرجع سابق**، ص 88.

[5] - عدنان عمرو، **مبادئ القانون الإداري**. الاسكندرية: منشأة المعارف، 2004، ص89.

[6] - إبراهيم كومغار، **المرافق العامة الكبرى على نهج التحديث**. الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، 2009 ، ص 115.

– أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن الدولة،

– أن يكون لها حق قبول الهبات والوصايا،

– أن يكون لها حق التعاقد دون الحصول على رخصة،

– أن يكون لها حق التقاضي،

– أن تتحمل نتائج أعمالها وتسأل عن الأفعال الضارة التي تلحق بالغير.

وقد ضبط هذا الاستغلال بقيدين هما قيد التخصص وقيد خضوع المؤسسة لنظام الوصاية الإدارية.

ويقصد بقيد التخصص أن كل مؤسسة عمومية يناط بها القيام بأعمال محددة في نص إنشائها هي ملزمة بأن لا تحيد عنها، وتمارس نشاطا آخر غير النشاط المذكور تشريعا أو تنظيما،[7] فالجامعة مؤسسة عامة عهدت إليها السلطة العامة مهمة التكوين في مجال التعليم العالي، وليس لها أن تخرج عن هذا الإطار، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة التكوين المهني أو المؤسسات الصحية.

– خضوع المؤسسة لنظام الوصاية:

إذا كانت المؤسسة العامة تشكل صورة من اللامركزية في جانبها المرفقي، فإن ذلك لا يعني قطع كل علاقة بينها وبين سلطة الوصاية بل تظل المؤسسة خاضعة لنظام الوصاية. فمن حق الإدارة العامة المركزية أن تراقب نشاطها بهدف التأكد من عدم خروجها عن المجال المحدد لها، وهذا أمر تفرضه مقتضيات المصلحة العامة، إذ القول بخلاف ذلك يعني ببساطة إطلاق يد المرفق في القيام بكل الأعمال، وهو مايؤدي في النهاية الى إساءة استعمال هذه الحرية.

2- دوافع اللجوء إلى التعاقد

أدت الأزمات المالية الدولية المتتالية إلى التفكير في صيغ جديدة للتعاقد، إذ حتى الدول المتقدمة أصبحت تعاني من مشكل تمويل المرافق العمومية، ما جعلها تفكر في التنازل عن بعض من مهامها التي كانت توصف بالاستراتيجية لصالح الأفراد. كما أن تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة وكل الفساد الإداري، عجلت بعمليات الإصلاح التي اشتملت على تغيير صيغ التعاقد.

2-1 أزمة التدبير العمومي

أصبحت أزمة التدبير العمومي أو الإدارة بشكل عام إحدى السمات المشتركة للعديد من الدول في السنوات الأخيرة. فسواء كانت متخلفة أو متقدمة، صناعية أو تستفيد من ريع معين، كلها تشترك في نفس المعاناة،

[7]- حماد محمد شطا، **تطور وظيفة الدولة، نظرية المؤسسات العامة.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 23.

من ذلك نقص السيولة المالية لضمان تسيير فعال للمرافق العامة، ومختلف أنشطة الدولة بفعل السياسات المالية المنتهجة القائمة على التقشف.

فمركزية الدولة أصبحت عاملا للعرقلة والتبدير، نتج عنها بيروقراطية الاقتصاد وخنق للمجتمع المدني.[1] فقد عرف أسلوب التسيير المركزي والإشراف المباشر على المرافق العمومية أزمة مست الدولة في أسسها وأشكال تدخلها، لا سميا أمام انفجار الاقتصاديات الاشتراكية المخططة، وفقدان السياسات الوطنية استقلاليتها تحت وقع التحولات الدولية في بداية تسعينات القرن الماضي. هذه العوامل مجتمعة شكلت محفزا لإعادة النظر في حقيقة دور الدولة وإدارتها، خاصة مع تنامي منظمات المجتمع المدني ومختلف الأعوان الاجتماعيين المطالبين بالمزيد من الحرية في سعيهم لخلق الثروة، حتى ولو تعلق الأمر بقطاعات كانت توصف في الماضي بأنها ذات بعد استراتيجي وحكرا على الدولة، من ذلك مثلا قطاع المحروقات وتوزيع المياه والاتصالات في الجزائر.

كتب في هذا الإطار ميشال كروزييه يقول "الدولة الحديثة ينبغي أن تكون دولة متواضعة ومعتدلة في ذهنيتها وفي تحصيلها لدورها مقارنة بباقي أعوان المجتمع والحياة الاقتصادية".[2] من هنا، تواجه الحكومات تحد جديد يتمثل في حتمية بعث أساليب حديثة لتسيير المرافق العمومية بالشكل الذي يضمن لها مردودية، تضمن بقاءها وتخفف على الدولة أعباء مالية. أضحى الاتجاه السائد لدى الحكومات باختلاف أنواعها ووضعها المالي، يميل نحو تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص تحت شعار "كل ما هو قليل هو أحسن".[3] يمكن رد هذا التوجه الجديد لإدارة المرافق العامة إلى عدة اعتبارات:

*- تعقد الاقتصاديات الحالية بالنسبة للدول المتخلفة وتبعيتها، ما يجعل كل تركيز مبالغ فيه لاتخاذ القرارات أمر غير مرغوب فيه من قبل الشركاء سواء كانوا محليين أو أجانب،

*- عجز القطاع العام عن ضمان الوظائف المتعددة لدولة متدخلة،

*- تفشي الرشوة ضمن إرادة جد متضخمة.

---

(1) - Habib Elmalki et Jean Claud Santucci, « L'état et le développement des économies arabes ». **Annuaire D'Afrique du nord**, Volume xxvI, Paris : CNRS, 1987, p03.

(2) - M.Nickels, « Missions de L'administration de l'industrie en économie de marché ». **Journée d'étude sur L'entreprise industrielle et son environnement**. Alger : Sidi fredj :(20-21-04-1992).

(3) - Israel, **Op.Cit**, p41.

والملاحظ أن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والخدماتية هو إجراء لا يمس الدول المتخلفة فقط، وإنما شمل حتى المتطورة منها، حيث انتشر مع بداية سبعينيات القرن الماضي تيار ليبرالي معارض لتدخل الدولة، وهذا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، دافع عنه فيما بعد الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغان، والوزيرة الأولى البريطانية، السيدة مارغاريت تاتشر. قوامه أن الدولة لم تعد الضامن الأساسي للمنفعة العامة، وعليها التنازل عن هذه الوظيفة للسوق الذي أصبح وحده قادرا على ضمان الرفاه الاقتصادي والخدماتي.[1]

أما بالنسبة للدول المتخلفة، فقد ازداد معارضو تدخل الدولة خاصة بعدما تبين إفلاس مثل هذا المنهج، فأصبحت الضرورة تقتضي حسب رأيهم اعتماد أسس النظام الليبرالي الذي تعتبر فيها المبادرة الخاصة قاعدة، بينما تدخل الدولة يشكل استثناء.

أصبحت الدولة مدعوة للمحافظة على مهامها التقليدية وعدم التدخل إلا لضبط الأمور فقط. هذا الضبط لا يعني الحد من نشاطات الأفراد، بل يعني توفير الشروط الضرورية عن طريق تنظيم قواعد اللعبة وتنمية مناخ تنافسي، كما تضغط بدور المساعد في حالة عجز القطاع الخاص عن تحمل مسؤولياته.[2] إعادة تحيد دور الدولة يفرضه أربع حتميات:

1- لا يمكن للدولة ضمن اقتصاد السوق أن تكون منتجة ومسيرة وتتكفل في نفس الوقت بمهام الضبط، وتلك المترتبة عنها كسلطة عامة وتلبية المنفعة العامة ضمن قطاعات التربية والصحة والعدل والأمن...ألخ.[3]

2- تميز القطاع العام بتكنولوجيا متأخرة، لهذا فإن التجديد التكنولوجي ينطوي عنه إنشاء جهاز آخر. وضمن هذا الإطار فإن الاستثمارات الضرورية لمثل هذا الغرض تكون معتبرة وقد تفوق أحيانا

---

(1) - Leila Abdeladim, **Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb**. Alger : Les Editions Internationales, 1998, p 47.

(2) - Salah Mouhoubi, « Les Enjeux des reformes ». **Economie**. N18, Alger : APS (Octobre 1994), p13.

(3) - Salah Mouhoubi, **L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques**. Alger : OPU, 1998, p51.

حجم إمكانيات الدولة، وهذا ما يفرض التنازل عنها لصالح القطاع الخاص الذي يتكفل بإعادة تشغيل المرافق العامة.[4]

3- الاعتماد على العقلانية في التسيير وترشيد النفقات العمومية يفرض على الدولة التخلي عن بعض المرافق العمومية خاصة إذا لم تكن ذات أهمية استراتيجية، وتمكين الخواص من تسييرها وهذا قصد ضمان خدمات لائقة أمام تزايد وعي أفراد المجتمع وطلباتهم المستمرة بحتمية توفير خدمات ذات جودة، مثل خدمات الهاتف والانترنيت والنقل وحتى الصحة[4].

4- إن التنازل عن إدارة بعض المرافق العمومية للخواص بجنب الدولة الدخول في مواجهة مباشرة مع أفراد المجتمع، إذا كانت الخدمات المقدمة لهم ذات نوعية رديئة. فالضغط يصبح في هذه الحالة مشتدا على المسيرين الخواص الجدد للمرافق العمومية، ما يجعل الحكومات أكثر استقرارا، وأكثر مشروعية اتجاه مواطنيها.

2-2 ضعف التمويل العمومي

أصبحت المرافق العامة في الجزائر بعد إصلاحات سنة 1988 تتمتع بنوع من الحرية إزاء الوصايا، خصوصا بعدما تم اختيار صيغة المؤسسة لتجسيد هذه الحرية على الصعيدين التنظيمي والتسييري. لكن الواقع أثبت أن هذه الصيغة لم ينجر عنها سوى شلل المرافق العامة من حيث تسييرها، طالما أنها أصبحت مثقلة بالديون وغير قادرة على المنافسة من حيث الخدمات المقدمة من قبلها، حتى أصبحت مهددة في تواجدها مع الصعوبات المالية التي واجهتها الدولة في بداية التسعينيات. صعوبات المرافق العامة من الناحية الاقتصادية يمكن حصرها ضمن النقاط التالية:

- مديونية ثقيلة

فأغلب المرافق العامة عاشت مديونية مرتفعة لعدم مقدرتها على التأقلم مع تطور الأسعار والواردات من جهة، ومن جهة أخرى لسعيها للاستدانة لتمويل استثماراتها ومواجهة باقي أعبائها من ذلك أجور موظفيها مثلا. كما تأثرت المرافق العامة بعد تخفيض قيمة الدينار خلال شهر أفريل سنة 1994، حيث عانت من

(4) - Salah Mouhoubi, « L'état et le logique de l'économie de marché ». **Economie**. N17, Alger : APS (septembre 1994), p26.

(4) - Abdeladim, **Op.Cit**, p51.

ثقل في تسديد ديونها. هذه الوضعية تمخض عنها أزمة سيولة مالية للمرافق العامة، بالإضافة إلى أزمة مردودية وثقل الاستغلال المالي مما تسبب في ندرة رؤوس الأموال الجارية.[1]

- ضعف المنافسة خارج الأسعار:

نتجت هذه الوضعية عن عدم ملائمة المنظومة الخدماتية للمرافق مع متطلبات المستهلكين أمام ضعف نوعيتها. ويعود السبب الأول في ذلك، احتكار الدولة أيام التخطيط المركزي للمرافق العامة، فلم تكن هذه الأخيرة بحاجة إلى تقنيات عالية لتسويق منتجاتها أو تقديم خدماتها[2]. ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتخلي الدولة عن بعض الاحتكارات التي كانت تسيطر عليها، وجدت بعض المرافق العامة صعوبات لفرض نفسها ومنافسة باقي المؤسسات الخاصة التي أصبحت تقدم نفس الخدمات، ذلك أن تحسين الخدمة من قبل المرافق العامة لا يمكن تحقيقها بين ليلة وضحاها، وتتطلب العملية رؤوس أموال كثيرة، وتنسيق جيد للإطارات.[3]

- عدم الاستخدام الكامل لطاقات الإنتاج:

سجلت المرافق العامة الاقتصادية انخفاضا محسوسا لمستويات الإنتاج، نتيجة عدة عوامل مرتبطة أساسا بصعوبات التموين بالمواد الأولية التي يتم استيراد أغلبها، ما جعل طاقات إنتاجها لا تتعدى حدود 50 بالمائة.[4] كما اتسمت تجهيزات المرافق العامة الاقتصادية بالضعف ما جعلها عرضة لأعطاب متكررة. وما زاد في تعقد وضعيتها، ضعف الطلب الوطني الذي يترجم نقص القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية خصوصا ضمن مجال السلع الاستهلاكية في إطار تحرير التجارة الخارجية.[5] فحتى الجماعات المحلية أصبحت تقتني احتياجاتها من السلع والخدمات من مؤسسات أجنبية تقدم لها خدمات ذات نوعية أفضل، سواء تعلق الأمر بحافلات أو عربات صناعية أو شاحنات، وغيرها من السلع التي تحتاج لها.

---

(1) - Hocine Benissad, **La Réforme économique en Algérie**. Alger : OPU, 1994, p97.

(2) - Mokhtar Belaiboud, **Gestion Stratégique de l'entreprise publique Algérienne**. Alger : OPU, SD,pp 13-14.

(3) - Mouhoubi, **L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques. Op.Cit**, p52.

(4) - Belaiboud, **Op.Cit**, p 15. .

(5) - Maatouk Belattaf, **PAS conduite et quelque effet socioéconomique**. « Colloque bilan du PAS et Perspective de L'économie Algérienne ». Alger : Hôtel El Aurassi (14- 15 juillet 1998).

2-3 ضعف بنى المرافق العمومية

هناك العديد من الآثار التي تنتج عن قصور الإدارة في القيام بواجباتها المنوطة بها، لعل أهمها ارتفاع تكاليف الخدمات وإرهاق ميزانية الدولة بمبالغ طائلة دون الحصول على ما يقابلها من خدمات وإنتاج. إلى جانب الإسراف في هدر الأدوات المكتبية والاستهلاك غير العادي للأصول المختلفة كالسيارات والآت الطباعة والتصوير وقطع الأثاث وغيرها.[1]

من مظاهر ضعف بنى المرافق العمومية، إهدار الزمن الذي يحدث نتيجة تردد المواطن على مكتب الموظف مرات ومرات للحصول على الخدمة المطلوبة، أو بقاءه ينتظر الساعات الطوال لحين مقابلة الموظف وفي كل هذه الحالات يكون هناك زمن هام قد ضاع هدراً، وعدم القدرة على تخطيط وتنفيذ خطط الدائرة في الحدود المرسومة لها من حيث التكاليف والزمن، فكثيراً ما تتعثر خطط القطاع العام لأسباب فنية ترجع إلى طبيعة المرفق، وأخيراً يظهر تأثير التسيب الاداري بشكل واضح في مجال النشاط الاقتصادي والإنتاجي والخدماتي، ففي ظل هذا التسيب تصدر التراخيص للأفراد بطرق ملتوية وغير قانونية ولا يراعى في إصدارها الضوابط القانونية التي وضعت لتحقيق النمو والتقدم، وبمرور الزمن يعاني قطاع الخدمات من الفوضى والارتباك.[2]

من الصعوبات التي يعاني منها المرفق العام، هو سلوكات المشرفين عليه، إذ بالرغم من ثقافتهم الواسعة ومستواهم العلمي الكبير، إلا أنهم في أغلب الأوقات لم يكونوا سوى منفذين لمخططات ولميزانيات أكثر من كونهم مقاولين.[*] كل هذا نتج عنه سيطرة ثقافة تسيير قائمة على مبدأ الانفراد في التسيير ولو كان سيئا على اتخاذ شريك في هذا المجال.[3] فعندما يتم الاعتراف باستقلالية المرفق العام، ويصبح يعبر عن مكان

---

[1] - محمد على يونس، **التسيب الإداري في الوظيفة العامة، أسبابه، آثاره، معالجته**. طرابلس: د . دار نشر، 1993. ص ص 2- 4.

[2]- وليد ابراهيم بن غانم الغانم، **الاتجاهات نحو التسرب الوظيفي وعلاقتها بالأداء**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص10.

[*]- المقاول : كل من يبحث عن تحقيق الأرباح ويتخذ المخاطر اللازمة

[3] - Mohamed Liassine, « La Restructuration du secteur public ». **Journées sur la mise à niveau de l'entreprise et**

Son environnement. Alger : Hôtel El Aurassi (15-16-03-1998).

لممارسة سلطات تسمح باتخاذ قرارات مغايرة لتلك التي يرغب طالبوها، وإذا تم الاعتماد على مبدأ المخاطرة في التسيير، عندها حظوظ المرفق العام في كسب مكانة له ضمن سياسة اقتصاد السوق المنتهجة هي وفيرة.

3– الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأسلوب حديث للتعاقد

قد تقتضي متطلبات التنمية الوطنية توجيه الدعوة للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي للتعاون مع القطاع العام في إطار قانوني يتجسد في شركة مساهمة، يكون رأس مالها مشتركا بين أحد أشخاص القانون الخاص وأحد الهيئات العامة، وغالبا ما يتعلق موضوع النشاط بالمجال التجاري أو الصناعي.

ويعتبر أسلوب الاستغلال المختلط حديث نسبيا، ولقد عمدت الى اتباعه كثير من الدول النامية في الفترة الأخيرة خاصة بعد ظهور عيوب أسلوب الاستغلال المباشر والمتمثلة أساسا في بطء وتعقيد إجراءاته وعدم ملاءمتها لقواعد السوق وأحكام المنافسة. وحتى أسلوب الامتياز لم يخلو هو الآخر من عيوب تمثلت في اهتمام الملتزم فقط بتحقيق الربح وعدم تقييده في الغالب بالشروط التي تحددها الإدارة. لذا بات من اللازم أن لا تخلع الدولة يدها عن إدارة المرافق العامة كلية وتعهد بها الى أشخاص القانون الخاص من جهة، وأن لا تنفرد بإدارتها من جهة أخرى، بل لا بد من حل وسط ولا يكون ذلك إلا عن طريق أسلوب الشركات المختلطة.

3–1 مفهوم الشراكة عضويا وماليا

أ– تعريف عقد الشراكة

اشتهر هذا التطبيق المعروف اصطلاحا بـBOT في العقدين الماضيين وهو اختصار للكلمات الثلاث : Build – Operate – Transfer وتعني (البناء – التشغيل – الإعادة) أو (البناء – التملك – الإعادة) وقد ترد بصورة أخرى وهي BOOT والتي هي اختصار لـ : Build – Own – Operate – Transfer وتعني (البناء – التملك – التشغيل – الإعادة).[1]

---

(1) - Michel Lyonnet du Moutier, « Financement sur projet et Partenariat public-privé : la relation entre concédant

Et concessionnaire dans les BOT d'infrastructure », **Revue Politiques et Management public**.

Année 2003, Volume 21, N01, p06.

يعتبر هذا النمط من المشاريع "البوت" أهم تطبيق لعقود الامتياز كآلية قانونية توفر للدولة ذات فوائد الخوصصة دون أن تفقدها أصول الاستثمارات، مثلما يحدث في الخوصصة الكاملة.[2] يمكن وصف "البوت" بأنه نمط أو نظام أكثر من كونه عقد، وذلك لاشتماله واحتوائه على عدة عقود. لذا فإنه من الناحية القانونية قد يكون أقرب للاتفاقية من كونه عقد عادي وذلك لأنه يترتب عنها التزامات وعقود أخرى، فهي بالإضافة لعقد أو اتفاق الامتياز تتضمن اتفاقية تمويل مع جهة أو جهات ممولة، توجد اتفاقية التنفيذ التي غالباً ما تتضمن تعاقداً مع شركة مقاولات أو مصنع لمعدات ..إلخ، وكذلك قد تشتمل على اتفاقية مع جهة مشغلة للمشروع. أما دور مانح الامتياز سواء كان الدولة أو أحد أجهزتها، فإنه حيوي وهام خصوصاً في مرحلة ما قبل التعاقد ومنح الامتياز، حيث تقوم الجهة الحكومية بإعداد دراسات جدوى المشروع، وقد تكون هذه الدراسات معمقة بحيث تشتمل على الجدوى الاقتصادية وكذلك قابلية المشروع للتمويل ومن ثم تعد الجهة الحكومية كافة المستندات المتعلقة بالمشروع وصولاً لمرحلة طرحه للمستثمرين.[3] وأحياناً قد يكتفي القطاع الحكومي بدراسات أولية عن جدوى المشروع ويهتم بالأطر القانونية، ومن ثم يترك للقطاع الخاص عملية إعداد الدراسات العميقة خصوصاً الاقتصادية والتمويلية.

عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عقد "البوت" بأنه شكل من أشكال تمويل المشاريع، تمنح بمقتضاه حكومة ما مجموعة من المستثمرين- يشار إليها بالاتحاد المالي للمشروع- امتيازا لصوغ مشروع معين، وتشغيله، وإدارته، واستغلاله تجاريا لعدد من السنين تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء، إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من العائدات المتأتية من تشغيل المشروع، أو من أي مزايا أخرى تمنح لهم ضمن عقد الامتياز. وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة دون أي تكلفة، أو مقابل تكلفة مناسبة يكون قد تم الاتفاق عليها مسبقا أثناء التفاوض على منح امتياز المشروع. [4]

---

[2] - Julien Boglletto, **L'AFD et les partenariats Public- Privé. Du financement d'infrastructures au Développement**

De services essentiels. Paris : Agence Française de développement, Mai 2012, p05.

[3] - عوض شفيق عوض، **الخصخصة**. الإسكندرية: طباعة أبناء رياض سلامة، 2000، ص 23.

[4]- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، "الأعمال المقبلة المتعلقة بمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية"، **تقرير الدورة التاسعة والعشرين**.

نيويورك: 28 ماي - 14 جوان 1996، ص03.

وفي رأي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن نظام "البوت" هو اصطلاح أو صياغة لاستخدام القطاع الخاص ليقوم بمشروعات التنمية الأساسية التي كانت من قبل حكرا على القطاع العام، فتمويل المشروع هو زاوية الأساس لمفهوم "البوت".[5]

اعتمدت الجزائر على نظام البوت أساسا في عقود تحلية مياه البحر، بحيث وقعت في هذا الصدد شركة مياه تيبازة عقدا مع الشركة الكندية SNC Lavalin والإسبانيةAcciona Agua، بقيمة 150 مليون دولار من أجل تصميم وإنشاء ثم تشغيل محطة تحلية مياه البحر لمدة 25 عاما.[1]

إن السمة الأساسية لنظام "البوت" أنها اتفاقية قانونية توفر تمويل من القطاع الخاص لتنفيذ مشروع تعود ملكيته بعد فترة زمنية محددة إلى الدولة،[2] ولهذا النوع من العقود البوت أنماط متفرعة عديدة بيد أن كل هذه تعتبر اشتقاقات من التطبيق الأساس القائم على فكرة "البناء – التشغيل – الإعادة " وأهم هذه الاشتقاقات تتمثل في:[3]

- عقد التمويل، البناء، التملك، التشغيل، الإعادة والذي يعرف اختصارا بـ(FBOOT)
- عقد البناء، التشغيل، التأجير، والذي يعرف اختصارا بـ(BOL)
- عقد التصميم، البناء، التشغيل، الإعادة والذي يعرف اختصارا بـ(DBOT)
- عقد البناء، التشغيل، التسليم، والذي يعرف اختصارا بـ(BOD)
- عقد البناء، التملك، التشغيل، الدعم، الإعادة والذي يعرف اختصارا بـ (BOOST)

---

(5) - هاني صلاح سري الدين، "الإطار القانوني لمشروعات البنية الأساسية التي يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص بنظام التملك والتشغيل

والتحويل في مصر"، **مجلة القانون والاقتصاد**. إصدار كلية الحقوق بجامعة القاهرة، العدد 69، السنة 199، ص172.

(1) - Communiqué de presse de SNC Lavalin, « SNC- Lavalin obtient un contrat pour une nouvelle usine de

Dessalement d'eau de mer pour l'Algérie », Montréal, 16 juin 2008.

(2) - Du Moutier, **Op.Cit**, p06.

(3) - Jeffrey Delmon, **Partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures**- Guide pratique à L'intention Des

Décideurs publics. USA : The Word Bank, 2010, p06.

– عقد البناء، التأجير، الإعادة والذي يعرف اختصارا بـ (BRT)

– عقد البناء، الإعادة ،التشغيل ، والذي يعرف اختصارا بـ (BTO)

وتستخدم الكثير من هذه الاصطلاحات أحياناً كأسماء بديلة لنظام "البوت"، وعلى الرغم من أن بعضها يرمز إلى مشاريع تختلف في بعض جوانبها عن تعريف مشروع "البوت"، إلا أنها في غالب الحال لا تخرج عن الوظيفة الرئيسية التي تتميز بها المشاريع المنفذة بأسلوب "البوت".

ب– خصائص عقد البناء والتشغيل والإعادة

يتميز عقد البناء والتشغيل والإعادة بعدة خصائص يمكن إيجازها على الشكل التالي:

– نظام "البوت" نظام تعاقدي:

إذ ينشأ بتوافق إرادتين – أو أكثر – على إنشاء مشروع معين، بتمويل من المستثمر، على أن يكون له حق إدارته وجني عائده خلال فترة محددة، ثم يعيده إلى المالك في حالة جيدة تسمح باستمرار استغلاله مستقبلا. وهذا المعنى يفيد أن إرادتين اتجهتا إلى إحداث أثر معين، فتوافقتا عليه، بالصيغة المناسبة بعد أن تراضيا على جميع أركان الاتفاق المنشئ له، وليس العقد إلا ذلك.[4] ولا يغير من هذه الحقيقة وجود اتفاقات فرعية عديدة، كاتفاق الترخيص الذي تبرمه الإدارة مع المستثمر، وما قد يعقد بين شركة المشروع وبعض جهات الإقراض أو التمويل التي يلجأ إليها لتدبير مبالغ التمويل اللازمة، أو ما يعقد بين شركة المشروع ومقاول التشييد، أو بينها وبين شركات الصيانة ونحو ذلك، لأن المعول عليه في الحكم هو هذا الاتفاق الذي يتم بين المستثمر والمالك، وهذا الاتفاق تتوافر فيه سمات العقد.[5]

– عقد "البوت" من عقود التمويل والاستثمار:

يطلب المالك في عقد البناء والتشغيل والإعادة – أو من ينوب عنه– التمويل بغرض استثمار ثروة طبيعية، أي أنه يسعى في الأساس إلى تغطية نفقات استثمار جديد، في حين يسعى المستثمر إلى تشغيل ما يملك من نقد – فضلا عما له من طاقة– لزيادته بطريقة قانونية. فالتمويل هو العنصر الأهم في مشاريع "البوت" فما لجأت إليه الدول والهيئات إلا لعجزها عن تمويل المشروعات أو المرافق.[1]

---

[4]- إبراهيم الشهاوي، **عقد امتياز المرفق العام B.O.T.** بدون جهة نشر، بدون سنة نشر، ص 131.

[5] - أحمد سلامة بدر، **العقود الإدارية وعقد B.O.T.** القاهرة: مكتبة دار النهضة العربية، 2003، ص 372.

[1]- الشهاوي، **نفس المرجع**، ص 47.

ولاعتباره شكلا من أشكال الاستثمار، فإنه من الأهمية تمكين المستثمر الاستفادة من قوانين الاستثمار، التي عادة ما تقدم تسهيلات في الإجراءات ومزايا في الإنتاج والتسويق، وإعفاءات من بعض الرسوم والضرائب.[2]

– عقد "البوت" ذو طبيعة خاصة:

لا جدال في أن أكثر التمويل بأسلوب البناء والتشغيل والإعادة كان وليد اتجاه الدولة إلى طلب التمويل لإقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة، ومن هذا المنظور صح أن يقال إن نظام "البوت" عقد امتياز في صورة متطورة، حيث تعهد الإدارة للملتزم على نفقته ومسؤوليته، بمهمة إنشاء وإدارة واستغلال مرفق عام لمدة معينة، مقابل رسوم يتقاضاها من المنتفعين بخدمات مرفق الامتياز، مع الخضوع للقواعد الأساسية الضابطة لسير المرافق العامة، فضلا عن الأحكام الواردة في وثيقة الامتياز، أي أن العقد يحتوي على شروط استثنائية لصالح الإدارة أو الدولة، وهذه الشروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص. وعلى أساس ذلك قيل إن عقود البناء والتشغيل والإعادة عقود إدارية.[3]

وعلى النقيض مما تقدم، يرى بعض الباحثين في الموضوع أن عقود البناء والتشغيل والإعادة من العقود المدنية، أو ما يسمى بعقود القانون الخاص، نظرا لغلبة مبدأ سلطان الإرادة على أحكامه. فمصلحة الإدارة ألا تظهر في ثوب السـلطة العامة حتى لا يحجم الممولون عن التعاقد معها.[4]

ويجمع رأي ثالث بين الرأيين السابقين فيقول أن عقد "البوت" عقد إداري مركب لأنه ينشأ في ظل النصوص التعاقدية المدنية، ولكنه في جانب منه ينفذ تحت سلطان النصوص التنظيمية التي ترسم الطريق لإدارة المرفق، وبمقتضى النصوص التنظيمية تملك جهة الإدارة تعديل العقد بما يتفق مع مصالحها العليا.[5] وأخيرا فإن من الباحثين من يرى أن عقود البناء والتشغيل والإعادة ذات طبيعة خاصة، فلا هي مدنية ولا هي إدارية بالمطلق، وإنما يكيف كل تعاقد بهذا الأسلوب في ضوء شروطه وعناصره، والظروف والملابسات المحيطة به. وعلى أساس هذه النظرة الشاملة يصح أن يصنف عقد ما منها ضمن عقود القانون العام، في حين يصنف تعاقد آخر ضمن عقود القانون الخاص.

---

[2]- **نفس المرجع**، ص 39.

[3] - بدر، **مرجع سابق**، ص 383.

[4]- ماهر محمد حامد، **النظام القانوني لعقود الإنشاء والتشغيل وإعادة المشروع B.O.T**. القاهرة: نشر دار النهضة العربية، 2005 ، ص45.

[5]- بدر، **مرجع سابق**، ص 384.

4-2 مراحل نظام الشراكة

تمر المشاريع المقامة بنظام الشراكة بعدد من المراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الإعداد للمشروع واختيار المستثمر

تشمل هذه المرحلة جميع الأعمال والتصرفات التي تتم في سبيل الإعداد للمشروع، وتحضير مستندات العطاء، إلى أن يتم اختيار المستثمر وإسناد المشروع له. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة محطات هي:

*- اختيار المشروع وتحديد مواصفاته من قبل الدولة

يتعين على الجهة الإدارية أن تقوم بتحديد احتياجاتها وأولوياتها، كما تقوم بإعداد دراسات الجدوى التمهيدية للمرفق أو للمشروع. كذلك تقوم الدولة في هذه المرحلة بإعداد دراسات الجدوى التمهيدية للمرفق، إذ تعالج البدائل التمويلية المختلفة وتجري المقارنة بين مزايا وعيوب كل منها، فإذا انتهت إلى أن أفضل البدائل هو نظام الشراكة، فيقع اختيارها على هذه الآلية.[1] كما يكون من واجب الجهة الإدارية في هذه المحطة دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع وأغراضها التي تسعى إلى تحقيقها من وراء المشروع، وألا تهمل الجدوى المالية للمشروع.[2]

لا تدخل الدولة خلال هذه المرحلة مع أي مستثمر، طالما أن الأمر لا يقتصر إلا على لجوء الحكومة إلى مستشارين فنيين وماليين حتى يساعدوها على القيام بالدراسات اللازمة للمشروع.[3]

*- إعداد الوثائق الأولية للتعاقد

تشمل هذه المستندات الجوانب الفنية المرتبطة بوصف المشروع ومتطلباته، وكذلك بيان الدعم الحكومي إن كان له مجال وأشكال هذا الدعم. ويجب أن تتضمن المستندات كذلك بصفة أساسية الاتفاقيات الرئيسية

---

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات الـBOT.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص650.

[2] - Delmon, **Op.Cit**, p28.

[3]- عصام أحمد البهجي، **عقود البوت - الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 113.

التي تنظم العلاقة بين الجهة المانحة الترخيص وشركة المشروع. ويجب أن تستوفي مستندات العطاء المعايير الدولية، كما يجب أن تتم صياغتها بدقة وبشكل متوازن لجذب ثقة الشركات العالمية.[4]

*- دراسة جدوى المشروع

تمكن هذه المرحلة من استبعاد العناصر غير الجادة، أو التي لا تتفق كفاءتها الفنية والمالية والبشرية مع طبيعة المشروع المعروض. وفي هذه المرحلة يجري تصفية العروض وبعد هذا تقوم الجهة الحكومية بدعوة المتنافسين المؤهلين إلى تقديم عروضهم النهائية.[5]

*- تقديم العروض المالية والفنية والتعاقدية

تقوم الشركات المتنافسة بالإعداد لتقديم عروضها المالية والفنية والتعاقدية. وعادة ما تقوم عدد من الشركات بتكوين كونسرتيوم أو اتحاد شركات، تعاقدي يضم أكثر من شركة من الشركات المتخصصة في أعمال المقاولات، كما يضم أيضا بعض جهات التمويل. ويضمن هذا الاتفاق الخطوط الرئيسية التي تنظم العلاقة بين هؤلاء الأطراف من حيث النشاط والغرض وكيفية التمويل وإدارة الشركة، وغير ذلك من الالتزامات الرئيسية.[6]

*- تقييم العروض واختيار الكونسرتيوم المعني

لا يقتصر هذا التقييم على السعر فحسب، وإنما يجب أن تدخل فيه عناصر أخرى مختلفة منها التقييم الفني للتصميم، وكذلك مدى ما يتضمنه من نوعية للتكنولوجية المستخدمة والتدريب، وكذلك مصادر التمويل وما يرتبط بذلك من استهلاك للعملة الأجنبية في السوق المحلية، وحجم المكونات المحلية التي تدخل ضمن أصول المرفق.[7] ويجب أن تتسم قواعد التقييم والاختيار بالشفافية، لذا يجب أن تكون أسس التقييم من

---

[4]- نفس المرجع، ص 116.

[5]- حامد، **مرجع سابق**، ص 72.

[6]- **نفس المرجع**، ص 78.

[7]- شكري رجب العشماوي، إسماعيل إسماعيل حسن، **معايير السلامة الاستثمارية ومشروعات BOT. أسس ونماذج وحالات.** الإسكندرية:

المكتب العربي الحديث، 2007، ص28.

البداية واضحة وتتفق مع المعايير الدولية وطبيعة هذه المشاريع.[1] وبعد عملية الاختيار، تقوم الجهة الحكومية بدعوة الكونسرتيوم الذي أرسي عليه الاختيار لإبرام اتفاقات المشروع الرئيسية.

1-4 مزايا ومخاطر عقود "البوت"

أ- مزايا عقد البناء والتشغيل والإعادة

تحقق عقود "البوت" العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة أو المستثمر وهو ما سيتم إيضاحه كالتالي :

*- بالنسبة للدولة:

تعد عقود البوت أحد وسائل تمويل مشروعات البنية الأساسية أو التجارية عن طريق الاستثمار المباشر، دون أن تضطر الدولة إلى تحميل الميزانية العامة مزايداً من الأعباء، أو فرض أعباء جديدة على أفراد المجتمع أو الدخول في حلقة القروض.[2] كما تمكن عقود البوت من نقل الأساليب التكنولوجية الحديثة ووسائل التقنية إلى الدولة وتدريب اليد العاملة المحلية عليها،[3] ومن مزايا هذه الصيغة من التعاقد، هي خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى التغلب على مشكلة البطالة وزيادة الدخل القومي وانتعاش الاقتصادي الوطني، ناهيك عن تقديم المزيد من الخدمات العامة ورفع مستوى الخدمة، نظراً لأن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في إدارة المرافق العامة،[4]

*- بالنسبة للمستثمر:

يحقق المستثمر فوائد هامة من خلال عقود البوت أهمها:

الدخول في مجالات استثمارية مرتفعة العائد، حيث يمكن للمستثمر في عقود البوت أن يحقق أرباحاً كبيرة بالمقارنة بالمشروعات الأخرى،[5] كما تفتح الأبواب أمام المستثمرين الصغار عن طريق شراء أسهم وسندات المشروع وتفتح الأبواب أمام مؤسسات التمويل، عن طريق تحريك أموالهم الراكدة بتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية إلى المستثمر المتعاقد.

---

[1]- حامد، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] - Delmon, **Op.Cit**, p09.

[3] - أحمد رشاد محمود سلام، **عقد الإنشاء والإدارة والتحويل في مجال العلاقات الدولية الخاصة.** القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص 65.

[4] - Delmon, **Op.Cit**, p11.

[5]- سلام، **نفس المرجع**، ص 71.

ب- مخاطر عقد البناء والتشغيل والإعادة

على الرغم من الإيجابيات العديدة التي يوفرها أسلوب "البوت" والتي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن هذا العقد لم يسلم من العيوب والمخاطر التي تمس الجانبين القانوني والاقتصادي.

على المستوى القانوني، يمكن تسجيل تشابك العلاقات التعاقدية وارتفاع تكلفة المشروع، حيث يخضع إبرام عقود "البوت" للعديد من المراحل، ويضم العديد من الاتفاقيات التي تفرض على الدولة المضيفة للمشروع تكبد تكاليف باهضة لإعداد وتحضير مستندات التعاقد، إضافة إلى إشراك مستشارين قانونيين وماليين ذوي كفاءة عالية من القطاع الخاص لتمثيلها، وهو ما يستنزف أموالا كثيرة عند تمويل البنيات التحتية التي تحتاجها الدولة لاستغلال المرفق العام، فعلى المدى الطويل يمكن القول بأن التكلفة النهائية لإقامة وبناء وتشييد وتمويل المشروع الاقتصادي عادة ما تكون أعلى مما لو تولت الدولة إقامة المشروع وتمويله مباشرة.[6]

وتبقى صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر معطلة بالرغم من الضغوط المالية الكبيرة التي تواجهها الحكومة في الاستمرار في تمويل المرافق العمومية، إذ تبدو الحاجة ملحة في التنازل عن بعض المرافق التي لا تمس بالسيادة الوطنية لفائدة القطاع الخاص وفق دفتر شروط صارم يرغم الخواص على احترام مبدأ الخدمة العمومية وعدم الانقطاع عن تقديم الخدمات، أو رفع تسعيرتها. إلا أن تجسيد ذلك في الجزائر يبقى صعبا لعدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

- سيطرة عقلية الربح لدى القطاع الخاص، من خلال البحث المستمر عن الطرق التي تمكنه من تعظيم ثرواته ولو كان ذلك على حساب مصلحة أفراد المجتمع.

- عدم تحمس القطاع الخاص الاستثمار في قطاعات لا تذر أرباحا كبيرة عليه، مقابل استثماره لأمواله في ميادين أخرى غير مكلفة كثيرا، وتحقق له مبتغاها كميدان التجارة خاصة الاستيراد من الخارج.

تخوف السلطات العمومية من تأثير تنازلها عن بعض الخدمات التي تقدمها لفائدة القطاع الخاص على مشروعيتها، خاصة إذا أدى ذلك إلى احتجاجات شعبية.

- التخوف من تكرر التجربة السيئة لخوصصة المؤسسات العامة الاقتصادية خلال العشرية السوداء، وما نجم عنها من تنازل عن القطاع العام بالدينار الرمزي، وتسريح عدد معتبر من العمال مع جعل الأزمة الاجتماعية في الجزائر تتفاقم.

---

[6] - حامد، **مرجع سابق**، ص 87.

خاتمة

يأخذ التعاقد لإدارة المرافق العامة عدة صيغ وأوجه، تختلف حسب طبيعة الدولة والبيئة التي تتواجد فيها هذه المرافق. وبين احتكار الدولة في إدارة المرافق العامة وتمويلها، والسماح للخواص بالاستثمار في هذا الميدان، هناك صيغ أخرى اعتمدت عليها الدول المتقدمة، تتمثل في الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي أفضت إلى نتائج إيجابية، تمثلت في تحسين الخدمات مع المحافظة على الطابع العمومي للمرافق العامة.

في الجزائر، بقيت الحكومة مترددة في فتح المرافق العامة أمام القطاع الخاص، لأسباب متعلقة بتخوفها من تحويل هذه المرافق عن مهامها الأساسية وهي تخديم الخدمات إلى عموم المواطنين، إلى جانب المخاطر التي قد تترتب عن هذه الخطوة من ذلك رفع أسعار الخدمات المقدمة، أو تعبير أفراد المجتمع عن سخطهم من انتهاج الدولة سياسات الخوصصة الوحشية التي لا تبقي الطابع العمومي حتى على المرافق العامة. لهذا بقيت هذه المرافق دون مستوى تطلعات المواطنين، ولا تقدم خدمات بالنوعية المطلوبة، ولا تستطيع حتى القيام بالمهام المنوطة بها خاصة إذ كانت الخدمات تتم على المستوى المركزي.

إن النهوض بالخدمة العمومية يستوجب التفكير في تحديث أساليب تسيير المرافق العمومية، وإشراك القطاع الخاص في المرافق التي لا ترتبط بالسيادة الوطنية أو الأمن الوطني، خاصة وأن الموارد المالية للحكومة في تناقص ما يجعلها عاجزة عن الاستمرار في نفس النسق المتعلق بتقديم الخدمات لكافة أفراد المجتمع، إذ أن إشراك القطاع الخاص من شأنه أن يقلل الضغوط المالية عن الحكومة، ويدفعها إلى التركيز على مهامها الأساسية في إطار السياسات العامة التي ترسمها وتخطط لها.

قائمة المراجع:

1- قائمة المراجع بالغة العربية

***- قائمة الكتب:**

- البهجي عصام أحمد البهجي، عقود البوت - الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008.
- الشهاوي إبراهيم، عقد امتياز المرفق العام .B.O.T بدون جهة نشر، بدون سنة نشر.
- الطماوي سليمان محمد، الأسس العامة للعقود الإدارية. القاهرة: دار الفكر العربي،1991.
- العشماوي شكري رجب، حسن إسماعيل إسماعيل، معايير السلامة الاستثمارية ومشروعات .BOT أسس ونماذج وحالات. الإسكندرية :المكتب العربي الحديث، 2007.
- الغانم وليد إبراهيم بن غانم، الاتجاهات نحو التسرب الوظيفي وعلاقتها بالأداء. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.
- بدر أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية وعقد .B.O.T القاهرة: مكتبة دار النهضة العربية، 2003.
- بعلي محمد الصغير، القانون الإداري- التنظيم الإداري. عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2002.
- بوسماح محمد أمين، المرفق العمومي في الجزائر (ترجمة رحال بن اعمر ورحال مولاي إدريس). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري. الجزائر: دار الريحانة للنشر، 1999.
- حامد ماهر محمد، النظام القانوني لعقود الإنشاء والتشغيل وإعادة المشروع .B.O.T القاهرة: نشر دار النهضة العربية ،2005.
- حداد عبد الله، الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى. الرباط: منشورات عكاظ، 2001.
- سلام أحمد رشاد محمود، عقد الإنشاء والإدارة والتحويل في مجال العلاقات الدولية الخاصة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
- شطا حماد محمد، تطور وظيفة الدولة، نظرية المؤسسات العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات الـ .BOTالإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- عمرو عدنان، مبادئ القانون الإداري. الاسكندرية: منشأة المعارف، 2004.

- كومغار إبراهيم، المرافق العامة الكبرى على نهج التحديث. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2009 .

- يونس محمد علي، التسيب الإداري في الوظيفة العامة، أسبابه، آثاره، معالجته. طرابلس: دون دار نشر، 1993.

***– قائمة النصوص القانونية:**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية"، الجريدة الرسمية، العدد 37، السنة الثامنة والأربعون، الصادرة يوم 03 جويلية 2011.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع أول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية"، الجريدة الرسمية. العدد 12، السنة التاسعة والأربعون، الصادرة يوم 29 فبراير 2012.

***– قائمة المقالات**

- سري الدين هاني صلاح، "الإطار القانوني لمشروعات البنية الأساسية التي يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص بنظام التملك والتشغيل والتحويل في مصر"، مجلة القانون والاقتصاد. إصدار كلية الحقوق بجامعة القاهرة، العدد 69، السنة 1999.

- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، "الأعمال المقبلة المتعلقة بمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية"، تقرير الدورة التاسعة والعشرين. نيويورك: 28 ماي - 14 جوان 1996.

2– قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

***– LIVRES**

- Abdeladim Leila, Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb.
Alger : Les Editions Internationales, 1998.

- Belaiboud Mokhtar, Gestion Stratégique de l'entreprise publique Algérienne. Alger :
OPU, SD.

- Benissad Hocine, La Réforme économique en Algérie. Alger : OPU, 1994.

- Boglletto Julien, L'AFD et les partenariats Public- Privé. Du financement
D'infrastructures au Développement De services essentiels. Paris : Agence

Française de développement, Mai 2012.
- Bouyacoub Ahmed, La Gestion de l'Entreprise industrielle publique en Algérie. Alger :
OPU, 1987.
- Cotta Alain, Michel Ghertman, Les Multinationales En Mutation. Paris : PUF, 1983.
- De Laubadère André, Traité de droit administratif, (Tome1). Paris : Editions LGDJ, 1999.
- Delmon Jeffrey, Partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures-Guide
Pratique à L'intention Des Décideurs publics. USA : The Word Bank, 2010.
- Gillis Malcom et Autre, Economie du Développement. Belgique : Nouvel Horizon,
1987.
- Hafsi Taib, Gérer l'entreprise Publique. Alger : OPU, 1994.
- Heriteau Marie France, Pourquoi des Entreprises Publiques. Paris : PUF,1972.
- Jacquemot Pierre et Raffinot Marc, La nouvelle Politique Economique en Afrique.
Paris: EDICEF, AUPELF, 1993.
- Mouhoubi Salah, L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques. Alger : OPU, 1998.

***- ARTICLES**

- Corm George, « La réforme Economique Algérienne, Une reforme mal Aimée ». Revue
Maghreb Economie, N139, Paris : 1993.
- Du Moutier Michel Lyonnet, « Financement sur projet et Partenariat public-Privé : la
Relation entre concédant Et concessionnaire dans les BOT d'infrastructure »,
Revue Politiques et Management public. Année 2003, Volume 21, N01.
- Elmalki Habib et Santucci Jean Claud, « L'état et le développement des économies
Arabes ». Annuaire D'Afrique du nord, Volume xxvI, Paris : CNRS, 1987.
- Israel Arturo, « Le Nouveau rôle de L'état dans le développement ». Revue Finance et
Développement. N 03, (Washington : FMI (juin 1991).
- Mouhoubi Salah, « Les Enjeux des reformes ». Economie. N18, Alger : APS (Octobre
1994).

- (……) (……), « L'état et le logique de l'économie de marché ». Economie. N17,
Alger : APS (septembre 1994).

***- Etudes non publies**

- Belattaf Maatouk, PAS conduite et quelque effet socioéconomique. « Colloque bilan du
PAS et Perspective de l'économie Algérienne ». Alger : Hôtel El Aurassi (14-
15 juillet 1998).
- Communiqué de presse de SNC Lavalin, « SNC- Lavalin obtient un contrat Pour une
Nouvelle usine de Dessalement d'eau de mer pour L'Algérie », Montréal, 16 juin 2008.
- Liassine Mohamed, « La Restructuration du secteur public ». Journées sur la Mise à
Niveau de l'entreprise et Son environnement. Alger : Hôtel El Aurassi (15-16-
03-1998).
- Nickels. M, « Missions de L'administration de l'industrie en économie de Marché ».
Journée d'étude sur L'entreprise industrielle et son Environnement. Alger :
Sidi fredj :(20-21-04-1992).